



الجامعة الإسلامية - غزة
عمادة الدراسات العليا
كلية التجارة
قسم المحاسبة والتمويل

مدى اعتماد المصارف التجارية على التحليل المالي في ترشيد القرار الائتماني

" دراسة ميدانية على المصارف العاملة في قطاع غزة "

إعداد الباحث

خالد محمود الكحلوت

إشراف الدكتور

عصام محمد البحيصي

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في
المحاسبة والتمويل من كلية التجارة بالجامعة الإسلامية - غزة

11/سبتمبر/ 2005

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

قال تعالى :

{ يا أيها الذين ءامنوا اتقوا الله واذروا ما بقى من الربا إن كنتم مؤمنين * فإن لم تفعلوا فاذنوا بحرب من الله ورسوله * } .

{ سورة البقرة من الآية 278 - 279 } .

صدق الله العظيم

وقال تعالى :

{ ومن أعرض عن ذكرى فإن له معيشة ضنكا ونحشره يوم القيامة أعمى * قال رب لم حشرتني أعمى وقد كنت بصيراً * قال كذلك أتتك ءاياتنا فنسيتها وكذلك اليوم تنسى * }

{ سورة طه من الآية 124 - 126 } .

صدق الله العظيم

{ الإهداء }

إلى ذكرى والدتي وروحها الطاهرة (اللهم ارحمها).

إلى والدي الذي جاهد وصابر وتغرب من أجل أن يوفر لنا سبل الرقي ولقمة العيش

إلى زوجتي وأبنائي الذين صبروا وتحملوني أثناء دراستي .

إلى اخواني وأخواتي الأحباء .

إلى أصدقائي وزملائي في الدراسة والعمل .

إلى كل أحبائي وأهلي وأسرتي .

لهم كل الحب والوفاء .

إلى كل من ذكرت وكل من نسيت أهدي هذا الجهد المتواضع ، سائلاً المولى عز

وجل أن يعلمنا ما ينفعنا ، وأن ينفعنا بما علمنا ، وأن ينفع بنا غيرنا ، ويزيدنا علماً

وتقوى ، وأن لا يحرمني أجر هذا العمل ، وأن يجعله في ميزان حسناتي يوم لا ينفع

مال ولا بنون .

{ شكر وتقدير }

لا يسعني إلا أن أتوجه أولاً بالشكر لله الواحد القهار ، منزل التوراة والانجيل والفرقان ، رب كل شيء ومليكه ، وأتلو قوله تعالى : (.. ربّي أوزعني أن أشكر نعمك التي أنعمت علي وعلى والدي ، وأن أعمل صالحاً ترضاه وأدخلني برحمتك في عبادك الصالحين) (النمل من الآية 19) .

فالحمد لله الذي أنعم علينا بنعمة العقل والهداية ، ولوالدينا اللذين لا ينقطع دعائهما لنا بالتوفيق والنجاح ، ولقد أمرنا الله أن نقدم الشكر لمن أجرى النعمة على يديه ، حيث قال رسول الله صلى الله عليه وسلم (.. من صنع لكم معروفاً فكافئوه ، فإن لم تجدوا ما تكافئوه به فدعوا له حتى تروا أنكم كافئتموه)، (رواه أبو داود حديث رقم 1672)، ووفاءً واعترافاً بالجميل أود أن أقدم شكري وإمتثاني :

للدكتور الفاضل /عصام محمد البحيصي وأتوجه إليه بجزيل الشكر والعرفان بالجميل لجهده المضني وتعاونيه البناء في الاشراف على هذه الدراسة ، وعلى ما قدمه من نصح وتوجيهات وارشاد وخبرات ساهمت في نجاح هذا الدراسة.

إلى كل الأخوة الأساتذة في الدراسات العليا ، قسم المحاسبة والتمويل ، وإدارة الأعمال ،الذين لم يخلوا علينا بعلمهم طول فترة الدراسة ، فألف شكر وتقدير وإحترام .

كما أتوجه بالشكر الجزيل إلى السادة / مدراء البنوك العاملة في قطاع غرة ومدراء ومسؤولي التسهيلات والعاملين فيها على ما قدموه لي من مساعدة ، أضافت لمحة جديدة ودرجة كبيرة من الثقة التي منحوني إياها وعلى ما قدموه لي من تسهيلات ساهمت في إكمال هذا البحث وتحقيق أهدافه المرجوة .

وأخيراً أتقدم بشكري الجزيل واعتذاري إلى كل من ساهم وقدم لي النصح والارشاد لإتمام هذه الدراسة ولم تسعفني ذاكرتي لذكرهم في هذا المقام .

قائمة المحتويات

الصفحة	الموضوع	مسلسل
ت	إهداء	1.
ث	شكر وتقدير	2.
ج	قائمة المحتويات	3.
ذ	ملخص البحث	4.
الفصل الاول : خطة الدراسة		
2	مقدمة	5.
2	مشكلة الدراسة	6.
3	فروض الدراسة	7.
4	متغيرات الدراسة	8.
4	أهمية الدراسة وأسباب إختيار الموضوع	9.
5	أهداف الدراسة	10.
5	منهجية الدراسة	11.
6	الأساليب الإحصائية المستخدمة	12.
7	مجتمع الدراسة	13.
8	عينة الدراسة	14.
8	مشكلات واجهت الباحث	15.
8	محددات الدراسة	16.
8	مصطلحات الدراسة	17.
10	الدراسات السابقة	18.
17	التعليق على الدراسات السابقة	19.
17	هيكل الدراسة	20.
الفصل الثاني : التحليل المالي ودوره في ترشييد قرار الائتمان المصرفي		
20	مقدمة	21.
20	تعريف التحليل المالي	22.
21	اغراض التحليل المالي	23.
21	الأطراف المستفيدة من التحليل المالي	24.
24	أهمية التحليل المالي	25.
25	أدوات التحليل المالي	26.

26	مقومات التحليل المالي بالنسب	27.
27	مصادر المعلومات اللازمة للتحليل المالي	28.
28	محددات التحليل المالي	29.
29	القوائم المالية اللازمة لتوفير المعلومات الضرورية للتحليل المالي	30.
30	أساليب التحليل المالي للبيانات المقدمة من العميل	31.
30	- التحليل الرأسي	
31	- التحليل الأفقي	
31	- تحليل النسب	
32	النسب المالية ودور التحليل المالي في ترشيد قرارات الائتمان	32.
34	- نسب السيولة	
36	- نسب الربحية	
40	- نسب توازن الهيكل التمويلي	
41	- نسب النشاط	
45	- نسب المديونية (التغطية)	
46	- نسب السوق	
الفصل الثالث : واقع الائتمان المصرفي في فلسطين		
50	المبحث الأول : الجهاز المصرفي	
50	مقدمة	33.
50	تعريف الجهاز المصرفي	34.
50	نشأة الجهاز المصرفي	35.
51	الجهاز المصرفي في فلسطين	36.
52	*- تطور الجهاز المصرفي في فلسطين	
53	- الفترة ما قبل عام 1948 م	
54	- الفترة من عام 1948 م وحتى 1967م	
55	الفترة من عام 1967م وحتى توقيع الاتفاقية الاقتصادية في باريس بتاريخ 1994/4/29م	
46	- الفترة من عام 1994 م وحتى 2003م	
59	المصارف العاملة في فلسطين حسب طبيعة النشاط	37.
60	- المصارف التجارية	
61	- المصارف الإسلامية	
61	- المصارف المتخصصة -التنمية -	
62	المصارف العاملة في فلسطين حسب الجنسية	38.

63	- المصارف الفلسطينية / الوطنية	
64	- المصارف العربية	
64	- المصارف الأجنبية	
65	المبحث الثاني : الائتمان المصرفي والضمانات المقبولة	
65	39. مقدمة	
65	40. تعريف الائتمان	
66	41. الائتمان المصرفي	
68	42. أهمية الائتمان المصرفي	
69	43. نشأة الائتمان المصرفي	
70	44. وظائف البنك الرئيسية	
72	45. الموقع التنظيمي لدوائر الائتمان المصرفي	
73	46. المواصفات المطلوب توافرها في مسئول الائتمان المصرفي	
74	47. متى يمنح الائتمان ؟	
75	48. العمل المصرفي الفلسطيني والسياسة الائتمانية	
77	* أنواع الائتمان المصرفي في البنوك التقليدية (تجارية) في فلسطين	
77	- التسهيلات الائتمانية المباشرة	
86	- التسهيلات الائتمانية الغير المباشرة	
90	* أساليب الاستثمار الرئيسية في المصارف الاسلامية في فلسطين	
96	49. تعليمات سلطة النقد الفلسطينية بشأن الائتمان المصرفي	
98	50. مفهوم الضمان المصرفي	
99	- الاعتبارات المطلوبة في الضمانات	
99	- أنواع الضمانات المقبولة من جانب المصارف	
101	51. مخاطر الائتمان المصرفي والديون المتعثرة	
102	52. الائتمان المصرفي والديون المتعثرة	
104	53. معوقات منح الائتمان في المصارف العاملة في فلسطين	
الفصل الرابع : نتائج الدراسة الميدانية		
113	54. أداة الدراسة	
113	55. صدق الإستبانة	
116	56. ثبات الإستبانة	
119	57. وصف خصائص العينة	

126	اختبار الفرضيات	58.
129	- مدى طلب معلومات مالية من الشركة طالبة الائتمان	
130	- درجة الاعتماد على التحليل المالي عند اتخاذ القرار الائتماني	
132	اختبار العلاقة بين الموثوقية في القوائم المالية ، ودرجة الاعتماد على التحليل المالي عند اتخاذ قرار منح الائتمان حسب الفرضية الأولى	59.
145	اختبار العلاقة بين مؤهلات وقدرات محللي الائتمان ، ودرجة الاعتماد على التحليل المالي حسب الفرضية الثانية	60.
155	اختبار العلاقة بين مدى اهتمام المحلل الائتماني وعمق التحليل المالي ، وبين درجة الاعتماد على التحليل حسب الفرضية الثالثة	61.
172	العوامل الأخرى ذات العلاقة بدرجة الاعتماد على التحليل المالي	62.
الفصل الخامس : النتائج والتوصيات		
194	أولاً : النتائج	63.
202	ثانياً : التوصيات	64.
204	المراجع والدوريات	65.
209	الملاحق	66.

ملخص الدراسة بالعربية

تهدف الدراسة إلى التعرف على مدى اعتماد المصارف التجارية على التحليل المالي كأداة لترشيد قراراتها الائتمانية ، ومن أجل تحقيق ذلك فقد أجريت دراسة ميدانية على (71) مسئول ائتماني، حيث اشتملت عينة الدراسة على (15) بنكاً بعدد (38) فرعاً مسجلة لدى سلطة النقد في قطاع غزة حتى عام 2003م. وقد اعتمدت الدراسة على استبانة تم تصميمها خصيصاً لخدمة هدف الدراسة شملت كافة البيانات المطلوبة من أجل قياس درجة الاعتماد على التحليل المالي والعوامل المؤثرة في ذلك ، حيث تم الاستفادة من الخبرات السابقة والمقابلات الشخصية مع مدراء ومسؤولي التسهيلات . و تم استخدام برنامج التحليل الاحصائي (SPSS) لمعالجة البيانات وإيجاد العلاقات بين المتغيرات .

وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج من بينها :-

1. كل محلي الائتمان في المصارف العاملة في قطاع غزة يطلبون معلومات مالية من الشركات التي تتقدم بطلب الحصول على ائتمان ، ولكن الغالبية العظمى منهم لا يستخدمون التحليل المالي، مما يعني أن درجة الاعتماد على التحليل المالي لأغراض اتخاذ قرار منح الائتمان ضعيفة جداً . وتبين أنه مع التدريب المستمر وعقد الدورات في التحليل المالي وزيادة التفويض ، يزداد الرأي قوة نحو زيادة الاعتماد على التحليل المالي كأداة لترشيد القرارات الائتمانية .
2. لا يوجد ادراك لدى غالبية محلي الائتمان في المصارف العاملة في قطاع غزة بدور وأهمية التحليل المالي باستخدام النسب في عملية صنع القرار الائتماني ، وأنهم يستغنون عن إجراء التحليل المالي في ظل وجود ضمانات عينية ومالية كافية .

وفي ضوء نتائج الدراسة تم التوصل إلى مجموعة من التوصيات من بينها :

1. ضرورة اهتمام البنوك بالتحليل المالي كأداة لترشيد قرار منح الائتمان من خلال زيادة قدرة موظفي الائتمان الحاليين عبر التدريب والتأهيل المستمر ، ومنحهم التفويض الكافي .
2. تشجيع محلي الائتمان على زيادة الاهتمام بالنسب المالية ذات العلاقة بترشيد قرار منح الائتمان.
3. ضرورة عدم التركيز على الضمانات العينية والنقدية في الدرجة الأولى وعدم إهمال التحليل المالي.
4. ضرورة الزام الشركات بتقديم معلومات مالية موثوقة غير مضللة .
5. تشجيع الجامعات الفلسطينية على زيادة عدد الساعات المخصصة لمادة التحليل المالي .
6. ضرورة تنظيم مهنة المحاسبة بما يلزم مدققي الحسابات بأخلاقيات المهنة الأمر الذي يساهم في الحصول على قوائم مالية حقيقية تعكس الوضع المالي الحقيقي للشركات .

Abstract

This study aims to determine the dependence range of banks in financial analysis as a tool to rationalize banking credit decisions. And to achieve this aim, made field study on (71) officers responsible for facilitation in banks working in Gaza Strip for (38) branches in (15) banks that registered in Palestinian Monetary Authority in 2003. This study depends on questionnaire that is designed for achieving this aim. It includes all the required data to measure the dependence degree on the financial analysis and the factors affect this matter. The statistical analysis program (SPSS) used to treat the data and to find relation between variables.

The study concludes the following:

1. All the creditability analysis that works in banks in Gaza Strip requires financial data from the companies implicating for the credits. The majority of them don't use the financial analysis what means that the degree of dependence on the financial analysis in making decisions is so week.
2. The officers responsible for facilitation in banks working in Gaza Strip lack sufficient knowledge about the importance of financial analysis by using ratios to make credit decisions, and they don't use the financial analysis when there are guarantees.
3. The majority of the creditability analysts have no awareness of the importance of using the financial analysis in making decisions related to creditability. However , Sustainable training ,flexibility in financial mandate will lead to strengthening the vision that depend on financial analysis as atool of rationalize guarantee decisions.

In the light of the study conclusions, the following recommendations were:

1. It is necessary for banks to concern by financial analysis as a tool to rationalize banks credit, by additional employees' ability through continuous rehabilitation, and given authorization.
2. Encouraging the financial analyzers to concern by financial ratios has related to credit decision rationalization.
3. It is necessary not to concentrate on the issues of the financial guarantees, having the concentration on the financial analysis.
4. It is necessary for firms to provide trusty financial information.
5. Encouraging the Palestinian universities to increase the academic hours in financial analysis.
6. It is necessary for organizing accounting career and calling auditors to respect it, that will be given actual financial statements, and reflect the firms actual financial situation.

الفصل الأول

خطة الدراسة

خطة الدراسة: Research Proposal

● المقدمة:-

تعتبر الصناعة المصرفية من أهم الصناعات الاقتصادية المعاصرة لما لها من دور وتأثير فعال في تنمية وإدارة دفعة الاقتصاد على المستوى المحلي والعالمي، وفي مختلف الأصعدة و الميادين التنموية و الاستثمارية، ويعتبر الائتمان المصرفي من أهم وأكثر الفعاليات المصرفية في هذه الصناعة بل من أكثر أدواتها حساسية ، حيث لا يتوقف تأثيرها على مستوى البنك فقط ، إنما ترتبط مباشرة بالاقتصاد الوطني لذا يتوجب على القائمين وصناع القرار حسن الاستخدام والدقة في اتخاذ القرارات الائتمانية ، وعلى ذلك فإن الائتمان المصرفي ما هو إلا نشاط اقتصادي غاية في الأهمية له تأثيرات متشابكة الأبعاد على الاقتصاد الوطني ، وعلى يتوقف نمو ذلك الاقتصاد ، (الزبيدي، 2002، ص17).

ونظراً للمكانة التي تتمتع بها هذه الصناعة، وخصوصاً على الصعيد المحلي، كان لزاماً على المسؤولين (متخذي القرار المالي)، - سواء في حالة استخدام الأموال ، أو في حالة الحصول عليها ، وسواء كان متخذ القرار الإداري وصانعه ، أو أي طرف آخر له مصلحة بمنشآت الأعمال - أن يستعين بأهم أدوات التحليل ، ألا وهو التحليل المالي لأغراض اتخاذ القرار الائتماني ، كما يتعين عليه معرفة مزايا وحدود كل أداة من أدوات هذا التحليل .

● مشكلة الدراسة:-

تقوم البنوك التجارية العاملة في قطاع غزة باتباع أساليب مختلفة للحصول على معلومات عن العميل طالب الائتمان ، سواء كانت هذه المعلومات شخصية - كالسمعة التجارية - أو معلومات مالية من خلال قوائم مالية تشكل أساساً للتحليل الذي تجريه دوائر الائتمان في البنوك ، لمعرفة نسب ومؤشرات معينة تستدل منها على حقيقة المركز المالي للشركة طالبة الائتمان ، ولكن من خلال الخبرة السابقة حيث عملت كمستول تسهيلات في إحدى المصارف التجارية العاملة في قطاع غزة تين أنه لا يتم استخدام أساليب التحليل المالي ، وخاصة التحليل باستخدام النسب ، حيث مشكلة الدراسة لتحديد مواطن القوة أو مواطن الضعف على مستوى دوائر الائتمان المصرفي ، وعلى مستوى متخذي القرار الائتماني ، وحيث لا توجد دراسة توضح درجة اعتماد المصارف العاملة في قطاع غزة على المعلومات المالية للعملاء بشكل عام ، وعلى التحليل المالي لتلك المعلومات بشكل خاص عند اتخاذ القرار الائتماني .

وعلى هذا فإن الدراسة تهدف إلى التعرف على مدى اعتماد المصارف العاملة فلسطين على التحليل المالي كأداة من أدوات اتخاذ القرار لترشيد الائتمان لديها .

ويمكن صياغة المشكلة من خلال محاولة الإجابة على الأسئلة التالية -

- هل تعتمد المصارف العاملة في فلسطين على التحليل المالي كأداة لترشيد قراراتها الائتمانية ؟
- ما هي درجة هذا الاعتماد ؟
- ما هي العوامل التي تؤثر على ذلك ؟.

• فروض الدراسة

لاشك أن التحليل المالي العميق المبني على أسس وقواعد محاسبية، والمرتکز على بيانات مالية موثوقة وملائمة وكافية من حيث الكم والنوع سيكون لها قيمة تنبؤية تساعد في ترشيد القرار الائتماني في المصارف التجارية العاملة في فلسطين .

لهذا يمكن صياغة فروض الدراسة كما يلي :-

1. توجد علاقة ارتباط بين الموثوقية في القوائم المالية ، ودرجة الاعتماد على التحليل المالي عند اتخاذ قرار منح الائتمان .

2. توجد علاقة ارتباط بين مؤهلات وقدرات مسؤولي الائتمان ، ودرجة الاعتماد على التحليل المالي كأداة من أدوات ترشيد قرار منح الائتمان . ويتفرع عنها الفرضيات التالية :-

- أ- توجد علاقة ارتباط بين درجة الاعتماد على التحليل المالي والمسمى الوظيفي لمحلل الائتمان .
- ب- توجد علاقة ارتباط بين درجة الاعتماد على التحليل المالي والتخصص العلمي لمحلل الائتمان .
- ج - يوجد علاقة ارتباط بين درجة الاعتماد على التحليل المالي والخبرة العملية لمحلل الائتمان .
- د - يوجد علاقة ارتباط بين درجة الاعتماد على التحليل المالي والدورات التدريبية التي يتلقاها محلل الائتمان في مجال التحليل المالي .
- هـ - توجد علاقة ارتباط بين درجة الاعتماد على التحليل المالي وطبيعة نشاط البنك.

و - توجد علاقة ارتباط بين درجة الاعتماد على التحليل المالي ودرجة التفويض الممنوحة لمحلل الائتمان .

3. توجد علاقة ارتباط بين اهتمام المحلل الائتماني وعمق التحليل المالي ، وبين درجة الاعتماد على التحليل لترشيد قرار

الائتمان المصرفي .

● متغيرات الدراسة :

1. المتغير التابع : درجة الاعتماد على التحليل المالي عند اتخاذ قرار الائتمان المصرفي.

2. المتغيرات المستقلة :

- البيانات المحاسبية ودرجة موثوقيتها.
- مؤهلات وقدرات مسؤولي الائتمان.
- اهتمام المحلل وعمق التحليل المالي.

● أهمية الدراسة وأسباب اختيار الموضوع .

تنبع أهمية الدراسة من الهدف الذي تسعى إليه، كما تبرز أهميتها أيضاً من المجال الذي سنتناوله هذه الدراسة، وهذا المجال هو القطاع المصرفي ، حيث يعتبر هذا القطاع من القطاعات الاقتصادية الهامة العاملة في فلسطين، وعليه يستمد البحث أهمية الدراسة من الاعتبارات التالية :

- 1- دور التحليل المالي باستخدام النسب ، والمعلومات المالية المستخرجة من القوائم المالية لاتخاذ قرار ائتماني رشيد .
- 2- كيفية ترشيد الائتمان المصرفي ، حيث أنه من أكثر الأدوات الاقتصادية حساسية لما له من تأثيرات على مستوى البنك أو مستوى الاقتصاد الوطني .
- 3- عدم وجود دراسة مماثلة سبق أن أجريت في فلسطين بهذا الخصوص .

● أهداف الدراسة.

- إن أهداف التحليل المالي تختلف باختلاف المحلل من حيث كونه دائن أو مدين ، من حيث كونه مقرض أو مقترض ، من حيث كونه مستثمر أو متخذ قرار بتمويل الاستثمار ، ولكن هذه الدراسة ستتناول جانب واحد فقط من هذه الجوانب ، وهو جانب المانح أو المقرض أو الممول (البنك) ، لذلك يمكن تلخيص أهداف هذه الدراسة فيما يلي :-
- 1- التعرف على مدى اعتماد المصارف التجارية العاملة في فلسطين على التحليل المالي كأداة من أدوات ترشيد القرار الائتماني .
 - 2- التعرف على أهم النسب المالية التي تستخدمها المصارف التجارية العاملة في فلسطين .
 - 3- توضيح الدور الذي تلعبه المعلومات المتوفرة باستخدام أدوات التحليل المالي في كيفية صنع القرار الائتماني .
 - 4- العمل على وضع تصور لحل المشاكل التي تعيق استخدام التحليل المالي في المصارف العاملة في فلسطين .

● منهجية الدراسة .

قام الباحث بإتباع منهجية محددة تقوم على ثلاثة عناصر رئيسية هي نموذج البحث ، وأدوات البحث وأسلوب البحث كما يلي :-

1. **نموذج البحث :** قام الباحث باستخدام النموذج الوصفي Descriptive Model ، في وصف العلاقة بين المعلومات المتوفرة باستخدام التحليل المالي ، ومدى استخدام هذه المعلومات عند اتخاذ قرار منح الائتمان في المصارف العاملة في فلسطين ، ثم قام الباحث بتحليل وتفسير النتائج التي أسفرت عنها الدراسة الميدانية .
2. **أداة البحث :** قام الباحث بإجراء التحليلات والاختبارات الإحصائية اللازمة على البيانات المالية المتوفرة لاختبار معنوية النموذج بواسطة الحاسب الآلي من خلال برنامج التحليل الإحصائي SPSS لدراسة العلاقة بين مدى الاعتماد على المعلومات المتوفرة باستخدام التحليل المالي ، وبين قرار منح الائتمان في المصارف العاملة في فلسطين .

3. أسلوب البحث:

اعتمد الباحث على نوعين من الدراسات من أجل تحقيق أهداف البحث وهما :-

- **الدراسة الأولية :** تم تحليل العلاقة بين إجراءات التحليل المالي الذي تقوم به دوائر الائتمان في المصارف العاملة في فلسطين ، وبين مدى استفادة صناع القرار من تلك المعلومات المتوفرة اللازمة لاتخاذ قرار منح الائتمان ، من خلال المصادر الأولية Primary Sources التي ركزت على عمل إستبانه¹ وزعت على مسئولي التسهيلات (صناع القرار الائتماني) في المصارف العاملة في قطاع غزة . وتم تحليل تلك المعلومات باستخدام برامج التحليل الإحصائي SPSS، للتأكد من صحتها أو نفيها .

- **الدراسة الثانوية:** لاستعراض أدبيات الدراسة ، وما يتعلق بالجانب النظري قام الباحث بالحصول عليها باستخدام المصادر الثانوية Secondary Sources ، من خلال الإطلاع على الدراسات السابقة في هذا المجال، والاسترشاد بالمؤلفات والكتب والمراجع المحاسبية والمجلات المصرفية والمنشورات والتقارير والدوريات والإحصاءات المختلفة الصادرة عن دوائر الائتمان في المصارف المختلفة العاملة في قطاع غزة ، والتعليمات الصادرة عن سلطة النقد الفلسطينية، إضافة إلى الاسترشاد بأهل الخبرة المصرفية في البنوك التجارية العاملة في قطاع غزة والضفة الغربية .

● الأساليب الإحصائية المستخدمة :

قام الباحث باستخدام الأساليب الإحصائية التالية :

1. التكرارات والنسب المئوية ، والمتوسط الحسابي ، والانحراف المعياري لمتغيرات الدراسة .
2. معامل ارتباط بيرسون (Pearson) لقياس صدق الاتساق الداخلي ، والثبات في الإستبانه بطريقة التجزئة النصفية split – half .
3. معامل ألفا كرونباخ Alpha Cornerbacks لقياس الثبات في إستبانه الدراسة .
4. اختبار كاي تربيع (كا²) Chi – Square للاستقلالية لاختبار فرضيات الدراسة .
5. معامل التوافق وإحصاء كندال تاو C لقياس قوة علاقة الارتباط بين متغيرات الدراسة .

¹ - ملحق رقم (1)

6. اختبار t (one sample t- test) للمتوسط الحسابي .

7. Spearman Brown .

8. تحليل التباين الأحادي ANOVA وذلك لاختبار العلاقة بين درجة الاعتماد على التحليل المالي ونسب إعادة

الائتمان .

• مجتمع الدراسة:- جدول رقم (1)

المصارف التجارية العاملة في قطاع غزة:

عدد الفروع والمكاتب	البنوك الفلسطينية	عدد الفروع والمكاتب	البنوك العربية
12	فلسطين المحدود	4	البنك العربي
1	البنك التجاري الفلسطيني	1	بنك القاهرة عمان-المعاملات الإسلامية
1	بنك الاستثمار الفلسطيني	5	بنك القاهرة عمان
2	البنك الإسلامي العربي	2	بنك الأردن
2	بنك القدس للتنمية والاستثمار	3	البنك العقاري المصري العربي
1	بنك فلسطين الدولي	1	بنك الإسكان للتجارة والتمويل
1	البنك الإسلامي الفلسطيني	1	البنك الرئيسي للتنمية والائتمان الزراعي
1	المؤسسة المصرفية الفلسطينية	xx	xx
21	مجموع فروع البنوك الفلسطينية العاملة في غزة/ لعدد 8 بنوك	17	مجموع فروع البنوك العربية العاملة في غزة / لعدد 7 بنوك
38	إجمالي عدد إدارات وفروع البنوك العاملة في قطاع غزة .		
15	إجمالي عدد للبنوك العاملة في قطاع غزة .		

تقرير سلطة النقد حتى 2005/3/31

وبالنظر إلى الجدول السابق نلاحظ أن مجتمع الدراسة يتكون من البنوك العاملة في قطاع غزة وعددها 15 بنك

فلسطيني وعربي ، بعدد 38 (إدارة وفرع ومكتب) ، منها 8 بنوك فلسطينية ، بعدد 19 فرع ومكتب وعدد 2 إدارة

(بنك فلسطين المحدود والإسلامي الفلسطيني) ، وكذلك 7 بنوك عربية (إدارات إقليمية) ، بعدد 17 فرع ومكتب.

أما عدد موظفي التسهيلات في تلك الفروع فقد كان بمعدل متوسط 2 موظف في كل إدارة أو فرع أو مكتب

، أي بعدد إجمالي 76 موظف تسهيلات .

● عينة الدراسة:

شملت عينة الدراسة كافة مجتمع الدراسة حيث تم توزيع الإستبانة المعدة على جميع أفراد العينة ال 76 بنسبة 100% ، وتم استعادة 71 إستبانة معدة وجاهزة للتحليل أي ما نسبته 93.42% من مجتمع الدراسة .

● مشكلات واجهت الباحث

كثير من موظفي التسهيلات في الفروع والمكاتب لم تتمكن من تعبئة الإستبانة إلا بعد الحصول على موافقة من الإدارة ، مما أدى إلى تأخير في استرجاع عدد غير قليل من الإستبانات الأمر الذي أعاق إلى حين إجراءات التحليل .

● محددات الدراسة .

1. الحد الزمني : تم دراسة واقع العمل المصرفي الفلسطيني خلال الفترة من 1948 ولغاية العام 2003 م .

2. الحد المكاني : شملت الدراسة كافة البنوك العاملة في قطاع غزة (الوطنية والعربية) .

3. حد التحليل المالي : تمت الدراسة على أساس قياس مدى اعتماد المصارف التجارية على التحليل المالي باستخدام النسب .

● مصطلحات الدراسة

1. التحليل المالي : Financial Analysis

طبقاً لـ (مطر، 2003، ص3) ، التحليل المالي عملية يتم من خلالها استكشاف أو اشتقاق مجموعة من المؤشرات الكمية والنوعية حول نشاط المشروع الاقتصادي ، تساهم في تحديد أهمية وخواص الأنشطة التشغيلية والمالية للمشروع ، من خلال معلومات تستخرج من القوائم المالية ومن مصادر أخرى ، لكي يتم استخدامها لتقييم أداء المنشأة بقصد اتخاذ القرار الائتماني .

- **النسب المالية: Financial Ratios**

حسب (بجي، 2001، ص 198) ، النسب المالية هي أسلوب من أساليب التحليل المالي ووسيلة مهمة يمكن من خلالها التعرف على أداء الوحدة الاقتصادية ومدى تحقيق الأهداف المخططة .

- **متخذي القرار الائتماني : Credit Decision Makers**

هم المسئولين المستخدمين للمعلومات المالية المستخرجة من القوائم المالية لحسابات العملاء مثل ضباط الائتمان وصناع القرار الائتماني .

- **القرار الائتماني : Credit Decision**

هي النتيجة التي يتوصل إليها متخذي القرار الائتماني ، وصناعه فيما يتعلق بالموافقة على منح الائتمان أو عدم الموافقة على منحة .

- **القرار الرشيد : Good Decision**

هو ذلك القرار الائتماني المتخذ بناءً على معلومات مالية مستخرجة من قوائم مالية موثوقة ، ومعلومات خارجية جيدة في ظل ظروف اقتصادية مستقرة ، وغياب مخاطر الائتمان .

• الدراسات السابقة

على الرغم من الأهمية البالغة للمعلومات التي يوفرها التحليل المالي للمساهمة في ترشيد قرار الائتمان المصرفي بصفة عامة وفي المصارف التجارية العاملة في قطاع غزة بصفة خاصة ، إلا أن هذا الموضوع لم يلق الاهتمام الكافي من كافة جوانبه التطبيقية لدى المصارف التجارية العاملة في فلسطين عموماً ، و من مدراء ومسؤولي التسهيلات وصناع القرار الائتماني ، بشكل خاص ، حيث لا يولون أهمية كبير لتلك المعلومات المستخرجة من القوائم المالية المقدمة من الشركات ، أو المؤسسات التي تتقدم بطلب الحصول على التسهيلات الائتمانية ، بل في كثير من الأحيان لا يكونوا قادرين على الاستفادة من مخرجات التحليل في حالة حصوله ، ويسهم في ذلك عدم التزام كثير من المؤسسات والشركات لظروف وأسباب معينة . بمسك سجلات محاسبية تفي بالغرض المطلوب ، وفي هذا الإطار ، وجد الباحث أن العديد من الدراسات السابقة والتي حاولت الخوض في هذا المجال لم تولي هذا الموضوع الاهتمام الكافي لوضع أسس وقواعد للتحليل المالي السليم للمساهمة والمساعد على تبني المعلومات المالية المتوفرة من التحليل المالي قبل اتخاذ القرار الائتماني بالمنح أو المنع . ونظراً لعدم وجود دراسة مماثلة سبق أن أجريت في فلسطين ذات علاقة مباشرة بالموضوع ، وجد الباحث أنه من الضروري القيام بإضافة جديدة في هذا المجال تهتم إلى حد ما في توضيح مدى أهمية المعلومات المتوفرة باستخدام التحليل المالي ودورها في ترشيد قرار الائتمان المصرفي في فلسطين من خلال الدراسة التطبيقية على المصارف العاملة في قطاع غزة .

وقد اهتم الباحث إلى عدد من الدراسات ، حاولت الخوض في مجال التحليل المالي والائتمان المصرفي ، وأثره على كثير من الجوانب الاقتصادية المختلفة ، ودورها في ترشيد القرارات ، ومن هذه الدراسات :-

1. دراسة الحسيني ، (1995) : قام بهذه الدراسة صادق محمد حسين الحسيني ، 1995 ، وهي بعنوان " الاتجاهات

المعاصرة في التحليل المالي " ، وقد هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على كافة الاتجاهات المعاصرة والتطورات المختلفة التي حدثت في كل جانب من جوانب التحليل المالي ، إلى جانب إبراز الطاقات الخلاقة لهذا الفرع الهام من فروع المعرفة في خدمة المجتمع ككل وخدمة كل جهة من الجهات المعنية والمستفيدة منه .

وقد ناقش الباحث في هذه الدراسة الاتجاهات المعاصرة في التحليل المالي التي اشتملت على جوانبه المختلفة ، مفهومه ونطاقه ، وأهدافه ، وأساليبه ومدخلاته والجهات المعنية به وبمخرجاته ، ثم دراسة وتحليل مدى اتساق هذه الاتجاهات المعاصرة وتجانسها وآفاق تطورها ، وتوضيح ما إذا كانت كل من هذه الاتجاهات تنعكس على الجوانب الأخرى .

وقد قام الباحث بعرض الاتجاهات المعاصرة لتفعيل شيء يسهم بدفع عجلة التنمية ، ومعاونة كل الأطراف المستخدمة في ترشيد عملية اتخاذ القرار ورسم السياسات .

● وقد خلصت هذه الدراسة إلى عدد من النتائج والتوصيات نذكر منها :

1. أن أهم الاتجاهات المعاصرة في التحليل المالي أصبح يركز على دوره في خدمة متخذ القرار عن طريق إمداده بالمعلومات الكافية والمتنوعة والمفيدة والملائمة لمساعدته في اتخاذ القرار الرشيد ورسم أفضل السياسات .
2. إن استخدام النسب المحاسبية قد أصبح من الأمور النهائية والمألوفة والضرورية ، بحيث يمكن القول انه لا يتصور تحليل بيانات ومعلومات أي منشأة بدون استخدام النسب .
3. وأن المدخل الحديث للتحليل المالي يعامل القوائم المالية كنظام أساسي للمعلومات لترشيد اتخاذ القرارات أكثر منها كأداة لتقييم الأداء .
4. وقد أكدت الدراسة على ضرورة استخدام مجموعة متعددة ومتنوعة من الوسائل العلمية للتحليل المالي ، وعدم الاقتصار على وسيلة واحدة .
5. إن من الاتجاهات المعاصرة والهامة ، أنه لم تعد القوائم المالية هي المدخلات الوحيدة لعملية التحليل المالي ، بل هناك ضرورة للاهتمام بالمعلومات الأخرى المالية وغير المالية ، الداخلية أو الخارجية ، وبالتالي ضرورة الاهتمام بمصادر هذه المعلومات وتحقيق أقصى كفاءة ممكنة لعملية الربط بين المستخدمين وخاصة المحللين الماليين .

2. دراسة غراية ويعقوب ، (1987) : قام بهذه الدراسة كل من فوزي غراية ، وريما يعقوب ، 1987م، وكانت بعنوان " استخدام النسب المالية في التنبؤ بتعثر الشركات المساهمة العامة الصناعية في الأردن "، وقد

تركزت أهداف الدراسة حول تحديد نموذج رياضي باستعمال النسب المالية يمكن من التمييز بين الشركات المتعثرة ،

وغير المتعثرة بسنة واحدة على الأقل ، لاستخدامه في التنبؤ بتعثر الشركات .

ولهذا الغرض حددت الدراسة أفضل مجموعة من النسب المالية يمكن استخدامها للتنبؤ بتعثر الشركات المساهمة الأردنية ،

وتم ذلك بتحليل ثلاثين نسبة مالية استخلصت القوائم المالية لعينة من عشرين شركة صناعية مدرجة في سوق عمان المالي ،

نصفها متعثر والنصف الآخر غير متعثر حتى العام 1984 ، وأستخدم التحليل التمييزي المتدرج للوصول إلى أفضل نموذج

يمكن من التمييز بين هذين النوعين من الشركات . وقد خلصت الدراسة إلى التوصل إلى نموذج يتضمن ست نسب مالية

تساعد على التنبؤ بتعثر الشركات ولعدة سنوات قبل التعثر وهذه النسب هي : -

1. المبيعات إلى مجموع الأصول .

2. المبيعات إلى حقوق الملكية .

3. صافي الربح إلى مجموع الالتزامات .

4. حقوق المساهمين إلى مجموع الالتزامات .

5. حقوق المساهمين إلى الموجودات الثابتة .

6. التدفق النقدي إلى مجموع الأصول .

ويمكن النموذج من إعادة تصنيف الشركات في عينة التحليل ضمن مجموعتي الشركات المتعثرة ، وغير المتعثرة بدقة

تامة . حيث اثبت النموذج الذي تم التوصل إليه كفاءة عالية في التنبؤ بتعثر الشركات ، ولعدة سنوات قبل التعثر ، مما

يجعله مفيداً للعديد من الأطراف المستخدمة للقوائم المالية وخاصة المقرضين (المصارف) ، ليتم استخدامه عند تقييمهم

للقروض الممنوحة ، والقروض قيد الدراسة ، حيث يمكنهم من التنبؤ بتعثر الشركات في وقت مبكر وتجنب خسائر

مالية ناجمة عن عدم مقدرة الشركة المقرضة على تسديد التزاماتها في المستقبل .

3. دراسة معلا ، ظاهر ، (1999) :

قام بهذه الدراسة كلاً من ناجي معلا ، و أحمد ظاهر ، 1999م ، وكانت هذه الدراسة بعنوان ، **العوامل المحددة لقرار منح التسهيلات الائتمانية في المصارف الأردنية (دراسة ميدانية) .**

وقد هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على مدى اعتماد الإدارة في المصارف الأردنية على معايير موضوعية يتم على أساسها تقييم أهلية العميل للحصول على التسهيلات الائتمانية المباشرة ، ثم تحديد هذه المعايير ، وتحديد الأهمية النسبية للقرار الخاص بمنح التسهيلات الائتمانية المباشرة .

ولقد أوضحت نتائج الدراسة أن الإدارة في المصارف الأردنية تستخدم فعلاً مجموعة من المعايير المالية والمحاسبية والتسويقية والتجارية والاقتصادية والإدارية ، بالإضافة إلى مجموعة من العوامل الأخرى ، مثل مركزية المخاطر .

كذلك أوضحت النتائج أن هذه المعايير تختلف بالنسبة لأهميتها النسبية في قرار منح التسهيلات الائتمانية ، حيث كانت المعايير القانونية والتشريعية المرتبطة بالسياسة الائتمانية المصرفية ومركزية المخاطر ذات أهمية أكبر من غيرها من المعايير الواردة في الدراسة .

وقد أبرزت الدراسة المعايير الأكثر أهمية . وقدمت الدراسة ما يمكن أن يسمى نموذجاً وصفيّاً يحدد العوامل المحددة لقرار منح التسهيلات الائتمانية المباشرة وأكثرها استخداماً من قبل المصارف الأردنية بشأن العوامل المحددة لقرار منح التسهيلات الائتمانية المباشرة .

4. دراسة مطر ، (1988) :

قام بهذه الدراسة محمد مطر ، 1988م ، وكانت بعنوان " **الأهمية النسبية للبيانات المدققة الصادرة عن الشركات المساهمة بدولة الكويت ، كمصدر للمعلومات لتخذي قرارات الاستثمار وقرارات الإقراض** " . وقد هدفت هذه الدراسة إلى استكشاف الأهمية النسبية للبيانات المالية المدققة الصادرة عن الشركات المساهمة بدولة الكويت ، كمصدر للمعلومات بالنسبة لكل من متخذي قرارات الاستثمار ، وقرارات الإقراض ، ثم تحديد العوامل الرئيسية التي تريد من موثوقية المعلومات المستخلصة منها.

كما هدفت الدراسة إلى تحديد الإطار العام للإفصاح المناسب عن المعلومات الواجب توفيرها في القوائم المالية المنشورة التي تصدرها الشركات المساهمة العاملة بدولة الكويت ، للوفاء باحتياجات كل من محلي الاستثمار ، ومحلي الائتمان . واختبار مدى ملائمة دليل الإفصاح عن المعلومات الصادرة بالقرار رقم 10 لعام 1986 عن وزارة التجارة والصناعة بدولة الكويت ، لتوفير المعلومات المناسبة لفتي المستثمرين والمقرضين ، بالإضافة إلى تشخيص نواحي القصور وأسبابه ، واقتراح ما يلزم لعلاجه.

وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج منها :-

1. أن المستثمرون يولون البيانات المالية المدققة اهتماماً أكبر من المقرضين في الحصول على المعلومات المناسبة لاتخاذ قراراتهم .

2. محلي الائتمان في البنوك التجارية غالباً ما يطورون بياناتهم الخاصة بقراراتهم لمنح القروض للشركات المساهمة ، معتمدين في ذلك على مصادر أخرى للمعلومات بخلاف البيانات المنشورة

3. يعطي المستثمرون الأولوية لمصادر المعلومات التاريخية ، على عكس المقرضين الذين يولون اهتماماً أكبر للمعلومات المستقبلية .

4. إن البيانات المالية المدققة مصدر للمعلومات المناسبة في قرارات الاستثمار ، وكذلك مؤشراً لتفاوت وجهات نظر المقرضين حيال أهمية دورها كمصدر للمعلومات في قرارات الإقراض

5. دراسة الطراونة و معاينة ، (1997) :

قام بهذه الدراسة د تحسين الطراونة ، وسليمان معاينة ، 1997م ، وكانت هذه الدراسة بعنوان "قدرة متخذي القرار على الاستفادة من البيانات المالية : دراسة ميدانية " . وقد ركزت الدراسة على دور متخذي القرارات في ترشيد قراراتهم عندما تتوفر لديهم القدرة على التعامل مع البيانات المالية ، واستخدامها لتحقيق أهداف إدارتهم بكفاءة وفعالية . ونظراً لأن ترشيد القرارات الإدارية يتطلب دقة المعلومات التي يتم استخلاصها من البيانات المتاحة فإن قدرة متخذ القرار على الاستفادة من هذه المعلومات أمراً ضرورياً لإصدار القرارات العقلانية والرشيدة على مختلف مستويات التنظيم .

وقد هدفت الدراسة إلى إظهار أهمية البيانات المالية وقدرة متخذي القرارات على الاستفادة من البيانات في عمليات اتخاذ

القرارات الإدارية ، وترمي الدراسة تحديداً إلى تحقيق الأهداف التالية:

1. إظهار أهمية البيانات المالية كأساس لعمليات صناعة القرارات الإدارية .
2. التركيز على قدرة المقرر في الاستفادة من البيانات المالية المتعلقة بعمله .
3. إظهار أهمية البيانات المالية في مجال ترشيد القرارات الإدارية على مختلف مستويات التنظيم في المنظمات الحكومية والمؤسسات العامة والمؤسسات المالية .

وقد توصلت الدراسة إلى العديد من النتائج التي كان من أهمها :

1. أظهرت النتائج أن أهم عامل يساعد على التنبؤ بقدرة متخذ القرارات على التعامل مع البيانات المالية المتعلقة بعمله هي القرارات المتعلقة بالموازنة .
2. أظهرت النتائج أن متخذ القرار في محافظة الكرك يقوم بدراسة قراراته استناداً إلى القوانين والأنظمة والتعليمات المالية وأنه لا يخاطر باتخاذ القرارات دون دراسة كافية لكلفة القرار والنتائج المترتبة عليها .
3. نسبة عالية من أفراد العينة يعتقدون بأن لديهم القدرة على التعامل مع البيانات المالية لترشيد قراراتهم .
4. أظهرت نتائج التحليل أن التداخل بين التحليل المالي وعملية اتخاذ القرار تزيد من القوة التفسيرية لنموذج الانحدار ، وتفيد هذه النتيجة بأن التحليل المالي يساعد متخذ القرار على استخلاص النتائج التي يبني عليها قراراته ، وتسهم في ترشيد القرارات المالية .

6. دراسة الغصين، (2004) :

قام بهذه الدراسة هلا بسام عبد الله الغصين ، 2004م ، وقد كانت هذه الدراسة بعنوان " استخدام النسب المالية للتنبؤ بتعثر الشركات ، دراسة تطبيقية على قطاع المقاولات في قطاع غزة " وقد هدفت هذه الدراسة إلى التوصل لأفضل النسب المالية التي يمكن استخدامها للتنبؤ بتعثر شركات قطاع المقاولات في قطاع غزة ، حيث يعطي هذا التنبؤ مؤشراً

مبكراً للجهات المعنية للتدخل واتخاذ القرار المناسب قبل فشل الشركة وتعثرها ، ويمكن الاستفادة من هذه الدراسة ، في توضيح دور التحليل المالي وكيفية الاستفادة من نتائجه عند اتخاذ القرار لدى العديد من القطاعات مثل البنوك .

ولتحقيق أهداف الدراسة ، تم احتساب اثنان وعشرون نسبة مالية لعينة 10 شركات متعثرة و 16 شركة غير متعثرة من خلال القوائم المالية لثلاث سنوات متتالية وهي 2000,2001,2002 .

وتم تحليل هذه النسب باستخدام الأسلوب الإحصائي المعروف بالانحدار اللوجستي للتوصل إلى أفضل نموذج من النسب المالية . يمكن من التمييز بين شركات المقاولات المتعثرة وغير المتعثرة،

وقد تم التوصل إلى نموذج مكون من النسب التالية :

1. رأس المال العامل إلى مجموع الأصول .

2. نسبة الإيرادات إلى الأصول .

3. نسبة الذمم المدينة إلى الإيرادات .

4. نسبة الذمم المدينة إلى الأصول المتداولة .

واستطاع النموذج الذي تم التوصل إليه من إعادة تصنيف شركات المقاولات في عينة التحليل ضمن مجموعتي شركات المقاولات المتعثرة وغير المتعثرة بدقة بلغت 91.9% ، 86.9% ، 86.9% في السنوات 2000-2001-2002 على التوالي .

وخلصت الدراسة إلى أنه يمكن استخدام النسب المالية في التنبؤ بوضع الشركة ، كما أوصت الدراسة بزيادة الاهتمام بإعداد القوائم المالية وبالاعتماد على تحليل النسب المالية لهذه القوائم .

التعليق على الدراسات السابقة :

وبالتعليق على الدراسات السابقة ، وجد الباحث أن أغلب هذه الدراسات - قد ركزت على العديد من القطاعات الاقتصادية الهامة - وعلى ضرورة الحصول على المعلومات المالية اللازمة لصنع قرار مالي ، أو إداري ، أو ائتماني خالي من مخاطر عدم الدقة في التقدير ، لهذا سيجادل الباحث التطرق لجانب آخر من جوانب تحليل المشكلة من خلال دراستها دراسة تطبيقية لم تتطرق لها الدراسات السابقة من قبل وخاصة في ظل هذه الظروف والاقتصادية السيئة التي يعيشها شعبنا الفلسطيني ، لتوضيح مدى اعتماد المصارف التجارية العاملة في فلسطين على التحليل المالي مع الإشارة إلى المعلومات المالية المتوفرة من مصادر أخرى والتي تساعد على ترشد فعالية القرار الائتماني ، وأن الباحث بذلك يعتقد أنه سيضيف إضافة جديدة في مجال البحث العلمي في قطاع غزة لم يتم التطرق إليها مسبقاً فيما يتعلق بـ :

مدى اعتماد المصارف التجارية على التحليل المالي في ترشيد القرار الائتماني

• هيكل الدراسة:

انطلاقاً من أهداف البحث قام الباحث بتقسيم هذه الدراسة إلى جزأين رئيسيين كما يلي :-

أولاً : الجزء الأول وهو (الإطار النظري) :

وقد تطرق هذا الجزء من الدراسة إلى الجوانب النظرية لعرض وتحليل جميع الجوانب والمقومات الفكرية التي يقوم على أساسها تحليل البيانات المالية بغرض اتخاذ القرار الائتماني الرشيد والتعرف على دوائر صنع القرار الائتماني في الجهاز المصرفي العامل في فلسطين من خلال تطبيق الدراسة على المصارف العاملة في قطاع غزة ، والآلية التي تتبناها المصارف بصفة عامة وكل مصرف على حدا ، وأهمية التحليل المالي ، ودوره في ترشيد قرار منح الائتمان من خلال تحديد الهدف الذي يسعى إليه المحلل المالي ، حيث أن هذا التحديد ذو أهمية لعملية التحليل نفسها ، حيث يجب المحلل الائتماني العمل غير اللازم ، ويقصر الجهد المبذول للوصول إلى القرار الرشيد ، لتحقيق هذا الهدف الذي يتمثل في تقييم قدرة العميل على الوفاء بالتزاماته التعاقدية مع المصرف ، من خلال الأسلوب الأمثل لإجراءات تحليل البيانات المالية (القوائم المالية) الخاصة بحسابات هذا العميل .

ثانياً : الجزء الثاني وهو (الدراسة الميدانية) :

وتم ذلك من خلال إستبانة وزعت على العينة التي اختارها الباحث المتمثلة في مسؤولي التسهيلات العاملين في دوائر صنع القرار الائتماني في فروع المصارف التجارية العاملة في قطاع غزة، . وقام الباحث بتحليلها بإتباع الطرق الإحصائية السابق ذكرها لتحديد النتائج المهمة التي تم التوصل إليها، والتي حددت العلاقات بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع ، من خلال تحليل البيانات المالية المتاحة ، للوصول إلى القرار الائتماني الرشيد المبني على أسس وقواعد محاسبية مبنية على قواعد التحليل المالي ، ثم مناقشة واستعراض الائتمان المصرفي ، والتحليل الائتماني ، ولتحقيق أهداف الدراسة والغرض منها فقد تم تقسيم الدراسة إلى أربعة فصول كما يلي :-

1. الفصل الأول : خطة الدراسة .

2. الفصل الثاني : التحليل المالي ودوره في ترشيد قرارات الائتمان المصرفي .

3. الفصل الثالث : واقع الائتمان المصرفي في فلسطين . واشتمل على ثلاثة مباحث :-

أ - المبحث الأول : الجهاز المصرفي .

ب - المبحث الثاني : الائتمان المصرفي والضمانات المقبولة .

4. الفصل الرابع : نتائج الدراسة الميدانية .

5. الفصل الخامس : الخلاصة و التوصيات .

الفصل الثاني
التحليل المالي ودوره في
ترشيد قرارات الائتمان المصرفي

التحليل المالي ودوره في ترشيد قرارات الائتمان المصرفي

1. المقدمة :

يعتبر التحليل المالي من أهم الأدوات التي يستعين بها متخذ القرار المالي ، سواء في حالة استخدام الأموال ، أو في حالة الحصول عليها ، وسواء كان متخذ القرار الإدارة ، أو أي طرف آخر له مصلحة بمنشأة الأعمال . وعلى الرغم من هذه الأهمية فإن متخذ القرار يجب أن يكون حذراً في اختيار أدوات التحليل ، كما يتعين عليه معرفة مزايا وحدود كل أداة (عبد الله ، وآخرون ، 1998 ، ص2) .

ونظراً لانتشار ما يسمى بالعملة ، وتحول شركات القطاع العام إلى قطاع خاص والشركات متعددة الجنسية وما رافقها من زيادة في حجم الأنشطة التي تؤديها هذه الشركات فقد تزايدت أهمية التحليل المالي في عصرنا الحاضر كنتيجة لتنامي دور أسواق رأس المال وتنوع الأدوات المالية المتداولة فيها ، كل ذلك أدى إلى زيادة اهتمام إدارات تلك الشركات لتوفير معلومات ذات قيمة وفعالية يهتدون بها عند اتخاذ قراراتهم المالية .

وتجدر الإشارة هنا إلى أن المحللين الماليين هم أكثر الفئات أهلية لتزويد رجال الأعمال بالمؤشرات المالية التي هم في أمس الحاجة إليها ، حيث الخبرة الواسعة في هذا المجال ، (مطر، 2003، ص س).

ولا تقتصر أهمية التحليل المالي على إدارة الشركات وحدها ، بل تعدى ذلك إلى مالكيها ودائنيها لما لهم من مصالح تتطلب المحافظة عليها للحصول على أدق المعلومات عن المؤسسة ومدى سلامة مركزها المالي ، الأمر الذي لا يمكن الوصول إليه إلا من خلال استعمال أدوات تحليلية مناسبة من قبل محللين قادرين على التعامل مع تلك المعلومات المتاحة ومدى ترابطها والأهمية النسبية لكل بند من بنودها.

2. تعريف التحليل المالي :

وفقاً ل (مطر، 2003 ، ص 3). فإن التحليل المالي Financial Analysis هو عملية يتم من خلالها استكشاف أو اشتقاق مجموعة من المؤشرات الكمية والنوعية حول نشاط المشروع الاقتصادي تساهم في تحديد أهمية وخصائص

الأنشطة التشغيلية والمالية للمشروع وذلك من خلال معلومات تستخرج من القوائم المالية ومصادر أخرى وذلك لكي يتم استخدام هذه المؤشرات بعد ذلك في تقييم أداء المنشأة بقصد اتخاذ القرارات .

وحسب (عبد الله ، وآخرون 1998 ، ص2) إن التحليل المالي هو عملية معالجة منظمة للبيانات المتاحة بهدف الحصول على معلومات يستفاد منها في تقييم أداء المؤسسات التجارية في الماضي والحاضر ، وتوقع ما ستكون عليه في المستقبل للمساعدة على اتخاذ القرار . وهو عبارة عن عملية منظمة تهدف إلى التعرف على مواطن القوة في وضع المؤسسة لتعزيزها وعلى مواطن الضعف لوضع العلاج اللازم لها .

3. أغراض التحليل المالي :

بين (مطر، 2003، ص3) أن للتحليل المالي أغراض يمكن حصرها في الجوانب التالية :-

1. تقييم ربحية المشروع .
2. تقييم المركز المالي للمشروع .
3. تقييم المركز الائتماني للمشروع .
4. تقييم مدى كفاءة سياسات التمويل .
5. تقييم مدى كفاءة إدارة الأصول والخصوم .
6. تقييم المركز التنافسي للمشروع .
7. تقييم قدرة المشروع على الاستمرارية (الفشل المالي) .
8. استنباط بعض المؤشرات التي توفر للإدارة أدوات للتخطيط وللرقابة ولتقييم الأداء

4. الأطراف المستفيدة من التحليل المالي :

إن الاستعمالات الواسعة للتحليل المالي جعلت منه مجال اهتمام الكثيرين ، رغم أن كل منهم يتطلع من خلال هذا التحليل المالي إلى أهداف مختلفة حيث تسعى كل فئة من الفئات المختلفة إلى الحصول على معلومات تختلف عن المعلومات التي

تحتاجها الفئات الأخرى ، وذلك لاختلاف الغاية من الحصول على تلك المعلومات لدى كل منها. حيث تهتم هذه

الجهات بموضوع التحليل المالي واستعمالاته ، كل حسب احتياجاته ومن هذه الجهات ما يلي :-

- المستثمرون الحاليون أو المحتملون .
 - الدائنون .
 - إدارة المؤسسة نفسها .
 - ممارسة الأوراق المالية .
 - العاملون بالمؤسسة .
 - الجهات والمؤسسات الحكومية .
 - المؤسسات المتخصصة بالتحليل المالي .
- وعلى سبيل المثال :-

1. **فالمستثمرون** في الوحدة الاقتصادية يهتمون بالحصول على المعلومات المالية قبل اتخاذ قراراتهم الاستثمارية مثل :

- أداء المؤسسة المالي على المدى الطويل ، وقدرتها على تحقيق الربحية .
- اتجاه ربحية المؤسسة .
- سياسة توزيع الأرباح .
- الوضع المالي للمؤسسة والعوامل المؤثرة مستقبلاً .
- الهيكل المالي للمؤسسة .
- إمكانية تطور المؤسسة ونموها .

2. **الدائنون** :- ونخص بالذكر هنا المؤسسات المالية مثل المصارف التجارية حيث موضوع الدراسة - فيهتمون بقدر

المؤسسة المراد منحها تسهيلات مالية ائتمانية على الوفاء بالتزاماتها والتي يمكن تقييمها من خلال الحصول على

المعلومات التالية :

- سيولة المؤسسة باعتبارها أفضل المؤشرات على الوفاء بالتزاماتها في الأجل القصير .

- ربحية المؤسسة وهيكلها المالي ، ومصادر الأموال واستخداماتها.
- قدرة المؤسسة على تحقيق الأرباح باعتبارها أحد الموارد الرئيسية للوفاء بالديون .
- السياسة المالية التي تتبعها المؤسسة لمواجهة احتياجاتها .
- مدى سلامة المركز المالي للمؤسسة .

3. إدارة المؤسسة نفسها : حيث تهتم إدارة المؤسسة بالحصول على المعلومات التالية :-

- ربحية المؤسسة والعائد على الاستثمار .
- الاتجاهات التي تتخذها إدارة الشركة .
- نتيجة مقارنة المؤسسة بأداء المؤسسات الأخرى .
- فعالية الرقابة .
- كيفية توزيع الموارد على أوجه الاستخدامات .
- كفاءة إدارة الموجودات .

4. ممارسة الأوراق المالية : حيث يهدفون من التحليل المالي إلى التعرف على :-

- التغيرات التي من الممكن أن تطرأ على أسعار الأسهم .
- أسهم الشركات التي يمكن أن تكون فرص استثمار جيدة.

5. العاملون بالمؤسسة : حيث يهتمون بنتائج التحليل المالي لسببين هما :

- تعزيز الشعور بالانتماء والإنجاز .
- التعرف على الحد المعقول من المطالب ضمن الظروف الاقتصادية للمؤسسة .

6. الجهات والمؤسسات الحكومية : يعود اهتمام الجهات الحكومية بنتائج التحليل المالي لأسباب رقابية وضريبية .

7. المؤسسات المتخصصة بالتحليل المالي : تقوم هذه المؤسسات بعملية التحليل إما بمبادرة منها أو بناءً على تكليف من

إحدى المؤسسات المهتمة بأمر المؤسسة . (عبد الله ، 1998، ص6)

5. أهمية التحليل المالي :

إن التحليل المالي للمؤسسات والشركات من الأهمية بمكان ، حيث أن عملية اتخاذ القرار تكون معتمداً في الأساس على نتائج التحليل المالي ، لذلك نجد أن التحليل المالي قد يستخدم في مجالات عدة منها :-

- المجال الائتماني.
- المجال الاستثماري.
- مجال دمج الشركات .
- مجال تقييم كفاءة الإدارة .

وسيقوم الباحث في هذه الدراسة بالتركيز على التحليل المالي في مجال الائتمان المصرفي، حيث يتم الاعتماد على نتائج هذا التحليل في ترشيد قرار المنح أو الرفض للتسهيلات الائتمانية المطلوبة التي يقوم بإجرائها المحلل الائتماني لدى دوائر الائتمان في المصارف ، الذي يجب أن يتمتع بصفات عدة نذكر منها :-

- الأمانة والموضوعية والصدق .
- المقدرة على التحليل العميق .
- الخبرة والتأهيل الجيد .
- الإلمام الجيد بالحاسبة .

ويتوقف الحكم على كفاءة إدارة أي مصرف من المصارف على مدى نجاحه أو فشله في إدارة أموال البنك من خلال القرارات التي تتخذها إدارة الائتمان فيما يتعلق بمنح التسهيلات الائتمانية.

وطبقاً ل (إرشيد وجودة، 1999، ص 232) ، فالقرار الخاطئ بمنح تسهيلات لمؤسسة أو شركة مركزها المالي يتصف بالضعف ، يؤدي إلى ارتفاع حجم التسهيلات المدومة ، أو المشكوك في تحصيلها مما له الأثر الكبير على نتائج أعمال المصرف ولكن على العكس تماماً إذا تم إجراء التحليل المالي السليم من قبل ذوي الخبرة في التحليل المالي ، فإن القرار في هذا المجال يكون رشيداً وتنخفض نسبة التسهيلات المدومة أو المشكوك في تحصيلها .

6. أدوات التحليل المالي :

إن لكل مؤسسة أهداف تسعى للوصول إليها بوسائل شتى ولكي تصل إلى هذه الأهداف عليها أن تستعمل أدوات تحليلية مناسبة من خلالها تحصل على معلومات يمكن أن تستفيد منها في اتخاذ القرارات ، ومن هذه الأدوات التحليلية المناسبة التي يمكن استخدامها ، حسب (عبد الله ، وآخرون ، 1998، ص 12-13) ما يلي :-

أ - التحليل المالي بالنسب Ratio Analysis :-

يهتم هذا النوع من التحليل بدراسة العلاقة بين مكونات القوائم المالية بهدف الخروج بمعلومات توضح الوضع المالي السائد في المؤسسة .

ب - قائمة مصادر الأموال واستخداماتها Sources & Uses Of Funds :-

هذا النوع من التحليل يركز على التعرف على طرق الحصول على الأموال وطرق استخدامها خلال فترة زمنية محددة ، ويفيد هذا النوع من التحليل في التعرف على المصادر الداخلية والمصادر الخارجية وأهمية كل منها للعمل على ملائمة هذه المصادر مع الاستخدامات .

ت - الموازنات النقدية التقديرية أو كشوف التدفق النقدي Cash Budgeting Or Cash Flows :-

تساعد هذه الأداة التحليلية على التعرف على مواعيد تدفق الأموال من المؤسسة وإليها والتعرف على حجم الأموال التي تحتاجها المؤسسة خلال الفترة القادمة .

ث - الموازنات التقديرية Budgeting :-

تقوم هذه الأداة التحليلية على أساس التعرف على الحجم المتوقع من الموجودات والمطلوبات والحقوق، والاحتياجات المالية ، والتعرف على حجم الأرباح المتوقعة .

ج - تحليل التعادل Break – Even Analysis :-

هذه الأداة التحليلية تهدف إلى التعرف على مستوى المبيعات وعدد الوحدات المباعة حتى الوصول للربح قبل الفائدة والضريبة.

ح- مقارنة القوائم المالية لسنوات مختلفة Comparative Financial Statement Analysis :-

هذه الأداة التحليلية تبين التغيرات التي تحدث في بنود القوائم المالية من سنة إلى أخرى خلال فترة محددة من سنة إلى سنة .

خ- مقارنة الاتجاهات بالاستناد إلى رقم قياسي Index Number Trend Analysis :-

أن هذه الأداة التحليلية تساعد على التعرف على مدى أكثر من سنتين وذلك للتغلب على عيوب المقارنة من سنة إلى أخرى .

7. مقومات التحليل المالي بالنسب - Principles of Ratio Analysis :-

حتى تنجح عملية التحليل المالي من تحقيق أهدافها حسب (عبد الله ، 1998، ص 15) ، لابد من توفر عدد من المقومات الرئيسية ومن أهمها ما يلي :-

أ- أن تكون أهداف التحليل واضحة :-

وذلك من خلال فهم البيانات الواردة بالقوائم المالية لتكوين قاعدة من المعلومات تساعد المحلل المالي في اتخاذ القرارات الرشيدة ، ويكمن دور التحليل المالي بالنسب في تقليل البيانات المالية إلى أقل ما يمكن .

ب- تركيب النسب بطريقة مناسبة :-

لكي يتم تركيب النسب بطريقة مناسبة لابد من توافر مجموعة من الأسس التي تستخدم عند استخراج النسب المالية بطريقة تعكس العلاقة المنطقية بين المقارنات كنسبة الدخل إلى الاستثمارات التي كانت سبب فيها .

ت- التفسير السليم للنسب المالية :-

لا توجد حدود للوضع الأنسب لكل نسبة لأن هناك حدوداً مقبولة لكل نسبة فزيادة السيولة بشكل عام لا يعني أنها جيدة ، لأن زيادة نسبة السيولة عن الحدود المقبولة يعني ذلك تعطيلاً للموارد ويتعارض مع هدف الربحية ، ولهذا ظهرت الحاجة لوجود نسب معيارية يمكن مقارنتها مع النسب المستنبطة من خلال التحليل المالي للشركة حيث يتم الاسترشاد بها في تفسير معاني النسب .

ويمكن القول أن التحليل المالي لغرض ترشيد القرار الاستثماري تجمع ما بين المعلومات المالية والمحلل نفسه بحيث :-

1. تتصف مصادر المعلومات التي يستقي منها المحلل المالي معلوماته بقدر معقول من المصادقية الموثوقة .
2. يتصف المحلل المالي بالموضوعية من خلال التركيز على دوره في كشف الحقائق كما هي وأن يقوم بتفسيرها بصورة مجردة بعيداً عن التحيز لفكر أو طرح معين .
3. وأن يسلك المحلل المالي في عملية التحليل منهجاً علمياً يتناسب مع الأهداف المرجوة من هذا التحليل.

8. مصادر المعلومات اللازمة للتحليل المالي

إن التحليل المالي الجيد هو الذي يبدأ بفهم المحلل لهدفه لأن هذا الفهم يمكن المحلل من تركيز جهوده مباشرة على النقاط التي يحتاج إلى استيضاحها وفي ذلك توفير للوقت والجهد ، وعليه عند كتابة المحلل لتقريره عليه أن يراعي ترتيب أفكاره ، وأن يحصل على المعلومات اللازمة للتحليل من مصادرها الصحيحة ، سواء كانت هذه المصادر داخلية أم خارجية ، و يتوقف مدى اعتماد المحلل المالي على أي من هذه المصادر حسب طبيعة وأغراض عملية التحليل المالي ، وحسب طبيعة المؤشرات المطلوبة سواء كانت مؤشرات كمية ، أو مؤشرات نوعية ، وبشكل عام يمكن حصر مصادر تلك المعلومات حسب (مطر، 2003 ، ص 5). فيما يلي :-

1. البيانات الختامية المنشورة وغير المنشورة مثل :-
 - الميزانية العمومية .
 - قائمة الدخل .
 - قائمة التدفقات النقدية .
 - الإيضاحات المرفقة بتلك البيانات .
2. تقرير مدقق الحسابات والتقرير الختامي لأعضاء مجلس الإدارة .
3. التقارير المالية الداخلية التي تعد لأغراض إدارية مثل التوقعات والتنبؤات المالية .
4. المعلومات الصادرة عن أسواق المال وهيئات البورصة ومكاتب الوساطة .
5. الصحف والمجلات والنشرات الاقتصادية التي تصدر عن الهيئات والمؤسسات الحكومية ومراكز البحث .

6. المكاتب الاستشارية .

وتجدر الإشارة هنا إلى أن المعلومات المالية اللازمة للتحليل المالي يجب أن يتوافر فيها مجموعة من الخصائص التي تساهم في الوصول إلى نتائج يمكن الاعتماد عليها ، وحسب (الحسين، 1995، ص 218) يمكن حصر هذه الخصائص في :-

1. الملائمة .
2. القابلية للتحقق .
3. عدم التحيز .
4. القابلية للقياس .
5. إمكانية الوثوق بها .

9. محددات التحليل المالي بالنسب - Limitation Of Ratios Analysis

على الرغم من أن التحليل المالي أداة مهمة لاقترب المحلل من حقيقة الأوضاع المالية السائدة في المؤسسة ، وأن التحليل المالي يهتم بدراسة العلاقات بين بنود القوائم المالية ، وتحليل اتجاهات هذه العلاقات ، وعلى الرغم من أهمية التحليل المالي في اتخاذ القرارات بمنح الائتمان أو رفضه ، إلا أن هذا المدى الذي يصل إليه المحلل يرتبط بمجموعة من العوامل نذكر منها :- ما يتعلق بمدى اهتمام المحلل بالمؤسسة ، ما يتعلق بالمعلومات المتاحة ، وما يتعلق بالعيوب المحاسبية .

وحسب (عبد الله، وآخرون 1998 ، ص 17) ، يمكن الإشارة إلى أهم العناصر المحددة للتحليل المالي كما يلي :-

1. اهتمام المحلل المالي بجانب واحد من المؤسسة وترك الجوانب الأخرى ، فالمقرض القصير الأجل يركز على

السيولة ، في حين يركز المستثمر على الربحية .

2. درجة اهتمام المحلل بالمؤسسة ، مدى عمق التحليل المطلوب ، فالبنك الراغب في منح تسهيلات مالية

بقيمة 1000000 دولار يحتاج بالتأكيد إلى تحليل أكثر شمولية من التحليل الذي يحتاجه البنك لتجديد

حساب جاري مدين بقيمة 10000 دولار .

3. كمية ونوعية المعلومات المتاحة ، حيث أن للكمية والنوعية أثر مباشر على نتيجة التحليل ، فالكمية المناسبة

من المعلومات الموثوقة تقلل من حالة عدم التأكد ، وتؤدي إلى الاقتراب من الوضع المالي الحقيقي للمؤسسة .

4. دخول بعض الأحكام الذاتية في إعداد القوائم المالية ، مثل طرق الاستهلاك وطرق تقييم البضائع .

5. مدى استمرارية استعمال الأساليب والقواعد المحاسبية ، حيث أن التغيير في الأساليب يؤدي إلى تغيير في النتائج .

6. اختصار البيانات المالية في القوائم المالية يحد من قدرة المحلل الخارجي على الاستنتاج الدقيق .

7. غياب الملاحظات عن الأساليب المحاسبية المستعملة في إعداد القوائم المالية .

8. تجميل الميزانيات وهو أسلوب شائع يصعب على المحلل المالي التعرف على مدى تأثيره ، مثل توقيت الحصول على قرض طويل الأجل قبل نهاية السنة.

9. موقع ونوع الشركة فالشركة في المناطق ذات العمالة الرخيصة تعتمد على هذا العنصر بشكل مكثف مما يرفع عنصر الأجور ويقلل من قيمة الآلات

10. إن القوائم المالية لا تظهر شيئاً عن خطط الإدارة وخطط التوسع والعلاقات مع الموردين والمقرضين .

وتجدر الإشارة هنا إلى أن هذه المحددات لا تقلل من أهمية ودور التحليل المالي ولكن يتوجب على المحلل المالي استعماله بحكمة وحذر وليس بطريقة آلية دون التفكير بنتائج التحليل .

وهنا لابد من الإشارة إلى أن هذه المحددات خاصة بالمحلل الخارجي وهو المحلل الائتماني في المصارف التجارية ، حيث موضوع الدراسة ، وهي محددات يجب استخدامها بحكمة وحذر وليس بطريقة ميكانيكية .

10. القوائم المالية اللازمة لتوفير المعلومات الضرورية للتحليل المالي

على الرغم من الأهمية الكبيرة للتحليل المالي فإن متخذ القرار يجب أن يكون حذراً في اختيار أدوات التحليل ، ويتعين عليه معرفة وحدود كل أداة من أدوات التحليل .

و يجب أن تتوفر المعلومات الضرورية الموثوقة اللازمة للتحليل المالي ، والتي يمكن الحصول عليها من خلال القوائم المالية التي تستخدم فيما بعد لأغراض التحليل المالي ، وتشمل القوائم المالية الأساسية كل من : -

1. الميزانية العمومية .

2. قائمة الدخل .

3. قائمة مصادر الأموال واستخداماتها .

4. قائمة التغير في هيكل رأس المال .

11. أساليب التحليل المالي للبيانات المالية المقدمة

تهدف عملية التحليل المالي وتفسير القوائم المالية ، من خلال تحديد أساليب التحليل للبيانات إلى تمكين المحلل من تحديد جوانب القوة والضعف لدى الشركات سواء من الناحية التشغيلية أو الاستثمارية أو التمويلية، وصولاً إلى التقييم الشامل للأداء. مع بيان الرؤية الحديثة لدور المحلل المالي والتي تركز على قيامه بتقييم الأوراق المالية بالإضافة إلى ربط ما يقوم به من تحليل بما يدور في الأسواق المالية. وسيتم توضيح الجوهر الحقيقي لعملية التحليل المالي من خلال التعرف على أساليب التحليل المالي للبيانات المنشورة والتي تتضمن التحليل الرأسي ، والتحليل الأفقي أو تحليل الاتجاهات ، ثم تحليل النسب المالية للتنبؤ بما سيكون عليه الوضع المالي للشركة. وعليه يمكن تصنيف التحليل المالي طبقاً للطريقة المستعملة لاستنباط واستكشاف العلاقات القائمة بين بعض بنود القوائم المالية حسب اتجاه وطبيعة ومجال المقارنة بهدف التعرف على حقيقة الوضع المالي والخروج باستنتاجات مرتبطة بالغاية المطلوبة على النحو التالي :-

أولاً : التحليل الرأسي - Vertical Analysis :-

ينطوي هذا التحليل حسب (الحسيني،1995،ص223)، على دراسة العلاقات الكمية القائمة بين عناصر القوائم المالية المختلفة في تاريخ معين ، كأن نقارن بين صافي الربح للفترة المحاسبية الجارية بمبيعات نفس الفترة . وبإيضاح آخر يعني تحليل كل قائمة مالية على حدى تحليلاً رأسياً وذلك بتحديد نسبة كل عنصر من عناصر القائمة المالية على قائمة الدخل ، أو إلى مجموعة داخل القائمة المالية ، أو تحديد نسبة كل مجموعة داخل القائمة إلى مجموعة القائمة نفسها .

ثانياً : التحليل الأفقي – Horizontal Analysis :

التحليل الأفقي أو ما يسمى بتحليل الاتجاه Trend Analysis يتم من خلال دراسة اتجاه كل بند من بنود القائمة المالية ، وملاحظة مقدار الزيادة أو النقص مع مرور الزمن ، وهذا التحليل يبين التغيرات التي تمت خلال الزمن ، بعكس التحليل الرأسي الذي يتصف بالجمود والذي يقتصر على فترة زمنية واحدة .

لذا يلجأ رجال الأعمال حسب (مطر، 2003، ص28-29) ، إلى استخدام أسلوب التحليل الأفقي لتلافي صفة الجمود التي يتصف بها أسلوب التحليل الرأسي ، حيث يتم دراسة البند أو العنصر ، أو النسبة المالية خلال عدة فترات مالية للتعرف على مقدار واتجاه التغير الحاصل في حركة البند ، أو النسبة خلال الفترة الزمنية محل المقارنة ، والتي تمكن المحلل المالي من تكوين صورة أدق عن واقع المنشأة وعن أدائها المالي في المستقبل . ولذلك نجد أن المحلل المالي يستخدم في التحليل الأفقي بيانات منشورة لعدة فترات مالية تصل أحياناً من 5-10 سنوات ، وتعامل الفترة المالية الأولى كسنة أساس ، ليتم بعد ذلك إظهار قيمة كل بند من بنود القوائم المالية بنسبته إلى سنة الأساس ، ويمكن أن يقتصر تحليل الاتجاه على البنود الرئيسية فقط .

ويبين الباحث من خلال النظرة المعاصرة للتحليل المالي أنه يجب على المحلل أن لا يحصر تفكيره ونظريته فقط إلى التغير في نسبة البند أو العنصر بل يجب عليه أيضاً التركيز على القيمة المطلقة لهذا البند .

ثالثاً : تحليل النسب المالية - Ratio Analysis :

من دراسة أساليب التحليل التي تم الإشارة إليها سابقاً ، والتي يتم استخدامها للوصول إلى معلومات دقيقة عن الوضع المالي للمنشأة ، حيث تعطي مؤشرات عامة حول اتجاهات التغير في عناصر القوائم المالية من خلال التعمق ودراسة العلاقة بين عنصرين أو أكثر ، فانه حسب (نجي، وآخرون 2002، ص198). يصبح من المطلوب استخدام وسائل تحليلية أكثر خصوصية ، لهذا تعتبر النسب المالية من أهم أدوات التحليل المالي وأكثرها استخداماً ، وتنبع أهميتها من كونها أكثر قدرة من القيم المطلقة على التعبير عن حقيقة الوضع المالي للمنشأة وتساهم بدرجة كبيرة في ترشيد القرارات .

وأن استخدام النسب المالية يعتمد أساساً على ما يوفره نظام المعلومات المحاسبية في الوحدة الاقتصادية من بيانات ومعلومات مالية وغير مالية ، كمية وغير كمية .

ويمكن القول أن هذه النسب المالية ليست هدف في حد ذاته ولكنها مؤشر يسترشد به المحلل المالي للوصول إلى هدفه ، لان العلاقة التي توفرها النسب المالية تختلف عن العلاقة التي تمثلها كل من مكونات هذه النسب على حدة ، فالنسبة حسب (الحسيني، 1995، ص227) تقدم معلومات هامة يتم تركيبها من بيانات مستقلة تتمثل في بسط ومقام النسبة ، لذلك تستخدم النسب في إضفاء دلالات معينة على المعلومات الواردة ، و تساعد النسب المالية في الوصول إلى حالة التوازن بين العوامل المالية والإنتاجية المختلفة إذ من الصعب الموازنة بين سائر العوامل دون استخدام النسب . وتعرف النسبة المالية طبقاً ل (مطر، 2003، ص31). بأنها علاقة تربط بين بندين أو أكثر من بنود القوائم المالية . نفسها كما قد تتواجد البنود التي تدخل في اشتقاق النسبة المالية على القائمة المالية نفسها ، أو تتواجد هذه البنود على قائمتين ماليتين .

وطبقاً ل (عبدالله ، وآخرون ، 1998، ص14) أن التحليل المالي بالنسب هو عبارة عن إيجاد علاقات كمية بين بيانات المركز المالي فقط ، أو بين بيانات قائمة الدخل فقط ، أو بين بيانات قائمة المركز المالي وقائمة الدخل معاً ، وتسهل هذه العلاقات التحليل المالي لاختصارها كمية كبيرة للموجودات المتداولة والمطلوبات بنسبة واحدة هي نسبة التداول التي تستطيع أن تعطي معلومات معبرة عن قدرة المؤسسة على الوفاء بالتزاماتها على المدى القصير .

* النسب المالية ودور التحليل المالي في ترشيد قرارات الائتمان

تعتبر القوائم المالية من أهم مصادر المعلومات التي تلجأ إليها دوائر الائتمان في البنوك التجارية لتقييم الوضع المالي للعميل ، وقدرته على توليد الأرباح والنقدية ، وهي التي تعبر بصدق إلى حد ما عن الملاءة المالية للعميل ، وقدرته على الوفاء بالتزاماته المترتبة عليه تجاه البنك الذي قدم له التسهيلات .

إن دوائر الائتمان حسب (الزبيدي، 2002، ص257). تهتم بالتحليل المالي للعميل للوصول إلى نتائج مهمة عند تقييم الوضع المالي ، حيث أن هذه النتائج تعتبر من الجوانب التي تعتمد عليها دوائر الائتمان عند اتخاذ قرار ائتماني يمكن وصفه بالقرار الرشيد .

وعملية التحليل المالي يمكن إجراؤها بأكثر من أسلوب حتى تعطي إدارة الائتمان نتائج تساعد في اتخاذ قرار بقبول طلب الائتمان أو رفضه .

وتعتبر النسب المالية من أكثر أساليب التحليل المالي شيوعاً وسهولة وطبقاً لـ (أبو معمر، 2000، ص27) فإن النسب المالية تعطي انطباع إيجابي أو سلبي حول سير الوضع المالي للشركة ، وهي علاقات بين بنود الميزانية بعضها ببعض أو بين بعض بنود قائمة الأرباح والخسائر بقصد الكشف عن نقاط القوة والضعف في النواحي المالية . لذلك يهتم المقرض بسيولة المنشأة إذا كان القرض قصير الأجل ، أما إذا كان القرض طويل الأجل فيهتم المقرض بقدرة المنشأة على سداد خدمة الدين في فترة طويلة أي قدرة المنشأة على توليد تدفقات نقدية لتسديد الفوائد والأقساط ، وبالتالي يتوجب على المحلل الائتماني تحليل هيكل التمويل ومصادر التمويل واستخداماتها ، وكذلك ربحية المنشأة على المدى الطويل .

و حسب (عبد الله ، آخرون ، 1998 ص14-16) النسب المالية ليست هدف في حد ذاتها ولكنها مؤشر يسترشد به المحلل المالي للوصول إلى هدفه ، وعليه تستلزم الحاجة إلى النظر إلى ما وراء هذه النسب ، ولذلك نجد أن المحللين الذين لا يتمتعون بالخبرة الجيدة يرون أن النسب المالية هي تعبير كافٍ للحكم على مستقبل المؤسسة ، بخلاف الخبراء من المحللين الذين يرون أن النسب هي مجرد بداية فقط وليست غاية في حد ذاتها ، وأنها مؤشرات تحتاج إلى تعمق أكثر ، فهي تثير الكثير من الأسئلة ولا تجيب عليها ، لذا لا يجب النظر إلى النسب المالية فقط ، ولكن على المحلل أن ينظر إلى مصادر أخرى للبيانات ، حتى يمكن الحكم على مستقبل المؤسسة ، وتتمثل هذه المصادر طبقاً لـ (Garrison & Noreen, 2000, p 945) في :

1. التغيرات التكنولوجية .
2. التغير في أذواق المستهلكين .

3. التغيرات الاقتصادية الإقليمية والمحلية

وتتوفر لدوائر الائتمان في البنوك التجارية حجم كبير من النسب المالية التي تستخدم في تقييم أداء طالب الائتمان من خلال تقييم مركزه المالي ، وحيث أن النسب المالية هي مجرد بداية وليست غاية لتحليل القوائم المالية من أجل اتخاذ القرارات ، فلا بد من الإشارة إلى المجموعات الرئيسية من النسب المالية التي تهتم بها دوائر الائتمان والمحلل الائتماني ، وطبقاً لـ (الزبيدي ، 2002، ص 266) فإن هذه المجموعات هي :-

1. نسب السيولة - liquidity Ratios .
2. نسب الربحية - Profitability Ratios .
3. نسب توازن الهيكل التمويلي - Capital Structure Ratios .
4. نسب النشاط - Activity & Efficiency Ratios .
5. نسب المديونية (التغطية) - Debt Management(Coverage) Ratios .
6. نسب السوق - Market Value Ratios (Brigham ,Ehrhardt,2002,P75-87).

أولاً : نسب السيولة - liquidity Ratios .

تستخدم دوائر الائتمان نسب السيولة لقياس مقدرة الشركة على الوفاء بالتزاماتها قصيرة الأجل ، (مقدرة العميل من ناحية الملاءة المالية و الإقراضية) (الزبيدي ، 2002، ص 267)،. فإذا كانت نسبة السيولة قليلة فهذا يعني عدم قدرة الشركة على الوفاء بتسديد ديونها قصيرة الأجل ، وإذا كانت هذه النسبة مرتفعة يعني ذلك أن الشركة غير قادرة على استغلال أموالها بشكل صحيح (الغصين، 2004، ص44) .

وتتكون نسب السيولة التي تعطي دوائر الائتمان نتائج جيدة ومطمئنة من :-

1. نسبة التداول - Current Ratio :

$$= \frac{\text{الموجودات المتداولة}}{\text{المطلوبات المتداولة}}$$

وتستخدم هذه النسبة لقياس القدرة على سداد الالتزامات المتداولة من الأصول المتداولة .

وتجدر الإشارة هنا إلى أنه من الصعب وجود نسبة معيارية متفق عليها كمقياس للسيولة وإن كانت النسبة المعيارية المقبولة من وجهة نظر العديد من الكتاب أو الباحثين هي 2 : 1 ، وتعتبر هذه النسبة معيار متفق عليه في التعاملات المصرفية في كافة البنوك التجارية كمعيار للصناعة ، حيث تمثل حد الأمان الذي يضمن للبنك قدرة العميل على سداد ما عليه من التزامات قصير الأجل.

2. نسبة السيولة السريعة – Quick –Acid Ratio :

$$= \frac{\text{الموجودات المتداولة - المخزون}}{\text{المطلوبات المتداولة}}$$

تركز دوائر الائتمان على نسبة السيولة السريعة لأن عناصرها تتميز بسرعة تحولها إلى نقدية لذا تعتمد هذه النسبة على الأصول الأكثر سيولة ، ولهذا يتم طرح المخزون السلعي من الموجودات المتداولة لتلافي قصور نسبة التداول التي تحتسب المخزون السلعي مع الأصول المتداولة . لهذا تستخدم هذه النسبة لقياس القدرة على سداد الالتزامات الجارية من الأصول الأكثر سيولة . وحسب (أبو معمر، 2000، ص34) فإن النسبة 1 : 1 هي النسبة النموذجية للحكم على المركز المالي للشركة .

3. نسبة سيولة الذمم المدينة :

$$= \frac{\text{الذمم المدينة} \times 360}{\text{المبيعات الآجلة السنوية}}$$

يقصد بالذمم المدينة هو رصيد آخر المدة الذي لم يحصل بعد ، وتلجأ دوائر الائتمان على استخدام هذه النسبة عندما تشعر بوجود حالة من عدم التوازن بين مكونات الموجودات المتداولة لدى العميل طالب الائتمان . وهذا العنصر يمثل الموجودات السائلة فقط عندما يتم تحصيلها وقت استحقاقها .

لذلك إذا كانت هذه النسبة منخفضة عن معيار المقارنة فإن هذا يعطي مؤشر مقبول لدوائر الائتمان بأن وضع العميل جيد فيما يختص بسياسة البيع الآجلة التي يتبناها ، وبالتالي لديه القدرة على توليد النقدية وتغذية السيولة ، ويكون لديه استعداد كبير لتسديد التزاماته ، وتشجع إدارة الائتمان على منحه الائتمان المطلوب .

4. نسبة سيولة المخزون السلعي

$$= \frac{\text{المخزون السلعي} \times 360 \text{ يوم}}{\text{تكلفة البضاعة المباعة}}$$

لكي يزداد اطمئنان إدارة الائتمان لسيولة العميل تلجأ إلى تحليل سيولة المخزون السلعي لديه ، حيث يتم اختبار قدرة المخزون السلعي للتحويل إلى نقدية بعد إجراء عملية البيع .
لذلك نجد أن انخفاض هذه النسبة يعكس مدى فعالية سياسة البيع لدى العميل وقدرته على توليد النقدية من خلال قصر فترة الاستثمار في المخزون السلعي (الزبيدي ، 2002، ص 270-272).

5. نسبة النقدية - Cash Ratio :

$$= \frac{\text{الموجودات النقدية وشبه النقدية}}{\text{المطلوبات المتداولة}} \quad (\text{مطر ، 2003، ص35})$$

حسب هذه النسبة يجب مراعاة أن السيولة والربحية هما هدفان متلازمان للمنشأة ، ولكن علينا أن نعلم أن تحسين أحدهما سيكون على حساب الآخر ، لذا يتوجب خلق توازن بينهما ، ولا نعتبر أن ارتفاع نسبة السيولة هو مؤشر إيجابي في كل الأحوال ، فرمما يدل على عدم كفاءة إدارة الشركة على إدارة استثماراتها .

ثانياً : نسب الربحية – Profitability Ratios

أكثر ما تهتم به دوائر الائتمان عندما يتقدم لها عميل بطلب الائتمان هو ربحية ذلك العميل ، فهي انعكاس لمستوى أدائه وكفاءة سياساته التي يطبقها ، و بها يضمن عدم وجود عسر مالي ، وعليه تطمئن إدارة الائتمان إلى أن هذا العميل قادر على سداد التزاماته تجاه البنك .

ويمكن تعريف نسب الربحية بأنها مقياس لقدرة المنشأة على تحقيق الأرباح (شبير، 1992 ، ص28).

إن التحليل بالنسب - عدا نسب الربحية - يفسر بوضوح الطريقة التي تدار بها المؤسسة ، أما التحليل باستخدام نسب الربحية يعطي جواباً نهائياً عن الكفاءة التي تدير بها الإدارة الموارد المتاحة لها . وهذا يدعونا إلى الإجابة عن سؤال هام وهو : ما هي نسبة الربح في كل دينار مبيعات .

لذا فإن نسب الربحية مجال خصص وهام جداً للمستثمرين والإدارة والمقرضين ، و يهمننا هنا جانب المقرضين ، إذ يشعرون بالأمان للمشاريع التي تحقق الأرباح أكثر بكثير من المشاريع التي لا تحقق هذه الأرباح حتى لو كانت تدفقاتها النقدية مؤمنة على المدى القصير (عبد الله ، وآخرون ، 1998، ص34).

ويمكن تقسيم نسب الربحية إلى مجموعتين كما يلي:

- مجموعة النسب الناتجة عن نسبة الربح إلى المبيعات .
- مجموعة النسب الناتجة عن نسبة الربح إلى الاستثمارات .

أ - مجموعة النسب الناتجة عن نسبة الربح إلى المبيعات .

وتهدف هذه المجموعة إلى قياس قدرة المؤسسة على التحكم في عناصر المصروفات المختلفة المرتبطة بالمبيعات المحققة ، وتتكون من النسب التالية :-

1. هامش إجمالي الربح - Gross Profit Margin :

$$= \frac{\text{إجمالي ربح العمليات}}{\text{صافي المبيعات}}$$

(ارشيد ، جوده، 1999، ص 266)

وتعكس هذه النسبة مدى كفاءة الإدارة في تحقيق الأرباح الناتجة عن الإيرادات ، فإذا كانت هذه النسبة مرتفعة يعني ذلك أن الشركة قادرة على تحقيق الأرباح بتكاليف قليلة ، والعكس إذا كانت هذه النسبة منخفضة فهذا يدل على ارتفاع تكلفة المبيعات .

وارتفاع هذه النسبة إذا ما قورنت بالمؤشرات المعيارية ، فإنها تعطي دلالة قوية لإدارة الائتمان على أن العميل المتقدم يطلب الائتمان قادر على تحقيق الأرباح ويتمتع بكفاءة في إدارة موجوداته ، مما يوفر لديه النقد الذي يمكنه من سداد التزاماته المترتبة على الائتمان ، إذ أن الأرباح هي إحدى المصادر لتغطية الائتمان من وجهة نظر البنوك . (الزبيدي، 2002، ص276).

2. هامش صافي ربح العمليات – Net Profit Margin

$$= \frac{\text{صافي ربح العمليات قبل الفائدة والضريبة EBIT}}{\text{صافي المبيعات}}$$

هذه النسبة لا يقتصر اهتمامها على عناصر تكلفة المبيعات ، ولكن تتعداها لتشمل عناصر التكاليف والمصروفات التي تتحملها المنشأة في سبيل القيام بأعمالها مثل المصاريف الإدارية ، والعمومية ومصاريف البيع والتوزيع ، وتتميز كذلك بقدرتها على توضيح مدى انخفاض سعر بيع الوحدة الواحدة .

3. نسبة صافي الربح إلى صافي المبيعات

$$= \frac{\text{صافي الربح بعد الفائدة والضريبة}}{\text{صافي المبيعات}}$$

هذه النسبة مقياس أشمل للربحية من النسبتين السابقتين ، حيث تتميز باشمالها على الأرباح الأخرى الناتجة عن عمليات خارج نشاط المؤسسة .

فإذا كانت هذه النسبة مرتفعة يعكس ذلك مقدرة الشركة على مواجهة مشاكل السيولة وانخفاض المبيعات . وإذا كانت منخفضة فإن ذلك يعني عدم مقدرة الشركة على تحمل أي صعوبات مالية متوقعة . ولكن لابد من دراسة هذه النسب معاً لأجل الوصول إلى نتيجة أدق للحكم على ربحية المؤسسة ، ومدى كفاءة التشغيل .

ب - مجموعة النسب الناتجة عن نسبة الربح إلى الاستثمارات .

تهدف هذه النسب إلى قياس ربحية المؤسسة بالاستناد إلى الاستثمارات التي ساهمت في تحقيق هذه الأرباح (عبد الله ، وآخرون ، 1998، ص36).

ومن أهم نسب هذه المجموعة ما يلي :

1. العائد على الاستثمار (الأصول) (القابلية الايرادية) – Return on Assets

$$= \frac{\text{صافي ربح العمليات}}{\text{الاستثمار (الأصول)}}$$

وتعتبر هذه النسبة من أفضل المؤشرات المالية لقياس كفاءة الإدارة في استخدام إجمالي أصولها في التشغيل ، وهي من أكثر المؤشرات التي تهتم بها دوائر الائتمان ، حيث يعبر هذا المؤشر عن ربحية الدينار الواحد المستثمر ، فإذا ارتفعت هذه النسبة قياساً بمعيار المقارنة يعني كفاءة السياسات التي تتبناها الإدارة . (الزبيدي ، 2002، ص 277).

2. العائد على حق الملكية – Return on Equity

$$= \frac{\text{صافي الربح بعد الفائدة والضريبة}}{\text{حق الملكية}}$$

وتشير هذه النسبة إلى ربحية الاستثمار ، وهذا يعني مدى كفاءة المنشأة في إدارة أموال المستثمرين أو الملاك ، من خلال ربحية السهم الواحد .

وتهتم إدارة الائتمان في البنوك التجارية بحساب هذه النسبة ومتابعة التغيرات التي تحصل فيها ، لمعرفة قدرة العميل ومدى حاجته للأموال .

وفي حالة ارتفاع هذه النسبة بدرجة كبيرة بالمقارنة مع معايير الصناعة ، يتوجب على إدارة الائتمان التحقق لأن لا يكون هذا الارتفاع ناتج عن ظروف استثنائية ، و ناتجة عن عمليات غير تشغيلية وغير متكررة .

3. معدل العائد على المتاجرة بالملكية

$$= \frac{\text{(معدل العائد على الاستثمار - متوسط كلفة القروض)}}{\text{أموال غير الملاك}} \quad \frac{\text{(أموال غير الملاك)}}{\text{حق الملكية}}$$

يطلق على هذا المؤشر ، معدل العائد المتولد عن الرفع المالي ، وينشأ هذا المعدل في الشركات التي تعتمد على القروض في تمويل أنشطتها .

ويقصد بالعائد على المتاجرة ، أي الأرباح التي يحققها الملاك نتيجة الاتجار بأموال الغير . بمعدل عائد أعلى من تكلفة تلك الأموال ، ويحسب بنسبة أموال غير الملاك إلى نسبة أموال الملاك (الزبيدي ، 2002 ، ص 279)¹.

¹ - نقلاً عن (هندي ، 1991 ، ص 70).

ثالثا : نسب توازن الهيكل التمويلي Capital Structure Ratios.

يقصد بنسب توازن الهيكل التمويلي أو هيكلية رأس المال ، أي مدى مساهمة كل من أصحاب العمل والدائنون

(المقرضين) في تمويل المنشأة .

لذا تستخدم إدارة الائتمان نسب هذه المجموعة لإبراز العلاقة بين أموال الملاك والأموال المقدمة من المقرضين (البنوك)

وعمل توازن بينهما ومدى كفاية الموجودات الثابتة لتغطية التزامات القروض طويلة الأجل .

إن تحليل نسب هذه المجموعة توفر ثلاثة غايات مهمة لاطمئنان إدارة الائتمان وهي :-

§ توفير حد أمان من أموال الملاك لضمان سداد الدين في تاريخ الاستحقاق .

§ قدرة إدارة المنشأة على السيطرة باستثمارات قليلة عندما يزيد التمويل بالديون ، وذلك من خلال الموازنة بين

أموال الملاك والأموال المقدمة من المقرضين .

§ في حالة تحقيق العميل أرباح تفوق كلفة الدين (الفوائد) فإن العائد على حق الملكية سوف يزداد .

وتتكون هذه المجموعة من عدة نسب وهي :-

1. نسبة القروض إلى الموجودات – Debt Ratio

= إجمالي الديون (القروض)

إجمالي الموجودات

(ارشيد ، جوده، 1999، ص 264)

وتسمى نسبة الديون أو نسبة الرافعة المالية Financial Leverage وتبين مدى اعتماد المشروع على الأموال

المقترضة وحجم هذه الديون نسبة إلى مجموع الموجودات (بحي، وآخرون، 2002، ص198).

وعليه فإن هذه النسبة تثير اهتمام دوائر الائتمان في البنوك التجارية وعليها يبنى القرار الائتماني .

وحسب (الريدي، 2002، ص282) ، كلما ارتفعت هذه النسبة كلما زادت المخاطر وبالعكس ، وبالتالي إن ارتفاع هذه

النسبة يعكس صعوبات عدة منها :-

§ صعوبات ستواجهها إدارة الائتمان في سداد العميل لما عليه من التزامات .

§ صعوبات في زيادة المخاطر التي تتعرض له إدارة الائتمان .

§ صعوبات سيواجهها العميل في عدم وجود جهة تخاطر بمنحه الائتمان .

2. نسبة القروض إلى حق الملكية – Owners Equity

$$= \frac{\text{مجموع القروض}}{\text{حقوق الملكية}}$$

إن نسبة القروض إلى حقوق الملكية تعكس مدى قوة المركز المالي للشركة طالبة الاقتراض ، حيث تعتبر البنوك حقوق الملكية ضمان لسداد حقوقها في حالة الخسارة ، لذلك نجد أن دوائر الائتمان والتحليل المالي يهتمون بهذه النسبة إذ أن ارتفاعها عن معيار الصناعة أكبر دليل على وجود مخاطر تتعرض لها الشركة ناتج عن قلة مساهمة الملاك وتناقص معها الضمانات .

3. نسبة هيكل رأس المال

$$= \frac{\text{القروض طويلة الأجل}}{\text{مجموع هيكل رأس المال}}$$

تهتم إدارة الائتمان بنسبة هيكل رأس المال والتي تحسب بقسمة القروض طويلة الأجل / مجموع مصادر الأموال طويلة الأجل (قروض طويلة الأجل + حق ملكية) حيث تعكس هذه النسبة حجم المخاطر التي يتعرض لها العميل طالب الائتمان .

وارتفاع هذه النسبة يزيد من احتمال العسر المالي ، مما يصعب قرار إدارة الائتمان نحو منح هذا العميل الائتمان المطلوب .

ونستخلص من ذلك إن إدارة الائتمان لا تكتفي بتحليل السيولة والربحية لوضع العميل طالب الائتمان المصرفي ، بل تقوي نظرها عن طريق تحليل نسب المديونية أملاً في الوصول إلى قرار ائتماني رشيد .

رابعاً : نسب النشاط – Activity Ratios .

تعتبر مجموعة نسب النشاط مقياساً لمدى كفاءة المؤسسة في استخدام الموارد المتاحة لأجل تحقيق أهدافها الأساسية من إنتاج أكبر حجم ممكن من السلع والخدمات لتحقيق أكبر حجم ممكن من المبيعات (عبد الله، وآخرون ،1998،ص26).

وبعبارة أخرى تستخدم هذه النسب لتحديد مدى نجاح إدارة المؤسسة في إدارة الموجودات والمطلوبات ، ومدى قدرة المؤسسة على الاستخدام الأمثل لهذه الموجودات ، وهذا يعكس اهتمام دوائر الائتمان في المصارف التجارية بمدى النشاط والفعالية في مستوى دوران الموارد ، مما يجعل اتخاذ القرار سهلاً على إدارة الائتمان في المصارف ويمكن تقسيم هذه النسب إلى مجموعتين رئيسيتين هما :

المجموعة الأولى : نسب أو معدلات دوران الموجودات والمطلوبات المتداولة وتتمثل في:

1. معدل دوران الذمم المدينة – Accounts Receivable Turnover

$$= \frac{\text{صافي المبيعات}}{\text{رصيد المدينين}}$$

وتستخدم هذه النسبة لقياس القدرة على تحويل المديونية إلى نقدية في شكل عدد من دورات التحصيل ، وتعكس هذه النسبة لدوائر الائتمان في المصارف مدى ملائمة سياسات البيع الآجل وسياسة التحصيل ، وعليه يمكن القول أن السياسة المتساهلة لعمليات البيع الآجل تتسبب في ضعف عملية التحصيل ، مما يؤدي إلى عملية العسر المالي وبالتالي تقل قدرة هذا العميل على إقناع إدارة الائتمان في البنوك بمقدرته على الوفاء بالتزاماته وقدرته على توفير السيولة .

2. متوسط فترة التحصيل – Average Collection Period

$$= \frac{360}{\text{معدل دوران الذمم المدينة}}$$

ونشير هنا أن هذان المعدلان يستخدمان لقياس مدى كفاءة وفعالية سياسة إدارة الائتمان والتحصيل ، وعليه يكون مؤشر هذه النسب جيد كلما :

- زاد معدل دوران الذمم المدينة .
- أو كلما انخفض متوسط فترة التحصيل .

3. معدل دوران المخزون – Inventory Turnover

$$= \frac{\text{تكلفة البضاعة المباعة (المبيعات)}}{\text{رصيد المخزون}}$$

ويستخدم هذا المعدل لقياس القدرة على تصريف المخزون في شكل عدد من دورات الشراء والبيع . (Brigham , Ehrhardt,2002,p77).

ونستطيع القول أن معدل دوران المخزون تساعد إدارة الائتمان في البنوك التجارية على قياس مدى قدرة العميل على تحويل أكبر قدر من المخزون السلعي إلى نقدية حيث يضمن سداد الالتزامات الائتمانية .

$$4. \text{ متوسط فترة الاحتفاظ بالمخزون} = \frac{360}{\text{معدل دوران المخزون}}$$

هذان المعدلان يستخدمان لقياس مدى كفاءة وفعالية إدارة المخزون ، و يكون المؤشر جيداً :-

- كلما زاد معدل دوران المخزون .

- كلما انخفض متوسط فترة الاحتفاظ بالمخزون .

5. معدل دوران الذمم الدائنة – Accounts Payable Turnover

$$= \frac{\text{تكلفة البضاعة المباعة}}{\text{رصيد الدائنين}} \quad \text{أو} \quad \frac{\text{المشتريات}}{\text{رصيد الدائنين}}$$

6. متوسط فترة الائتمان

$$= \frac{360}{\text{معدل دوران الذمم الدائنة}}$$

ويشير (مطر ،2003،ص37). هنا إلى أن هذان المعدلان يستخدمهما للملاءمة بين سياستي البيع والشراء ، لهذا كلما انخفض معدل دوران الذمم الدائنة وزاد عن متوسط فترة الائتمان ، كلما كان هذا مؤشر على انخفاض ضغوطات السيولة التي تواجهها المنشأة .

وعلى الرغم من أن هذا كلام علمي صحيح ، إلا أنه من ناحية عملية لا يعبر عن دائماً عن إيجابي للمنشأة ، وذلك لأنه قد تكون المنشأة في غير قادرة على التسديد بسبب نقص السيولة ، مما يؤدي إلى زيادة متوسط فترة الائتمان الممنوح لها .

7. معدل دوران صافي رأس المال العامل – Net Working Capital Turnover

$$= \frac{\text{صافي المبيعات}}{\text{رصيد صافي رأس المال العامل}}$$

كلما زاد هذا المعدل فانه يدل على كفاءة صافي رأس المال العامل وبالعكس .

وهنا تجدر الإشارة إلى ضرورة انتباه المحلل المالي عند دراسة معدلات دوران الموجودات المتداولة إلى احتمال لجوء إدارة المؤسسة إلى التحسين الشكلي لهذه الموجودات من خلال القيام بقصد متعمد لتحسين هذه المعدلات من خلال البيانات المالية . كأن ترفع معدل دوران البضاعة من خلال صفقات بيع كبيرة ميسرة ، فتزيد المبيعات وتقلل المخزون ، ويؤدي إلى تحسين الربحية وبالتالي توفر السيولة .

المجموعة الثانية : نسب أو معدلات دوران الموجودات طويلة الأجل :

إن هذه النسب أو المعدلات تستخدم لقياس كفاءة إدارة المؤسسة في كيفية استغلال الموجودات الثابتة لتحقيق أكبر عائد ممكن ، وعليه في حالة ارتفاع هذه النسب يمثل ذلك مؤشر على حسن استغلال الموجودات الثابتة وبالعكس .

وبالنظر إلى هذه المعدلات نجد أنها تتكون من :-

1. معدل دوران الأصول الثابتة – Fixed Assets Turnover

$$= \frac{\text{صافي المبيعات}}{\text{الموجودات الثابتة}}$$

2. معدل دوران إجمالي الموجودات - Total Assets Turnover

$$= \frac{\text{صافي المبيعات}}{\text{إجمالي الموجودات}}$$

وتقيس هاتان النسبتان مدى استغلال جميع الموجودات في توليد الإيرادات .

(Brigham , Ehrhardt,2002,p79) .

ويمكن القول أن معدل دوران الموجودات يعكس لإدارة الائتمان مدى قدرة العميل على استغلال وإدارة موارده أو موجوداته في عملية البيع ، وعليه فإن زيادة هذا المعدل تعكس ارتفاع مستوى الإنتاج مما يقلل مستوى المخاطر لدى العميل وتقلل بذلك احتمال التعرض للعسر المالي ، ويكون أيسر على دوائر الائتمان في البنوك التجارية اتخاذ قرار بمنح هذا العميل ما يطلبه من تسهيلات ائتمانية .

خامساً : نسب المديونية (التغطية) – Debt Management Ratios

تهدف هذه النسب أو المعدلات إلى :

- أ- التعرف على مدى مساهمة أصحاب المؤسسة والدائنين في تمويل الموجودات ، أي مصادر تمويل الموجودات .
 - ب- وكذلك التعرف على مقدرة المنشأة على مقابلة التزاماتها طويلة الأجل المتمثلة في الأصل والفائدة .
- ويمكن القول بعبارة أخرى التعرف على مصادر التمويل التي تعتمد عليها المؤسسة ، وهذا يقودنا إلى التعرف على الأهمية النسبية لكل مصدر من هذه المصادر ، ومدى التوازن بين مصادر التمويل .
- ويمكن الإشارة إلى نسبتين من نسب هذه المجموعة وهما :-

1. نسبة تغطية الفوائد – Time Interest earned (TIE)

$$= \frac{\text{ربح التشغيل (الربح قبل الفائدة والضريبة)}}{\text{الفوائد المدفوعة}}$$

وهذا المقياس من أشهر المقاييس المتبعة لقياس قدرات المنشأة على حماية حقوق مقدمي القروض طويلة الأجل ، حيث تقيس عدد مرات اكتساب الفائدة ، وتحسب بقسمة المكاسب قبل الفوائد وقبل ضريبة الدخل ، على مصروف الفائدة السنوية المطلوب سدادها . (Garrison &Noreen,2000,p 962).

2. معدل تغطية الأعباء الثابتة – EBITDA Coverage Ratio أو نسبة التغطية الشاملة Full

$$= \text{Coverage Ratio}$$

$$= \frac{\text{ربح التشغيل (الربح قبل الفائدة والضريبة)} + \text{الاستهلاكات} + \text{الإيجارات}}{\text{الفوائد المدفوعة} + (\text{أقساط القروض المستحقة} / 1 - \text{ض}) + \text{الدفعات الإيجارية}}$$

(Brigham ,Ehrhardt,2002,p82).

وحيث الفوائد ليست هي العبء المالي الوحيد الذي تتحمله المؤسسة حسب (عبد الله ، وآخرون، 1998، ص44) نجد أن إدارة الائتمان في البنوك التجارية تهتم بهذه النسبة ، ويتم إيجاد هذه النسبة لما لها من ضرورة لإيجاد مقياس أشمل وأعم للحكم على قدرة المنشأة على الوفاء بالتزاماتها ، ولكن من المآخذ على هذه النسبة أنها تعتمد على الدخل الناتج من العمليات علماً أنه في أوقات الأزمات يمكن الاعتماد على مصادر أخرى كتخفيض الاستثمارات وتقليص رأس المال العامل ، الأمر الذي يؤدي إلى تخفيض تلك الأعباء الثابتة مثل الإيجارات و الأقساط المختلف الأخرى نتيجة لانخفاض هذه الاستثمارات .

سادساً : نسب السوق – Market Value Ratios

سابقاً تم توضيح العديد من مجموعات النسب التي تهتم بها إدارة الائتمان للوصول إلى القرار الائتماني الرشيد ، ولكن يتوجب على إدارة الائتمان تعزيز قناعاتها تجاه الموقف المالي للعميل من خلال الاهتمام بتحديد القيمة السوقية لأسهمه والمتغيرات المحددة لهذه القيمة ، وحركة التداول في سوق الأوراق المالية ، حيث يعكس ذلك نوع من الأمان تعتمد عليه دوائر الائتمان بخصوص ضمان حقوقها ، في حالة تعثر العميل وعدم قدرته على الوفاء بالتزاماته .

ومن أهم نسب هذه المجموعة ما يلي :-

1. معدل ربحية السهم الواحد (EPS) Earning per share

$$= \frac{\text{صافي الربح بعد الفائدة والضريبة}}{\text{عدد الأسهم}}$$

إن ربحية السهم الواحد من أهم المؤشرات التي تساعد إدارة الائتمان لدى البنوك التجارية على بلورة دورها بشأن اتخاذ القرار الائتماني المطلوب .

ويتم استخدام هذه النسبة لقياس قيمة صافي الدخل المكتسب لكل سهم من الأسهم العادية . وعليه يمكن القول أنه كلما كانت ربحية السهم عالية ، كلما زادت الطمأنينة لدى إدارة الائتمان ، وأعطت مؤشر قوي يساعد في اتخاذ قرار منح العميل الائتمان المطلوب .

2. نسبة القيمة السوقية للسهم إلى القيمة الدفترية Market to Book Ratio

$$= \frac{\text{القيمة السوقية للسهم}}{\text{القيمة الدفترية للسهم}}$$

وطبقاً ل (Brigham ,Ehrhardt,2002,p89). تعتبر هذه النسبة مؤشر آخر لإدارة الائتمان لتعزيز النظرة تجاه العميل ، حيث يعكس هذا المؤشر إضافة سوق المال لقيمة السهم العادي نسبة إلى ما هو مسجل في الدفاتر (قيمة دفترية) ، وبالتالي يعكس ارتفاع هذه النسبة قوة أداء العميل في تعظيم قيمة السهم العادي الذي يمتلكه ، وهذا ما يرغب البنوك في اتخاذ قرار المنح .

3. القيمة السوقية إلى القيمة الاسمية للسهم

$$= \frac{\text{القيمة السوقية للسهم}}{\text{القيمة الاسمية للسهم}}$$

تعكس هذه النسب التكلفة التاريخية للأسهم ، حيث يتم من خلالها مقارنة سعر السوق مع التكلفة الاسمية ، فإذا كانت أقل من واحد صحيح ، يعني أن الشركة لم تحقق أي قيمة إضافية لحملة الأسهم (الغصين، 2004،ص52)¹ .

4. عائد التوزيعات للسهم

$$= \frac{\text{حصة السهم من الأرباح الموزعة}}{\text{سعر السهم السوقي}}$$

تساعد هذه النسبة حسب (الزبيدي ، 2002، ص 293). في الحكم على فرص الاستثمار حيث يتوقف قبول المستثمر بفرص الاستثمار على حجم العوائد المكتسبة ، لهذا كلما ارتفعت هذه النسبة كان ذلك أفضل ، لأن إدارة الائتمان في البنوك التجارية تهتم بهذا العميل ويكون لديها الرغبة القوية في إقراضه دون وجود أي تخوف من العسر المالي في المستقبل ويذكر.(ابو شعبان، 1992،ص43). إن التحليل المالي بالنسب بصورته التقليدية فيه كثير من عوامل القصور ، مما يعيق الإدارة في اتخاذ الكثير من القرارات ، ونظراً لوجود مثل هذه المعوقات فلا بد من تطوير أساليب التحليل بالنسب بحيث تلي

¹ - نقلاً عن (Ross and other ,1999, p.61)

الاحتياجات المتزايدة لإدارة المشروعات ، ويمكن أن يتم ذلك عن طريق الاسترشاد بالعلوم الاجتماعية المرتبطة بتحليل المالي ، مثل الإحصاء والاقتصاد ، والعلوم السلوكية ، وبحوث العمليات .

الفصل الثالث

واقع الائتمان المصرفي في فلسطين

المبحث الأول

الجهـاز المصرفي

1. مقدمة :

يتكون الجهاز المصرفي في أي مجتمع من المجتمعات من وحدات مصرفية متعددة ، يكون على رأسها البنك المركزي أو -سلطة النقد كما هو الحال في فلسطين - وتتكون من البنوك التجارية ، والبنوك المتخصصة (تنمية أو استثمارية) ، ومكاتب التمثيل ، والمصارف الإسلامية ، والمصارف الشاملة .
و يشتمل الجهاز المصرفي كذلك على مؤسسات الصرافة ، ومؤسسات الإقراض ، ومؤسسات الاستثمار والتنمية ، وبنك البريد ، وكل المؤسسات التي تعمل وفق قوانين الأعمال المصرفية . (عاشور، 2003، ص 24) .

2. تعريف الجهاز المصرفي :

يعرف الجهاز المصرفي بأنه "مجموعة المؤسسات المالية المصرفية والقوانين المنظمة لعملها وعلاقاتها في المجتمع والخاضعة لرقابة المصرف المركزي". (عاشور، 2003، ص 24).
وحسب (قانون المصارف الفلسطيني ، رقم 2، 2002، ص7) ، فإن الأعمال المصرفية هي "جميع الخدمات المصرفية ، ومنها قبول الودائع واستعمالها مع الموارد الأخرى للمصرف في الاستثمار كلياً أو جزئياً بالإقراض أو بأية طريقة أخرى يسمح بها القانون " .

3. نشأة العمل المصرفي

لقد كانت النشأة الأولى للأعمال المصرفية الحديثة ، في أوروبا وبالتحديد في بمدينة البندقية بايطاليا ، حيث تم تأسيس أول مصرف حكومي في الربع الأخير من القرن السادس عشر .
وفي سنة 1609 ثم تأسيس بنك أمستردام ، الذي مارس الأعمال المصرفية وتمثل ذلك في : -

1. قبول الودائع.

2. تحويل الأرصدة من حساب عميل إلى حساب عميل آخر.

3. التعامل في العملات وغيرها من الخدمات المصرفية الأخرى.

ومع الثورة الصناعية وظهور الصناعات الضخمة ، والعمليات الإنتاجية الكبيرة أصبحت هناك ضرورة لوجود مصادر تمويل كبيرة لتلبي حاجة المشاريع الماسة للتطور .

لذا ظهرت المؤسسات المالية وعلى رأسها أسواق المال ، وكذلك المصارف التي تم تأسيسها على شكل شركات مساهمة ، بدل المصارف التي يملكها أفراد أو عائلات ، لتلبية الحاجات الصناعية للأموال وتلبية حاجة المودعين للامان على ودائعهم.(عاشور ،2003، ص،18-17).

4. الجهاز المصرفي في فلسطين .

وللحديث عن الجهاز المصرفي الفلسطيني ، لابد من الإشارة إلى أن صناعة المصارف في الوطن العربي _ بشكل عام _ بدأت متأخرة عن أوروبا ، وبدأت بوجود فروع لمصارف غربية ، في أوائل القرن العشرين ونتيجة لأن معظم الدول العربية كانت مستعمرة فكانت تعود ملكية هذه المصارف إلى الدولة المستعمرة ، وحسب .(عاشور ،2003، ص،18).قد ظهر أول مصرفين عربيين في أوائل القرن الماضي في مصر وهما :

- بنك مصر وتم تأسيسه سنة 1920.
- البنك العربي وتم تأسيسه في أواخر العشرينيات (1929) وبدأ العمل فيه في أوائل الثلاثينيات 1931م.
- ثم تلاها بنك الرافدين سنة 1941 في العراق . وتالت ظهور البنوك العربية بعد ذلك.

أما المصارف الإسلامية فبدأ ظهورها في العقد الثامن من نفس القرن بشكلها المعاصر حيث تم تأسيس العديد منها في أرجاء الوطن العربي والإسلامي مثل :

- بنك دبي الإسلامي .1975.
- بنك التنمية الإسلامي 1975.

على الرغم من ذلك فإن العمل المصرفي في فلسطين قبل 1948 كان متميزاً ومتقدماً بعض الشيء عن باقي الدول العربية ، إلا أن الظروف السياسية والاقتصادية والاحتلالات المختلفة ساهمت في وضع العقبات أمام تقدم العمل المصرفي في فلسطين ، و فيما يلي سيتم مناقشة ذلك بالتفصيل :

أولاً : تطور الجهاز المصرفي في فلسطين

يهدف الباحث من دراسة الجهاز المصرفي الفلسطيني ، تكوين فكرة عامة عن الوضع المصرفي الفلسطيني خلال الأحقاب والفترات السابقة والتطورات التي مر بها حتى يومنا هذا ، وقد تم التركيز في الدرجة الأولى على المصارف العربية والفلسطينية ، وهذا لا يعني عدم وجود مصارف غير عربية ، ولكن ما نغنيه في هذه الدراسة هي المصارف العربية والفلسطينية في فلسطين ، حيث يتكون الجهاز المصرفي في فلسطين من سلطة النقد الفلسطينية وعدد من البنوك التجارية. ويعتبر هذا الجهاز نتيجة تطور تاريخي اتسم في البداية بالضعف والتشوه في هيكله ونشاطه نتيجة الظروف السياسية التي مرت بها فلسطين، الأمر الذي نشأت معه الحاجة إلى وجود جهاز مصرفي قوي قادر على أداء دوره في تنشيط متطلبات العمل المالي والمصرفي والاقتصادي في فلسطين .

وحسب (سلطة النقد الفلسطينية) (1) لقد كان تأسيس سلطة النقد الفلسطينية ومباشرتها لاختصاصاتها في شهر كانون أول 1994 أمراً فرضته ظروف المرحلة لإعادة بناء النظام المصرفي وفق أحدث الأسس والمعايير العالمية وبما يضمن قوة وسلامة هذا الجهاز، حيث تمكنت سلطة النقد الفلسطينية خلال مدة وجيزة من عملها من تحقيق منجزات ملموسة على صعيد العمل المالي والمصرفي حازت على اهتمام العديد من الهيئات المحلية والإقليمية والدولية. وفيما يلي استعراض لتطور هيكلية الجهاز المصرفي منذ العام 1948 وحتى 2003م ، حيث قام الباحث بتقسيم فترات التطور المصرفي في فلسطين حسب الظروف السياسية والاقتصادية إلى عدة فترات هي :-

¹ - المصدر: موقع مركز المعلومات الوطني الفلسطيني ، الهيئة العامة للاستعلامات ، السلطة الوطنية الفلسطينية ، زيارة للموقع في 2005/2/20 . www.pnic.gov.ps

أ- الفترة ما قبل عام 1948 م .

عمل في تلك الفترة العديد من المصارف ومؤسسات التمويل العربية واليهودية والأجنبية كان من أبرزها البنك العربي الذي تأسس عام 1930 في مدينة القدس ، وانتشر في العديد من المدن الفلسطينية . و كانت أعداد المصارف التجارية وفروعها كمثال على الحركة المصرفية في فلسطين حسب (بسيسو ، 1990، ص688)¹ كما

يلي:- جدول رقم (2)

تطور عدد البنوك التجارية وفروعها (1935 - 1945)

السنة	المراكز الرئيسية	الفروع
1935م	80	26
1937م	68	30
1939م	38	35
1941م	27	36
1943م	26	37
1945م	24	39

وطبقاً لـ (عاشور ، 2003، ص131) ليس هناك إحصاء دقيق عن عدد المصارف العربية والأجنبية التي عملت في فلسطين ولكن يمكن حصر بعضها في : البنك العربي ، البنك العثماني ، بنك باركليز ، الشركة العقارية العربية ، البنك البريطاني ، بنك الأمة العربية المحدود ، البنك الزراعي العربي ، البنك الصناعي العربي .

وفي التعليق على الجدول السابق يلاحظ أن أعداد المراكز الرئيسية وفروعها كبير جداً وخاصة في العامين

1935 و 1937 ، لذلك يبدو أن هذا العدد يشمل المصارف التجارية والمؤسسات المالية الأخرى .

¹ - نقلاً عن (Heth , Banking Institutions in Israel , Table 5, p 11)

ب - الفترة من عام 1948 وحتى عام 1967 م .

تميزت هذه الفترة بتبعية الضفة الغربية للقوانين والأنظمة والقرارات الأردنية، وقد بلغ عدد البنوك العاملة في الضفة الغربية خلال تلك الفترة (8) بنوك لها (26) فرعاً ، أما قطاع غزة فقد خضع في تلك الفترة إلى الإدارة المصرية حيث كان العمل يتم وفقاً للقوانين والأنظمة والتعليمات المصرية ، وقد بلغ عدد البنوك العاملة في قطاع غزة في تلك الفترة (6) بنوك لها (9) فروع. (www.pnic.gov.ps20-2-2005)

ونتيجة لاختلاف الظروف السياسية التي مرت بها الضفة الغربية والقطاع ، والتي كان لها تأثير واضح على السياسات المصرفية فسيتم الحديث عن الضفة والقطاع كل على حدا :-

1 - الجهاز المصرفي في قطاع غزة : لقد كان قطاع غزة في تلك الفترة تحت الحكم المصري ، ، وكانت العملة المصرية هي العملة المتداولة ، والقوانين والأنظمة المالية المصرية هي السائدة . ومن أهم المصارف التي عملت في قطاع غزة في تلك الفترة طبقاً لـ (عاشور ، 2003 ، ص 136) . بنك فلسطين ، البنك العربي ، البنك العقاري العربي ، بنك الإسكندرية ، بنك الأمة ، بنك التسليف الزراعي ، وكان عدد فروعها مجتمعة 9 فروع .

2 - الجهاز المصرفي في الضفة الغربية : لقد كان الضفة الغربية في تلك الفترة تحت الحكم الأردني ، وخضعت للقوانين والأنظمة الأردنية وكان الدينار الأردني هو العملة المتداولة ، والقوانين والأنظمة المالية الأردنية وخضعت المصارف في الضفة لرقابة وإشراف البنك المركزي الأردني . ومن أهم هذه البنوك : البنك العربي ، بنك القاهرة عمان ، البنك العثماني ، البنك الأهلي الأردني ، بنك الأردن ، البنك العقاري العربي ، البنك البريطاني للشرق الأوسط بنك انترا ، وكان عدد فروعها مجتمعة 26 فرع ، ومعظمها فروع لبنوك أردنية (عاشور ، 2003 ، ص 139)¹.

وكانت هذه المصارف سواء في الضفة الغربية أو في قطاع غزة تؤدي خدمات مصرفية تقليدية مثل الحوالات ، فتح الحسابات ، قبول الودائع ، والتسهيلات الائتمانية .

¹ - المصدر : (UNCTAD,1989,P35)

ت - الفترة من عام 1967 وحتى توقيع الاتفاقية الاقتصادية في باريس بتاريخ 1994/4/29 م .

شهدت هذه الفترة إغلاق البنوك العاملة في الضفة الغربية وقطاع غزة، وذلك نتيجة للاحتلال الإسرائيلي وقيام المصارف الإسرائيلية بفتح فروع لها في فلسطين ومزاوتها العمل المصرفي، حيث بلغ عدد المصارف الإسرائيلية العاملة في الضفة الغربية وقطاع غزة (6) س مصارف لها (39) فرعاً. وانحصر عمل هذه المصارف في تسهيل عمليات التبادل التجاري ما بين الضفة الغربية وقطاع غزة من ناحية وإسرائيل من ناحية أخرى. واستمر تواجد البنوك الإسرائيلية في الضفة والقطاع حتى بداية الانتفاضة المباركة الأولى ، حيث واجهت تلك البنوك رفضاً جماهيرياً أدى إلى إغلاقها داخل المدن والتجمعات السكانية باستثناء فرع بنك (ميركانتيل ديسكونت) في مدينة بيت لحم والذي استمر بالعمل لغاية شهر كانون أول 2000 . وفي عام 1981 تم السماح لبنك فلسطين بإعادة مزاولة نشاطه في مدينة غزة إلا أنه منع من التفرع في خان يونس حتى عام 1989، ولكن فيما بعد سمح له بالتفرع ليلبلغ عدد فروعته حتى نهاية عام 1993 خمسة فروع.

وفي عام 1986 سمح لبنك القاهرة-عمان بمزاولة نشاطه في مدينة نابلس ليمتد نشاطه فيما بعد إلى العديد من المدن والتجمعات الفلسطينية، حيث بلغ عدد فروعته حتى نهاية عام 1993 ثمانية فروع. ويلاحظ أن طبيعة عمل هذه البنوك في تلك الفترة كانت مقيدة وغير قادرة على القيام بمهمة الوسيط بين المدخرين والمستثمرين، إذ اقتصر عملها فقط على مهمة تسهيل العمليات التجارية وحفظ الودائع. وإلى جانب هذه المصارف فقد عمل في تلك الفترة العديد من مؤسسات الإقراض المتخصصة مثل مؤسسة التنمية المتخصصة، ومجموعة التنمية الاقتصادية، وكذلك اللجنة الفلسطينية-الأردنية المشتركة التي قدمت الدعم الكبير للمشاريع الإسكانية في فلسطين. (www.pnic.gov.ps20-2-2005)¹ . ومن البنوك الإسرائيلية التي عملت في تلك الفترة في الضفة الغربية وقطاع غزة حتى أيار 1986 ، طبقاً لـ (عاشور، 2003، ص153) ، بنك لثومي ، بنك ديسكونت ، بنك باركليز (مركنتيل ديسكونت) ، بنك هبوعليم ، بنك عين حي .

¹ - الهيئة العامة للاستعلامات - مرجع سابق.

ومع اندلاع الانتفاضة في العام 1987 أغلقت هذه البنوك مراكزها داخل المدن الفلسطينية وركزت تواجدها في المناطق الحدودية مثل إيرز ما عدا بنك مركنتيل ديسكونت في مدينة بيت لحم وكان يخضع لقوانين سلطة النقد الفلسطينية إلى أن أقفل في العام 2000 م (الفليت ، 2004 ، ص 32) .

ث - الفترة من عام 1994 وحتى 2003 م .

شهدت الفترة التي أعقبت التوقيع على الاتفاقية الاقتصادية في باريس بتاريخ 1994/4/29 العديد من التحولات السياسية والاقتصادية. فقد نصت المادة الرابعة من هذا الاتفاق على حق السلطة الوطنية الفلسطينية في إنشاء سلطة نقد فلسطينية يكون لها مهام وصلاحيات تنظيم وتطبيق السياسات النقدية في فلسطين ، وتم الإعلان رسمياً عن تأسيس سلطة النقد الفلسطينية بتاريخ 1994/12/1. بموجب قرار رئيس السلطة الوطنية الفلسطينية رقم (184 لسنة 1994 م) . والقي على عاتقها تنظيم ومراقبة الأنشطة المصرفية والعمل على إيجاد جهاز مصرفي قوي يعمل بكفاءة ويساهم في إعادة بناء وتنمية الاقتصاد الوطني الفلسطيني. وخلال هذه الفترة تم السماح للعديد من البنوك بإعادة تشغيل مقارها السابقة وافتتاح بنوك جديدة بلغ عددها حتى نهاية 1994 ثمانية بنوك لها (33) فرعاً. طبقاً لـ (www.pnic.gov.ps20-2-2005). استمر عدد البنوك العاملة في فلسطين في بالتزايد بشكل ملحوظ كما هو

مبين في الجدول التالي: -

جدول رقم (3)

السنة	المدينة/المنطقة	عدد البنوك			عدد الفروع		
		محلية	خارجية	اجموع	محلية	خارجية	اجموع
1995	محافظات غزة	3	4	7	9	10	19
	المحافظات الشمالية	3	10	13	5	33	38
	الاجموع	3	11	14	14	43	57
1996	محافظات غزة	4	6	10	10	12	22
	المحافظات الشمالية	4	11	15	10	39	49
	الاجموع	4	13	17	20	51	71
1997	محافظات غزة	7	5	12	13	15	28
	المحافظات الشمالية	7	12	19	16	45	61
	الاجموع	8	13	21	29	60	89
1998	محافظات غزة	7	6	13	16	15	31
	المحافظات الشمالية	9	13	22	24	50	74
	الاجموع	9	14	23	40	65	105
1999	محافظات غزة	7	6	13	18	15	33
	المحافظات الشمالية	9	13	22	30	52	82
	الاجموع	9	14	23	48	67	115
2000	محافظات غزة	7	6	13	18	16	34
	المحافظات الشمالية	9	12	21	34	52	86
	الاجموع	9	13	22	52	68	120
2001	محافظات غزة	7	6	13	19	16	35
	المحافظات الشمالية	10	13	23	39	52	91
	الاجموع	10	13	23	58	68	126
2002	محافظات غزة	2	1	3	21	16	37
	المحافظات الشمالية	8	10	18	38	52	90
	الاجموع	10	11	21	59	68	127
2003	محافظات غزة	2	1	3	21	17	38
	المحافظات الشمالية	8	11	19	39	56	95
	الاجموع	10	12	22	60	73	133

*المصدر الهيئة العامة للاستعلامات .⁽¹⁾.

ومن خلال الجدول السابق نلاحظ ما يلي :-

1 - مصدر المعلومات أعلاه من مركز المعلومات الوطني الفلسطيني ، الهيئة العامة للاستعلامات ، السلطة الوطنية الفلسطينية ' www.pnic.gov.ps في زيارة للموقع بتاريخ 2005/2/20.

- **العام 1995 م** : بلغ عدد البنوك العاملة في فلسطين (14) بنكا لها (57) فرعاً، منها (3) بنوك وطنية لها (14) فرعاً أو ما نسبته (24.6%) من إجمالي عدد الفروع العاملة في فلسطين. و(11) بنكاً أجنبياً لها (43) فرعاً ما نسبته 75.4% (75.4%) من إجمالي عدد الفروع العاملة في فلسطين.
- **العام 1996 م** : بلغ العدد الكلي للبنوك العاملة في فلسطين (17) بنكا لها (71) فرعاً، منها (4) بنوك وطنية لها (20) فرعاً أو ما نسبته (28.2%) من إجمالي عدد الفروع العاملة في فلسطين، و(13) بنك أجنبي لها (51) فرعاً أو ما نسبته (71.8%) من إجمالي عدد الفروع العاملة في فلسطين.
- **العام 1997 م** : بلغ العدد الكلي للبنوك العاملة في فلسطين (21) بنكا لها (89) فرعاً، منها (8) بنوك وطنية لها (29) فرعاً أو ما نسبته (32.6%) من إجمالي عدد الفروع العاملة في فلسطين، و(13) بنك أجنبي لها (60) فرعاً أو ما نسبته (67.4%) من إجمالي عدد الفروع العاملة في فلسطين.
- **في العام 1998 م** : بلغ عدد البنوك العاملة في فلسطين (23) بنكا لها (105) فرعاً، منها (9) بنوك وطنية لها (40) فرعاً أو ما نسبته (38.1%) من إجمالي عدد الفروع العاملة في فلسطين، في حين بلغ عدد البنوك الأجنبية (14) بنكا لها (65) فرعاً أو ما نسبته (61.9%) من إجمالي عدد الفروع العاملة في فلسطين.
- **في العام 1999 م** : بلغ عدد البنوك العاملة في فلسطين (23) بنكا لها (115) فرعاً، منها (9) بنوك وطنية لها (48) فرعاً أو ما نسبته (41.7%) من إجمالي عدد الفروع العاملة في فلسطين، في حين بلغ عدد البنوك الأجنبية (14) بنكا لها (67) فرعاً أو ما نسبته (58.3%) من إجمالي عدد الفروع العاملة في فلسطين.
- **في العام 2000 م** : بلغ عدد البنوك العاملة في نهاية هذه الفترة (22) بنكا لها (120) فرعاً، منها (9) بنوك وطنية ولها (52) فرعاً وتشكل ما نسبته (43.3%) من إجمالي الفروع، في حين بلغ عدد البنوك الأجنبية (13) بنكا ولها (68) فرع. ويلاحظ انخفاض عدد البنوك الأجنبية العاملة في فلسطين ويعود ذلك إلى قيام سلطة النقد الفلسطينية بإغلاق بنك (ميركانتل ديسكونت) في بيت لحم وذلك لعدم التزامه بالتعليمات الصادرة عنها وتعمره لمخالفاتها.

• **في العام 2001م :** بلغ عدد البنوك العاملة في نهاية هذه الفترة (23) بنكاً لها (126) فرعاً، منها (10) بنوك وطنية ولها (58) فرعاً، حيث تم منح ترخيص للمؤسسة المصرفية الفلسطينية وهي مؤسسة مصرفية متخصصة. وشكلت فروع البنوك الوطنية ما نسبته (46.1%) من إجمالي الفروع، في حين بلغ عدد البنوك الأجنبية (13) بنكاً ولها (68) فرع.

• **في العام 2002م و2003 :** نتيجة لإغلاق مصرف ستاندرد تشارتر (جراندلين) انخفض عدد المصارف العاملة في فلسطين خلال عام 2003م ليصبح 22 مصرفاً بين وطني وعربي وأجنبي. بما في ذلك المؤسسة المصرفية الفلسطينية ، في حين ارتفع عدد الفروع إلى 133 فرعاً مقارنة مع 126 فرع عام 2001 ، 127 فرع عام 2002 ، منها 95 فرع ومكتب، ما نسبته 71% تعمل في المحافظات الشمالية ، و38 فرعاً ومكتباً ، ما نسبته 29% تعمل في محافظات غزة (التقرير التاسع لسلطة النقد 2003) . ولقد تميزت هذه الفترة بتأثرها بظروف انتفاضة الأقصى التي اندلعت في 2000/9/28 ، حيث أثر ذلك على الوضع الاقتصادي داخل فلسطين بصفة عامة ، وعلى المصارف بصفة خاصة ، حيث عمدت سلطات الاحتلال على اقتحام عدد من المصارف الفلسطينية والأردنية العاملة في الضفة الغربية ووضعت يدها على المبالغ الموجودة في خزائنها ، وقامت بمصادرتها ، ومن هذه البنوك ، بنك القاهرة عمان ، والبنك العربي في رام الله والبيرة وصادرت ما يقرب من 37 مليون شيكل (الفليت ، 2004 ، ص36).¹

ثانياً : المصارف العاملة في فلسطين حسب طبيعة النشاط .

منذ قدوم السلطة الفلسطينية في العام 1994 م وحتى العام 2003 ، عمل في فلسطين العديد من المصارف الوطنية والعربية والأجنبية ، وقد تنوعت أشكال هذه البنوك حسب طبيعة النشاط الذي تؤديه ، وعلى هذا الأساس حيث انقسمت البنوك العاملة في فلسطين حسب طبيعة النشاط إلى ثلاثة أنواع وهي : التجارية (التقليدية) ، الإسلامية ، والمتخصصة (التنموية) ، وفيما يلي جدول تفصيلي للمصارف العاملة في فلسطين حسب طبيعة النشاط .

¹ - المصدر : جريدة القدس ، العدد 12400

جدول رقم (4)

سلطة النقد الفلسطينية								
المصارف المتخصصة (التنمية)			المصارف الإسلامية			المصارف التجارية (التقليدية)		
سنة التأسيس	عدد الفروع	اسم البنك	سنة التأسيس	عدد الفروع	اسم البنك	سنة التأسيس	عدد الفروع	اسم البنك
2001	2	المؤسسة المصرفية الفلسطينية *	1995	3	القاهرة عمان - المعاملات الإسلامية	1960	22	فلسطين المحدود
1996	1	الرئيسي للتنمية والائتمان الزراعي **	1995	6	الإسلامي العربي	1994	5	التجاري الفلسطيني
			1997	2	الإسلامي الفلسطيني	1995	7	الاستثماري الفلسطيني
			1998	2	الأقصى الإسلامي	1997	9	القدس للتنمية والاستثمار
						1997	1	العربي الفلسطيني للاستثمار
						1997	4	فلسطين الدولي
						1986	16	القاهرة عمان
						1994	22	العربي
						1994	8	الأردن
						1994	7	العقاري المصري العربي
						1994	3	الأردن والخليج
						1995	5	الأهلي الأردني
						1995	5	الإسكان للتجارة والتمويل
						1995	1	الأردني الكويتي
						1995	1	الإتحاد لادخار والاستثمار
						1998	1	البريطاني للشرق الأوسط H.S.B.C
	3	المجموع 2/مصرف		13	المجموع 4- مصارف		117	المجموع 16/ مصرف

المصدر : التقرير التاسع لسلطة النقد الفلسطينية لعام 2003م

ومن خلال الجدول السابق نلاحظ أن المصارف العاملة في فلسطين انقسمت إلى ثلاثة أنواع وهي :

1- المصارف التجارية : ويعرف المصرف التجاري حسب (قانون المصارف رقم 2 لسنة 2002م ، ص 6)¹ ، بأنه

أي مصرف رخص له بإجراء المعاملات المصرفية في فلسطين وفقاً لأحكام قانون المصارف .و تعتبر البنوك التجارية من

أكثر البنوك العاملة في فلسطين حيث تسيطر على العدد الأكبر منها ، فقد بلغ عددها في العام 2003 م (16) بنكاً

منها (7) بنوك وطنية ، و(8) بنوك عربية ، وبنك (1) أجنبي ، وتعمل هذه البنوك على تقديم التسهيلات الائتمانية

¹ - الوقائع الفلسطينية ، الجريدة الرسمية للسلطة الوطنية الفلسطينية ، التفاصيل في قائمة المراجع .

² - قانون المصارف لسنة 1997 م بشأن سلطة النقد . www.justice.gov .

قصير الأجل ، في صورة تسهيلات مباشرة مثل القروض والجاري مدين ، وتسهيلات غير مباشرة مثل الكفالات ، والاعتمادات المستندية وبطاقات الائتمان (عاشور، 2003، ص41) .

2- المصارف الإسلامية: ويعرف المصرف الإسلامي حسب (قانون المصارف رقم 2 لسنة 2002م ص6)¹

هو أي شركة مساهمة عامة تهدف إلى تجميع المدخرات من الأشخاص الطبيعيين أو الاعتباريين من اجل استخدامها في أوجه التمويل والاستثمار لصالح الفرد والجماعة وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية .

منذ قدوم السلطة الفلسطينية بادرت العديد من الجهات للمساهمة في إنشاء بنوك تعمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية واليوم يعمل في فلسطين حتى نهاية العام 2003م (4) بنوك إسلامية منها (3) بنوك وطنية وعدد فروعها (10) ، وبنك (1) عربي وعدد فروعها (3) ، وأهم ما يميزها عن البنوك التجارية أنها تعمل وفق أحكام الشرع الإسلامي وتنتهج الأساليب الإسلامية في التعامل البنكي ، ومن وسائلها (المراجعة ، المشاركة ، المضاربة وغيرها) .

ولكن من الملاحظ أن نسبة مساهمة البنوك الإسلامية العاملة في فلسطين في التنمية الاقتصادية ، وذلك من خلال الودائع الاستثمارية ، قد شكلت نسبة ضئيلة من إجمالي الودائع في الجهاز المصرفي الفلسطيني ، حيث بلغ متوسطها 3.5% منذ العام 1996 م وحتى العام 2001م مما يلاحظ أنها غير قادرة على المساهمة بشكل كبير في دعم القطاعات الاقتصادية المختلفة ، ويرجع ذلك إلى عدم الاستقرار السياسي في فلسطين وغياب المناخ الاستثماري المناسب لعمل البنوك (المشهراوي، 2004، ص177).

3- المصارف المتخصصة: المصارف المتخصصة هي مؤسسات اجتماعية اقتصادية مالية ، تختص بالتعامل المالي متوسط الأجل ، وطويل الأجل ، وهو موجه ومخصص لتحقيق أغراض معينة ومحددة ، أو فئات محددة ، كخدمة قطاع اقتصادي معين ولا تتجاوز هذا القطاع و من أجل تنمية ورفعة ازدهار هذا القطاع ، ويطلق عليه مصرف التنمية .(عاشور، 2003، ص197).

ويبلغ عدد البنوك المتخصصة العاملة في فلسطين (2) وهما :-

¹ - الوقائع الفلسطينية ، مرجع سابق .

1- بنك التنمية والائتمان الزراعي : وهو بنك مصري وله فرع واحد في غزة ، يعمل على تقديم تسهيلات

ائتمانية للمزارعين للمساهمة في تمويل البذور والمبيدات والأسمدة ، وتقديم تسهيلات لشراء معدات

ومستلزمات ، (الفليت ، 2004 ، ص 38)¹.

2- المؤسسة المصرفية الفلسطينية : وعدد فروعها (2) وتعمل على تنمية الصناعات الصغيرة .

ثالثاً : المصارف العاملة في فلسطين حسب الجنسية .

لقد أولت سلطة النقد الفلسطينية الأهمية الكبيرة لضمان إيصال الخدمة المصرفية إلى كافة التجمعات السكانية في فلسطين عن طريق السماح بزيادة انتشار الفروع في المناطق ذات الكثافة السكانية والمناطق ذات النشاط الاقتصادي، وقد تزايد الطلب على افتتاح العديد من البنوك الجديدة إضافة إلى افتتاح فروع جديدة لبعض البنوك العاملة، ولكن حافظت المصارف على عددها ، حيث بلغت 22 مصرفاً حتى نهاية العام 2003م ما بين وطني وعربي وأجنبي ، في حين وصل عدد الفروع إلى 133 فرع ، منها 95 فرعاً ومكتباً بنسبة 71% تعمل في المحافظات الشمالية ، و38 فرعاً ومكتباً تعمل في المحافظات الجنوبية بنسبة 29% من إجمالي الفروع ، وقد توزعت هذه المصارف تبعاً لجنسيتها حسب (التقرير السنوي التاسع ، لسلطة النقد الفلسطينية ، 2003). كما هو مبين في الجدول التالي :-

¹ - المصدر (أبو حسين ، 2001، ص87) .

جدول رقم (5)

الجهاز المصرفي الفلسطيني حتى 2003م

سلطة النقد الفلسطينية								
المصارف الأجنبية			المصارف العربية			المصارف الفلسطينية		
سنة التأسيس	عدد الفروع	اسم البنك	سنة التأسيس	عدد الفروع	اسم البنك	سنة التأسيس	عدد الفروع	اسم البنك
1998	1	البريطاني للشرق الأوسط H.S.B.C	1986	16	القاهرة عمان	1960	22	فلسطين الحدود
			1995	3	القاهرة عمان - المعاملات الإسلامية	1994	5	التجاري الفلسطيني
			1994	22	العربي	1995	7	الاستثماري الفلسطيني
			1994	8	الأردن	1995	6	الإسلامي العربي
			1994	7	العقاري المصري العربي	1997	9	القدس للتنمية والاستثمار
			1994	3	الأردن والخليج	1997	1	العربي الفلسطيني للاستثمار
			1995	5	الأهلي الأردني	1997	4	فلسطين الدولي
			1995	5	الإسكان للتجارة والتمويل	1997	2	الإسلامي الفلسطيني
			1995	1	الأردن الكويتي	1998	2	الأقصى الإسلامي
			1995	1	الإتحاد للدخار والاستثمار	2001	2	المؤسسة المصرفية الفلسطينية *
			1996	1	الرئيسي للتنمية والائتمان الزراعي **			
	1	المجموع / 1 مصرف		72	المجموع - 11 مصرف		60	المجموع / 10 مصارف

● مؤسسة مصرفية متخصصة * بنك متخصص **

المصدر : التقرير التاسع لسلطة النقد الفلسطينية لعام 2003م

ومن خلال الجدول السابق نلاحظ أن البنوك العاملة في فلسطين توزعت حسب الجنسية إلى ثلاثة أنواع وهي :

● **المصارف الفلسطينية / الوطنية :** وهي البنوك التي أنشأت برأسمال وطني فلسطيني أو منحت ترخيص وفق

القوانين الفلسطينية ، ووصل عددها حتى نهاية العام 2003 م عشرة بنوك ، ولها (60) فرعاً تشكل ما نسبته

(46%) من عدد المصارف و 45% من إجمالي عدد الفروع والمكاتب .

• **المصارف العربية :** وهي البنوك التي أنشأت برأسمال عربي و منحت ترخيصها حسب قوانين البلد الأم وهي

فروع لبنوك عربية ، تمثلت في جنسيتين هما الأردنية والمصرية كما يلي :-

• **البنوك الأردنية :** وصل عدد البنوك الأردنية العاملة في فلسطين حتى نهاية العام 2003 م (9) بنوك هي

(العربي، القاهرة عمان، القاهرة عمان فرع المعاملات الإسلامية، الأردن، الأهلي الأردني، الإسكان

الأردني، الأردن والخليج، الاتحاد للدخار والاستثمار، الأردني الكويتي) ولها (64) فرعاً و تشكل ما

نسبته (41%) من عدد المصارف و 48% من إجمالي الفروع والمكاتب .

• **البنوك المصرية :** وصل عدد البنوك المصرية العاملة في فلسطين حتى نهاية العام 2003 م (بنكان) وهما

(العقاري العربي، البنك الرئيسي للتنمية والاستثمار الزراعي) ولهما (8) فروع تشكل ما نسبته 9% من عدد

المصارف و 6% من إجمالي الفروع والمكاتب .

4- المصارف الأجنبية : وصل عدد البنوك الأجنبية العاملة في فلسطين حتى نهاية العام 2003 م بنك واحد وهو

HSBC (لشرق الأوسط) و له فرع واحد ويشكل ما نسبته 4% من عدد المصارف و 1% من إجمالي عدد الفروع

والمكاتب .

وللعلم : المؤسسة المصرفية الفلسطينية هي مؤسسة مصرفية متخصصة كانت تسمى صندوق التنمية الفلسطيني ، وهي

تجمع ثلاثة مؤسسات تمويلية كانت تعمل أيام الاحتلال . (مقداد ، 2005، ص 4) .¹ وقد منحتها سلطة النقد الفلسطينية

ترخيص للعمل في العام 2001 تحت اسم بنك .

ومن الملاحظ من خلال البيانات السابقة ، أن سلطة النقد الفلسطينية تمكنت من إحداث تغييرات جوهرية

هيكل النظام المصرفي في فلسطين بصورة عامة، وذلك من خلال التطور الملحوظ في عدد البنوك الوطنية وفروعها

بصورة خاصة، من خلال انتهاج سياسة تشجيع نمو البنوك الوطنية، حيث بلغ عدد هذه البنوك (10) بنوك حتى نهاية

عام 2003 ولها (60) فرعاً، مع العلم أنه عند تشكيل سلطة النقد الفلسطينية لم يكن سوى بنكين وطنيين لهما

(14) فرعاً.

¹ - زيارة للموقع www.sis.gov.ps بتاريخ 2005/2/20 لمجلة رؤية

المبحث الثاني

الائتمان المصرفي والضمانات المقبولة

1. مقدمة

تعتبر البنوك من المؤسسات الربحية في المقام الأول ، إلا انه لا يمكن تجاهل دورها على المستوى التنموي والاجتماعي ، فالبنك عندما يمنح تمويلاً ، أو بلغة البنوك حين يقدم تسهيلاً أو يمنح ائتماناً فهو باختصار يقدم هذا التسهيل لعملائه أو زبائنه بناءً على الثقة التي يوليها لهم ، حيث يضع بين أيديهم وتحت تصرفهم جزءاً من إمكانياته المالية من خلال القروض أو غيرها من أشكال الائتمان المختلفة لتمويل أنشطة متعددة في كافة المجالات الاقتصادية .

لهذا فان منح هذه التسهيلات الائتمانية يعد تنازلاً من البنك عن جزء من موارده المالية ، مما يستلزم وضع أطر ونظم وسياسات تحكم ذلك من أجل المحافظة على موارد البنك وضبطها ، وإضفاء عناصر الأمان ، والربحية ، والسيولة على نشاطات البنك المختلفة ، وعليه يتوجب على البنك عند ما يتقدم إليه عميل أن يأخذ هذه القضايا في عين الاعتبار وضمن حساباته . (مجلة البنوك في فلسطين، 1999، ص3).

2. تعريف الائتمان

وطبقاً ل (ارشيد وجودة ، 1999، ص31). عرف الاقتصاديون الائتمان بتعاريف تعددت حسب مضمونها ، فهي تعني باللغة الإنجليزية Credit وهي ناشئة من الكلمة اللاتينية Credo التي تتكون من المصطلحين التاليين :-

- Cred وتعني الثقة باللغة السنسكريتية .
- Do وتعني أضع باللغة اللاتينية .

و بدمج المصطلحين مع بعضهما تعني (أضع الثقة) .

ويقوم الائتمان على أساس الثقة والأمانة ، أي توافر ثقة المعطي من الآخذ ، وهذان العنصران هما الخور الذي ترتكز عليهما عملية الائتمان .

ومن هذا المفهوم يمكن القول أن الائتمان المصرفي يعبر عن الثقة التي يوليها المصرف لشخص ما (طبيعياً/أو معنوياً) ، حين يضع تحت تصرفه مبلغ من النقود لفترة محددة ، بحيث يقوم العميل في نهايتها بالوفاء بالتزاماته (إبر عبدو، 2004، ص11).¹

- ويمكن تعريف الائتمان "بأنه مبادلة قيمة حاضرة بقيمة آجلة" ومثال ذلك المقرض الذي يقدم مبلغاً من المال للمقترض ، فالقيمة الحاضرة هي المبلغ الذي يتسلمه المقترض و يدفعه المقرض ، أما القيمة الآجلة هي الدفعات أو الأقساط عند سداد القرض في الموعد المستقبلي المحدد .(المرجع السابق).

- وفي تعريف آخر لـ (ارشيد و جودة، 1999، ص 94)،² يعرف الائتمان المصرفي بأنه : "عملية بمقتضاها يرتضي البنك مقابل فائدة أو عمولة معينة ، أن يمنح عميلاً بناءً على طلبه سواء حالاً أو بعد وقت تسهيلات في صورة أموال نقدية أو صورة أخرى ، وذلك لتغطية عجز في السيولة لتمكنه من مواصلة نشاطه ، أو إقراض العميل لأغراض استثمارية ، أو تكون في شكل تعهد متمثلة في كفالة البنك للعميل أو تعهد البنك نيابة عن العميل لدى الغير

3. الائتمان المصرفي

بين (الزبيدي ، 2002، ص17) أن الائتمان المصرفي يعتبر من أهم الفعاليات المصرفية حاذبية لإدارة البنوك التجارية والمؤسسات المالية الوسيطة ، ومع ذلك يعتبر من "أكثر الأدوات الاقتصادية حساسية لما له من تأثيرات ضار على مستوى البنك والمؤسسات المالية الوسيطة بل تصل أضراره إلى الاقتصاد الوطني لو لم يحسن استخدامه " ، فعلى مستوى البنك مثلاً يعتبر الائتمان المصرفي الاستثمار الأكثر قسوة على أداره البنك نظراً لما يتحمله من مخاطر متعددة قد تؤدي إلى انهيار البنك ، وهو في ذات الوقت الاستثمار الأكثر حاذبية لإدارة البنك ، حيث من خلاله يحقق البنك الجزء الأكبر من الأرباح ، و بدونَه يفقد البنك دوره كوسيط مالي في تنمية الاقتصاد الوطني .

وحسب (معلا و ظاهر، 1999، ص239). يعتبر قرار منح التسهيلات الائتمانية المباشرة من أخطر القرارات التي تقع مسؤولية اتخاذها على إدارة الائتمان في المصارف ، نظراً لما ينطوي عليه هذا القرار من التزام من جانب المصرف بحول

¹ - المصدر : (عبد الرحيم ، 2002) .

² - المصدر : النجار، 1997م، ص71 .

موجبه جزءاً من أمواله السائلة - النقدية - إلى العملاء - طالبي الائتمان - حيث يتم دفعها لهم نقداً ، ويمثل البنك طرفي المعادلة في العمل المصرفي أو ما يعرف - بمصادر الأموال واستخداماتها - والتي يقوم البنك على أساسها باستقبال ودائع ، ومدخرات الأفراد والمؤسسات ، ثم يقوم بإعادة استثمارها في مجالات الاستخدام الاقتصادية المختلفة ، ولهذا تعتبر التسهيلات الائتمانية إحدى الوسائل التي يتم من خلالها توظيف الأموال المتوفرة لدى البنك والتي يجب أن يخضع قرار منحها لاعتبارات السيولة والربحية والأمان ، لهذا يعتبر قرار منح التسهيلات الائتمانية أحد محددات الأداء المصرفي ومقياساً لمدى كفاءة إدارة الائتمان في إحداث التوازن المطلوب بين مصادر الأموال واستخداماتها .

ومع أن كافة المصارف تولي قرار منح التسهيلات الائتمانية أهمية كبيرة إلا أنها تتفاوت في المدى الذي تصل إليه فيما يتعلق بإجراءات التحليل اللازمة والمطلوبة لترشيد هذا القرار ومن هنا تأتي أهمية هذه الدراسة كمحاولة جادة من الباحث للتعرف على المعايير المختلفة التي تحكم عملية صنع القرارات ومدى اعتماد إدارة الائتمان في المصارف العاملة في فلسطين على التحليل المالي الملائم عند منح التسهيلات الائتمانية ، وصولاً إلى تفعيل دورها في اتخاذ القرار الرشيد المناسب لمنح تلك التسهيلات الائتمانية .

ويعتبر القطاع المصرفي من أهم القطاعات الاقتصادية في الدول المتقدمة والنامية على حد سواء. حيث يقوم هذا القطاع بدور الوساطة المالية بين المستثمرين والمدخرين، كما يقوم بتقديم العديد من الخدمات المالية والمصرفية الأخرى (الحوالات، والاعتمادات، الكفالات...الخ) والتي تساعد إلى حد كبير على تسهيل النشاط الاقتصادي وزيادة كفاءته، ولعل أهم مدخل اقتصادي يقدمه القطاع المصرفي هو الائتمان . فالائتمان مدخل اقتصادي يساهم في العملية الإنتاجية لكافة القطاعات الاقتصادية المختلفة، وطبقاً (كراجة وآخرون ، 2002، ص67-68) فإن الائتمان المصرفي حسب المدة ينقسم إلى :

- ائتمان مصرفي قصير الأجل : يتمثل في القروض التي لا يتجاوز تواريخ استحقاقها سنة واحدة وتكون على

شكل تسهيلات الجاري مدين ، والقروض الموسمية .

- ائتمان مصرفي طويلة الأجل : يتمثل في القروض التي تزيد آجالها عن سنة ، مثل القروض المصرفية الكبيرة ،

وتمويل شراء المعدات .

وُحدث أسعار الائتمان وتقلبها انعكاسات مختلفة على إنتاج وأسعار القطاعات الاقتصادية الأخرى ويؤثر ذلك على المتغيرات الاقتصادية الكلية والنشاط الاقتصادي بشكل عام. لهذا يعتبر القطاع المصرفي من القطاعات الإستراتيجية في الاقتصاد ، وتعتبر السياسات الائتمانية للمصارف من أهم العوامل التي تحدد كمية التسهيلات الائتمانية الممكن تقديمها للعملاء أفراد أو مؤسسات على حد سواء. وقد تؤثر هذه السياسات على المستوى العام للإنفاق الكلي وبالتالي التشغيل والأسعار. وقد تأتي هذه السياسات بشكل لا يتوافق مع الأهداف الاقتصادية العامة للدولة. لذلك تلجأ الدول ومن خلال البنك المركزي إلى تنظيم عمل هذا القطاع بما يتوافق مع أهدافها وتطلعاتها وما يخدم متطلبات التنمية .¹ (www.sis.gov.ps-20/2/2005)

4. أهمية الائتمان المصرفي

- ينظر للائتمان المصرفي من زاويتين كل منهما له أهميته ، فمن الزاوية الأولى ينظر للائتمان من وجهة نظر البنك ، ومن الزاوية الثانية ، ينظر لدور الائتمان وأثره على الاقتصاد الوطني .
- فمن وجهة نظر البنك : يرتبط الائتمان بالاستثمار الذي من خلاله يستطيع البنك التجاري ضمان استمرارية النمو ، وضمان تحقيق الأرباح والأهداف التي يسعى إلى تحقيقها ، ويتم ذلك كون الائتمان المصرفي هو شكل من أشكال الاستثمار في أصول البنك المهمة حيث يتحقق الجزء الأكبر من العوائد .
 - أما على مستوى الاقتصاد الوطني فالائتمان نشاط بالغ الأهمية وله تأثير كبير ، وعليه يتوقف نمو الاقتصاد وارتقاه .

لهذا يعتبر الائتمان المصرفي من أهم مصادر إشباع الحاجات التمويلية للقطاعات الاقتصادية المختلفة ولكن من جانب آخر يعتبر أداة حساسة قد تؤدي إلى حدوث أضرار كبيرة بالاقتصاد إذا لم يحسن استخدامه (الزبيدي 2002، ص 26-27)

2

¹ - الهيئة العامة للاستعلامات

² - المصدر : مصطفى ، 1988، ص 5.

ولابد من الإشارة إلى أن القطاع المصرفي يتفاوت من دولة إلى أخرى ، ويعود ذلك إلى اختلاف درجات النمو ، وبشكل عام تتفاعل أهمية الائتمان المصرفي مع مرحلة النمو والتطور الاقتصادي ، حيث أن الطلب على الائتمان يتحدد حسب حاجات القطاعات الاقتصادية إلى التمويل اللازم.

5. نشأة الائتمان المصرفي

تلعب البنوك التجارية دوراً مهماً في تحسيد هيكلها المالي ، ويبرز دورها في كونها مؤسسة مالية وسيطة ، وتتحدد مسؤوليتها في جلب المدخرات من القطاعات المختلفة ، ومن ثم إعادة توزيعها خلال فترات زمنية وفقاً لسياسة ائتمانية مرسومة وأعراف مصرفية وفقاً لحاجة الاقتصاد . ويتحدد ذلك من خلال توفر فائض لدى قطاعات معينة ، ووجود حاجات لدى قطاعات أخرى ، ويبرز دور البنك بين هذه القطاعات في لعب دور الوسيط المالي بين هذا الفائض وذاك العجز ويمكن ، إبراز هذه العلاقة في الشكل التالي :-



ومن خلال هذه العلاقة يمكن القول أن البنك يضمن تحقيق غايات الثلاثة أطراف التي تشكل هذه العلاقة وهي :-

- **المدخر (المودع)** : والمدخر أو المودع هو من لديه المال أو الفائض سواء كان فرداً أو مؤسسة ويسعى إلى إيداعه في البنك أملاً في تحقيق عائد يتناسب مع حجم المخاطر التي يتعرض لها نتيجة تنازله عن هذا المال مؤقتاً ، وهذا العائد يسمى الفائدة .
- **المقترض (المحتاج)** : والمقترض أو المحتاج هو الذي يتقدم للبنك للحصول على المال الذي يحتاجه لتغطية العجز أو الحاجة لديه وذلك نظير كلفة تسمى الفائدة التي يدفعها للبنك والتي تتناسب وحجم هذا المال والمخاطر التي ترتبط بهذا المال .
- **البنك (الوسيط)** : وهي الجهة الوسيطة بين المودع والمقترض حيث تقرب بين من يتوفر لديه المال وبين من هو في حاجة إليه ، ويتم منحة للعميل تحت ما يسمى التسهيلات الائتمانية.

والفرق بين الفائدة المدفوعة على الودائع وبين الفائدة المحصلة من المقترضين تمثل أرباح وعوائد البنك.

6. وظائف البنك الرئيسية

طبقاً لرشيد .(ارشيد وجودة ، 1999، ص198-203)، تلخص أهم الوظائف الرئيسية للبنك في وظيفتين هما :

- **قبول الودائع .:** ويعتبر البنك مسئول عن استثمار هذه الودائع في المجالات المربحة ، مع ضرورة مراعاة

متطلبات السيولة

- **منح التسهيلات الائتمانية :** ويتم استثمار هذه الودائع عن طريق منح التسهيلات الائتمانية للأفراد

والمؤسسات وفق سياسات مرسومة لتحقيق الأهداف .

وللقيام بهذه الوظائف ينبغي على إدارة البنك مراعاة ثلاث أسس أو عناصر رئيسية عند إقرار السياسة

الائتمانية وهذه الأسس هي :- الربحية ، السيولة ، الأمان . حيث إن إدارة البنك لا تستطيع استثمار كل أموالها في

منح التسهيلات الائتمانية ، من زاوية المحافظة على متطلبات السيولة ، ولا تستطيع الاحتفاظ بكافة الأموال دون

استثمار من زاوية أخرى وهي متطلبات الربحية ، ولهذا يجب على إدارة الائتمان لدى البنك تحقيق التوازن بين

متطلبات الربحية ومتطلبات السيولة مع ضرورة توفر الحد الأدنى من الأمان . وفيما يلي تفصيل لتلك الأسس :-

أ - الربحية - Profitability :-

يسعى البنك لتعظيم القيمة السوقية، من خلال تحقيق أكبر ربح ممكن وأكبر عائد يتحقق للمالكي البنك ، وحيث أن

الربحية هي معيار لمدى كفاءة الإدارة ، وتحقيق الأرباح للبنك ، يجب أن تكون إيرادات البنك أعلى من تكاليفه ،

وتتمثل عوائد البنك في البنود التالية :-

- الفوائد الدائنة على التسهيلات .

- العمولات الدائنة .

- أتعاب الخدمات التي تقدمها البنوك للغير كالاستشارات ودراسات الجدوى .

- فروقات العملات الأجنبية .

- إيرادات أخرى ، مثل إيرادات ليست ناتجة عن عمليات مصرفية كعوائد الاستثمار في الأوراق المالية

أما تكاليف البنك فتمثل في البنود التالية :-

- الفوائد المدينة على ودائع العملاء . - العمولات المدينة .

- المصاريف الإدارية والعمومية .

ب - السيولة - Liquidity :-

سيولة الأصول تعني القدرة على تحويلها إلى نقدية بأقصى سرعة ، وبأقل خسارة ، والسيولة البنكية تعني

قدرة البنك على الوفاء بالتزاماته في مواجهة طلبات سحب المودعين لودائعهم أو مقابلة طلبات الائتمان المختلفة

والسيولة البنكية تعتمد على عدة عوامل من أهمها :

- مدى ثبات الودائع : فكلما كانت نسبة الودائع لأجل إلى إجمالي الودائع أكبر ، كلما شعر البنك

بالاطمئنان ، والعكس . ولكن الواقع المصرفي يبين أن الحسابات الجارية هي أكثر ضماناً حيث أن

أصحاب الودائع يقومون بسحب ودائعهم بمجرد الشعور بأي خطر ناجم عن سوء الأوضاع

الاقتصادية ، بخلاف الحسابات الجارية فتبقى في أغلب الأحوال كما هي .

- قصر مدة التسهيلات الائتمانية : فكلما كانت مدة التسهيلات التي يمنحها البنك للعملاء أقصر كلما

زادت درجة الاطمئنان ، والعكس . ولكن يجب أن نميز بين حجم السحوبات فربما تكون المدة قصيرة

ولكن قيمة التسهيلات كبيرة وهذا يؤثر على حجم السيولة ، ولكن يجب أن نراعي في هذه قصر مدة

السداد وبالتالي تزداد التدفقات النقدية .

ج - الأمان - Security :

تتوفر درجة الأمان من مدى الثقة التي توليها إدارة البنك للعملاء عند منحهم التسهيلات الائتمانية ، وأن

هذه التسهيلات سوف تسدد في الأوقات المحددة ، و عنصر الأمان يتوفر من خلال اتخاذ قرار مبني على دراسة العميل

من عدة نواحي مع ضرورة مراعاة خمسة عناصر رئيسية عند اتخاذ القرار الائتماني المناسب ، وتسمى بالـ (Cs 5)

وهي :-

1. شخصية العميل (Character).
2. رأسمال العميل (Capital).
3. مقدرة العميل على تشغيل رأس المال (Capacity).
4. الأوضاع لاقتصادية (Condition).
5. نوعية الضمانات المقدمة (Collateral).

7. الموقع التنظيمي لدوائر الائتمان المصرفي

في الواقع إن الائتمان المصرفي من الأمور التي تتعلق بالسياسات و الاستراتيجيات للإدارات العليا في البنك ، وبالنظر لخرائط الهيكل التنظيمي للبنوك نجد أن دوائر التسهيلات المصرفية ترتبط مباشرة بالإدارات العليا في جميع المراكز والفروع .ويعود ذلك لطبيعة التسهيلات ، حيث تتطلب السرعة في الأداء ، والضبط المناسب ، حيث المخاطر التي تؤثر على الربحية ، وإن سوء إدارة هذا القسم سيكبد البنك خسائر كبيرة .

ونظراً لأن المعلومات المصرفية غاية في السرية ولا يجوز إطلاع الأقسام الأخرى على تلك المعلومات أو تداولها ، لذلك يتوجب أن تكون في أضيق الحدود وتكون مباشرة بين قسم التسهيلات الائتمانية وإدارة البنك والعميل .

وحسب (ارشيد وجودة ، 1999، ص34-35). يمكن تحديد مهام قسم التسهيلات الائتمانية فيما يلي :-

- استقبال طلبات التسهيلات من العملاء .
- تجميع المعلومات اللازمة عن العملاء وعن نشاطهم وأعمالهم .
- القيام بالزيارات الميدانية للعملاء إذا استدعى الأمر .
- الدراسة التحليلية الدقيقة لطلبات الائتمان .
- تقديم التوصيات اللازمة لمتخذي القرار .
- الاستعداد لمناقشة وجهات النظر والتوصيات مع الإدارة لترشيد القرار .
- تنفيذ كافة الإجراءات الفنية والتنفيذية للحصول على المستندات اللازمة والضمانات المقبولة.
- متابعة العملاء في تسديد التزاماتهم .
- متابعة التسهيلات المتعثرة والتفاوض وعمل التسويات .

8. المواصفات المطلوب توافرها في مسئول الائتمان المصرفية

ولما كانت التسهيلات الائتمانية الجانب الثاني لأعمال البنك بعد قبول الودائع ، فإن المسؤولية تقع على عاتق مسئول التسهيلات حيث الخبرة والكفاءة اللازمة ، والالتزام بتطبيق الإجراءات الفنية السليمة وتوافقها مع تعليمات إدارة البنك والبنك المركزي بخصوص منح التسهيلات ، وتوفير المعلومات المالية اللازمة لإجراء التحليل المالي الضروري ، وعدم إغفال الناحية القانونية . وحسب (ارشيد وجودة ، 1999، ص37-38). يجب أن تتوفر في مسئول التسهيلات مجموعة من الصفات لكي يؤدي عمله بكفاءة واقتدار ،ومن هذه الصفات ما يلي :-

1. الشخصية المقبولة واللباقة في الحديث
2. القدرة والمعرفة في تحليل المعلومات الوصفية والكمية .
3. الخلفية الثقافية الجيدة ومتابعة التطورات الاقتصادية وأوضاع السوق .
4. المعرفة بالأصول ولأعراف المحاسبية ، وتحليل الميزانيات وإعداد التقارير .
5. الإلمام بالجوانب القانونية .
6. أن يكون متعاوناً مع رؤسائه ومرؤوسيه ولديه القدرة على الإقناع والحوار وتقبل الرأي الآخر
7. أن تكون لديه قاعدة عريضة من العلاقات والنشاط الفعلي في السوق .

9. متى يمنح الائتمان ؟.

وطبقاً (لغنيم 1998-97 ، ص 67-68) تعتبر صناعة قرار ائتماني من الصعوبة بمكان ، حيث تمثل سلسلة متكاملة من الحلقات المتداخلة مع بعضها البعض ، وتعتبر هذه السلسلة قوية ومتماسكة كلما كانت هذه السلسلة مترابطة مع بعضها ، وتعتبر لحظة اتخاذ القرار الائتماني من أهم اللحظات ، وتمثل هذه الحلقة العمود الفقري للقرار الائتماني لأنها تغطي مجموعة من المحددات شديدة الحساسية مثل :-

أ. ما هي المخاطر الائتمانية المرتبطة بطلب الشركة طالبة الائتمان .

ب. كيف يمكن مواجهة هذه المخاطر .

ت. ما هي الضوابط الائتمانية التي يتعين أخذها في الاعتبار .

ث. هل يتوافق القرار الائتماني مع السياسة الائتمانية للبنك .

ج. كيفية قياس المخاطر المصاحبة لقرار منح الائتمان .

وقد قسم غنيم مراحل صناعة القرار الائتماني إلى ثلاثة مراحل كما يلي :

1. مرحلة ما قبل اتخاذ القرار وقد بينها على أنهما مرحلة تمهيدية لصناعة القرار الائتماني ، وتفرع عنها مجموعة

من الإجراءات منها :

- النشاط الترويجي للخدمات التي يقدمها البنك .

- الاستعلامات .

- التناول المبدئي لطلب الائتمان .

- التفاوض مع طالب الائتمان على الشروط الأولية .

2. مرحلة اتخاذ القرار الائتماني ، وقد عرفه بأنه مرحلة تخليق القرار الائتماني ، ويتخللها ما يلي :-

- تحديد المخاطر الائتمانية لطلب الائتمان .

- ضوابط مواجهة هذه المخاطر .

- قياس المخاطر الائتمانية .

- تقييم الجدارة الائتمانية .

- صياغة القرار الائتماني .

- اعتماد السلطة المختصة بالقرار الائتماني .

3. مرحلة ما بعد اتخاذ القرار الائتماني ، وقد عرفها الكاتب على أنها مرحلة ترجمة القرار عملياً ، ويتخللها

مجموعة من الإجراءات منها :

- السيطرة على الضمانات .

- استخدام التسهيلات الائتمانية .
- المتابعة المكتبية والميدانية للتسهيلات .
- سداد التسهيلات التي تم منحها

10. العمل المصرفي الفلسطيني والسياسة الائتمانية

لقد عان الفلسطينيون من غياب الوسائط المالية - البنوك - نتيجة إغلاق الاحتلال الإسرائيلي للبنوك العاملة وتجميد أرصدها بعد احتلال الضفة والقطاع في أعقاب حرب حزيران عام 1967 ، وتم السماح للبنوك الإسرائيلية بالعمل في تلك المناطق المحتلة ، حيث كانت تخدم في الدرجة الأولى الاسرائيلين وخاصة سكان المستوطنات في الضفة الغربية وقطاع غزة ، واقتصرت عمل البنوك الإسرائيلية على تقديم الخدمات المصرفية التقليدية ، وكان لا يتعامل مع هذه البنوك إلا من هو مضطر إلى ذلك مثل موظفي الدوائر الحكومية الذين يتسلمون رواتبهم عبر هذه البنوك ، بالإضافة إلى بعض التجار الذين كانوا يتعاملون مع الجانب الآخر .

وحسب (www.sis.gov.ps-20-2-2005) لم تقوم المصارف الإسرائيلية بتقديم التسهيلات المصرفية إلا في أضيق الحدود وفي ظل وجود ضمانات تفوق أضعافاً مضاعفة قيمة التسهيلات الممنوحة ، كما أن الفلسطينيين كانوا لا يتعاملون مع هذه البنوك إلا بجذر شديد ، خاصة فيما يتعلق بالائتمان وذلك خوفاً من إعطاء البنوك الإسرائيلية ذريعة لمصادرة أملاكهم المرهونة كضمانات مقابل هذا الائتمان. لذلك بقي مستوى الائتمان منخفضاً في فلسطين - الضفة والقطاع - ولم يتجاوز في مجمله 1% من الناتج المحلي الإجمالي .)

ورغم سماح سلطات الاحتلال الإسرائيلي - بشروط محكمة - بإعادة افتتاح بنك فلسطين في غزة عام 1981 وبنك القاهرة عمان في الضفة عام 1986، إلا أن هذين البنكين لم ينجحا في تأدية الوظيفة الرئيسية للعمل المصرفي وهي : الوسيط المالي في الاقتصاد الفلسطيني نتيجة للتدخلات المتواصلة التي كانت مفروضة على عملهما ولغياب السلطات التنفيذية والتشريعية ولغياب القضاء وعدم الاستقرار السياسي والأمني ، ومما زاد هذه الأوضاع سوءاً ، عدم وجود بنوك منافسة ، فقد تمتع هذان البنكان بأوضاع احتكارية ساهمت في تدني مستوى الخدمات المصرفية المقدمة وزادت من تكلفتها، إضافة إلى أن هذه الأوضاع الاحتكارية قد قللت من حوافز المنافسة، مما لم يغير من الوضع كثيراً وبقي الائتمان منخفضاً عند نسبة 5.1% من الناتج المحلي الإجمالي.(المرجع السابق).

واستمر تواجد المصارف الإسرائيلية في الأراضي الفلسطينية حتى بداية الانتفاضة الأولى عندما واجهت هذه المصارف رفضاً جماهيرياً قوياً، فأغلقت هذه البنوك مراكزها وفروعها داخل المدن الفلسطينية وانتقلت للعمل على أطرافها مثل منطقة إيرز شمال قطاع غزة وأصبحت لا تعمل بشكل جيد ثم اختفت وتراجعت داخل الكيان الإسرائيلي .

وعلاوة على ذلك ساهمت العمولات الزائدة وفوائد القروض المرتفعة وانخفاض الفوائد على الودائع مع العوامل الأخرى سابقة الذكر في الحد من قدرة الاقتصاد المحلي والقطاعات الاقتصادية المختلفة على النمو، فالائتمان يعتبر مؤشراً للاستثمار الذي هو أحد مسببات الدورات الاقتصادية وأساس البناء الرأسمالي الذي يساهم في توسيع وتوزيع القاعدة الإنتاجية اللازمة لتحقيق التنمية الاقتصادية .

ونتيجة لما سمي بالعملية السلمية وما تلاها من توقيع اتفاقيات اقتصادية وسياسية ثنائية بين كل من حكومة إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية والأردن بعد اتفاقية أوسلو 1993، والتي سمحت بإعادة فتح فروع البنوك

الأردنية وإنشاء بنوك وطنية جديدة، شهد القطاع المصرفي توسعاً كبيراً ، وأنشأت سلطة النقد الفلسطينية، وارتفع عدد البنوك من 8 بنوك و33 فرعاً عام 1994 إلى 22 بنكاً و133 فرعاً حتى نهاية عام 2003م¹.

وعلى الرغم من أنه كان من المفترض أن تقوم هذه البنوك بالمساهمة الفعالة في عملية النمو والتنمية الاقتصادية عن طريق إعادة ضخ المدخرات الوطنية في حلقات الإنفاق والتقليل من حدة ندرة الائتمان — إلا أن ذلك لم يحدث — وبدأت تبرز حول السطح تساؤلات عديدة حول قيام هذه البنوك بحبس المصادر الاقتصادية وتعطيلها بل وإعادة توجيهها لخدمة اقتصاديات أخرى².

أولاً : أنواع الائتمان المصرفي في البنوك التقليدية (التجارية) العاملة في فلسطين

لقد تطورت الخدمات المصرفية ولم تعد تقتصر على الأشكال التقليدية في شكلها المعروف وهي القروض النقدية ، بل تطورت وأخذت أشكال جديدة للائتمان لم تكن معروفة من قبل مثل التمويل التأجيري ، وأصبح استخدام كلمة قروض نادر الاستعمال ، واستبدلت بكلمة ائتمان ، أو تسهيلات ، أو تسهيلات ائتمانية ، وبهذا المعنى تشمل كافة أشكال الائتمان المصرفي المباشر وغير المباشر .

أ- التسهيلات الائتمانية المباشرة :

تعرف التسهيلات الائتمانية المباشرة بأنها الائتمان النقدي المباشر وهو الأكثر شيوعاً في نشاط البنوك التجارية ، وهو من التوظيفات المهمة بل الأكثر أهمية لدى إدارات البنوك التقليدية ، وتتمثل في قيام البنك بمنح مبالغ نقدية مباشرة لطالب الائتمان ليستخدمها في تمويل مشاريعه وعملياته التجارية وغيرها ، وتحدد في عقد مخصص لهذا الغرض ، ويمنح بضمانات محددة حسب التعليمات الصادرة عن إدارة البنك . وهناك أنواع من التسهيلات الائتمانية المباشر تنفرد فيها البنوك التجارية وتتميز فيها عن غيرها من المؤسسات المصرفية الأخرى وهي :-

¹ - التقرير التاسع لسلطة النقد الفلسطينية 2003م.

² - (www.sis.gov.ps-20-2-2005)

1. الجاري مدين - Over draft .

2. القروض والسلفيات - Loans .

3. الكمبيالات المخصوصة .

4. التمويل التأجيري .

1. الجاري مدين - Over draft .

حساب الجاري مدين هو الشكل الرئيسي لأعمال ونشاطات البنوك التجارية التقليدية العاملة في فلسطين ، من خلال تقديم الائتمان النقدي المباشر ، والذي يسميه البعض الاعتماد البسيط ، والجاري مدين يعني في مفهومه البسيط : هو اتفاق بين البنك والعميل يحق للعميل بموجبه سحب أموال نقدية من حسابه (كشف الحساب الجاري) في حدود المبلغ التي تمت الموافقة عليه مع البنك ، في حدود فترة زمنية يتفق على تحديدها ، غالباً ما تكون سنة قابلة للتجديد ، ويحق للبنك احتساب فائدة على كشف هذا الحساب وفقاً لأسعار الفوائد المعتمدة لدى البنك . وللحصول على الموافقة يقوم العميل بتقديم كافة البيانات الضرورية لتوضيح مركزه المالي ، بما فيها الميزانية العمومية وقائمة الدخل ، وقائمة التدفقات النقدية لعدة سنوات سابقة ، وتقديم كافة الضمانات اللازمة لاطمئنان البنك . كما أن الفائدة على الجاري مدين لا تحسب إلا على المبلغ الفعلي المسحوب من الحساب ، ويبدأ احتساب الفائدة من تاريخ كشف الحساب ، وينتهي الاحتساب عند تغطية المبلغ المكشوف (ارشيد وجودة ، 1999، ص114).¹

وطبقاً لـ (مجلة البنوك في فلسطين وبنك القاهرة عمان ، 1999م) ينقسم الجاري مدين إلى عدة أنواع هي :-

- **الجاري مدين الحر** : ويمنح للمقاولين في أضيق الحدود ولغايات تمويل الانحرافات المتوقعة في التدفقات النقدية ، وبما لا يزيد عن 20% من حجم التسهيلات غير المباشرة الممنوحة للمقاول ، ويجب توفر الضمانات المتمثلة في ، ضمانات عقارية أو ضمانات نقدية تغطي سقف الجاري مدين الحر - مضافاً إليها 30% من السقف أو 15 % من الكفالات .

¹ - نقلاً عن مصطفى رشدي شحبة ، الاقتصاد النقدي والمصرفي ، (بيروت ، الدار الجامعية ، 1985، ص 213).

● **الجاري مدين المخصص:** وطبقاً لهذا النوع من الجاري مدين ، يحدد حجم المبلغ بما يعادل أقصى عجز

متوقع في التدفق النقدي للمشروع ، وعلى العميل الالتزام بالسحب في حدود هذا العجز فقط ، ويتم تسديد الحساب تدريجياً ووفقاً للأسس التالية .

- أن لا يزيد الحد الممنوح عن نسبة 10% من إجمالي قيمة العطاء للمقاولين .
- أن لا يزيد مجموع التمويل المباشر للمشروع الواحد في صورة جاري مدين عن 20% من إجمالي حجم المشروع .
- لا يمنح العميل الواحد حساب جاري مدين مخصص لأكثر من ثلاثة مشروعات في وقت واحد ، ما لم تكن هناك مشروعات قربت على الانتهاء ولا يتجاوز المتبقي منها 10% .

● **سلف المقاولين:** وهي نوع آخر شبيهه بالجاري مدين المخصص ويمنح للمقاولين كسلفه لا تتجاوز 20%

- من قيمة العطاء ، بحيث يتم التمويل والصرف من المستخلصات ، ويتم ذلك وفقاً للشروط التالية :
- لا يتم الصرف إلا بعد استلام العميل أمر المباشرة واستلام الموقع فعلياً . وإتمام عملية التنازل العدلي عن إيرادات المشروع لصالح البنك .
- يتم صرف السلفة وفقاً للترتيب التالي :
- 50% عند استلام الموقع .
- 25% عند ورود أول فاتورة .
- 25% عند ورود الفاتورة الثانية .

وترتبط بهذه السلفة ما تسمى بحالة الحق حيث يتم منح التسهيلات على أساس سلامة المشروع وقدرة العميل على السداد حيث يقوم البنك بتمويل المشروع مقابل تنازل العميل عن المستحقات - إيرادات المشروع - ويصبح للبنك بموجب هذا الحق استلام قيمة الدفعات ، كما يلتزم العميل أمام البنك بسلامة تنفيذ المشروع .

ويضاف إلى ذلك الضمانات التالية :- المخازن المغلقة ، المخازن المفتوحة ، تجيير يوالص التأمين على الحياة والموجودات لصالح البنك .

• **تمويل شراء المعدات :** يتم هذا التمويل منفصلاً عن دراسة المشروع ويكون على شكل سلفه أو خصم

سندات إذنيه لمدة 24 شهراً على أن تستوفي الشروط التالية :-

- أن تكون المعدات المنوي شراؤها تتناسب مع طبيعة عمل المقاول .
- توفر جدية الشراء ، أي مساهمة العميل بنسبة لا تقل عن 30% من قيمة هذه المعدات .
- رهن هذه المعدات وتأمينها الشامل لصالح البنك .
- تعهد العميل بعدم إنشاء أي رهونات جديدة عليها .

2. القروض والسلفيات - Loans .

تعتبر القروض والسلفيات البند الثاني من بنود التسهيلات النقدية المباشر وتعتبر من أكثر أنواع الائتمان المصرفي انتشاراً في دول العالم وقد انتشر في فلسطين حديثاً وزاد الطلب عليها ، نتيجة لارتفاع عدد البنوك في العاملة في فلسطين ، وخاصة بعد قدوم السلطة الوطنية الفلسطينية وتوقيع اتفاقيات مدريد وأوسلو في العام 1993م . والقروض تمثل أبسط صورة من صور الائتمان المصرفي ، حيث يلجأ إليها العميل - طالب القرض - من غير التجار أو المقاولين حيث يكون على بينة من قيمة المبلغ المطلوب بخلاف التاجر الذي لا يعرف بالتحديد ما هو المبلغ المطلوب فيلجأ إلى نوع آخر من الائتمان كما تم شرحه سابقاً .

وطبقاً لـ (الزبيدي 2002 ص، 103)¹ ، تأخذ القروض أشكالاً متعددة من الصور منها :-

1. **القروض العادية :** وهي قروض تمتد إلى سنة أو أكثر ، وتسدد على أقساط أو

دفعة واحدة .

2. **القروض المتجددة :** وفي هذا النوع من القروض يكون في صورة كمبيالة تستحق

بعد بضع أشهر ويحق للعميل الحق في تجديد القرض أكثر من مرة خلال فترة معينة

تصل إلى ثلاث سنوات.

¹ - نقلاً عن : (هندي، 1996، ص212، وكذلك Jessup, P, 259).

3. **القروض تحت الطلب** : وهو اتفاق يعطى للعميل الحق في الحصول على قرض

محدد بمبلغ معين خلال فترة محددة .

4. **قروض الحد الأعلى** : وهي قروض متفق على الحد الأقصى لما يمكن أن يقترضه

العميل خلال فترة معينة ، حيث يحق للعميل اقتراض ما يحتاجه مرة أخرى في حالة

سداد القرض أو جزء منه ، بحيث لا يتجاوز الحد الأقصى المتفق عليه .

وقد قامت البنوك العاملة في فلسطين باستحداث أشكال متعددة من القروض أملاً في

جلب أكبر عدد من العملاء ، وعلى سبيل المثال لا الحصر حسب (البنك العربي ،

www.arabbank.ps) ، نذكر بعض أشكال وبرامج القروض الممنوحة لديه .

1. **برامج تقسيط المشتريات** : ويوفر البرنامج إمكانية تقسيط المشتريات من سلع

وخدمات للموظفين الحولة رواتبهم للبنك .

2. **قروض السيارات** : وهذا البرنامج يوفر إمكانية تمويل شراء السيارات الجديدة

والمستعملة .

3. **القروض الشخصية** : يوفر هذا البرنامج قروضاً للموظفين الحولة رواتبهم للبنك (البنك العربي) تصل إلى

20 ضعف الراتب ، بحد أقصى 3000 دينار أردني ، تصل إلى 48 شهراً .

- **برنامج تشطيب /تحسين السكن** : وهذا النوع من القروض يتيح إمكانية ترميم أو تحسين السكن

للمقترض من خلال نوعين من هذه القروض تعرف باسم المؤسسة مثل CD و CHF .

4. **قروض شخصية لأصحاب المهن** : وهذا نوع من القروض جديد يعطي فرصة لمنح قروض لأصحاب المهن

، مثل الأطباء والمهندسين والصيادلة والمحاسبين ،وتصل هذه القروض إلى 30000 دينار أردني ، ومن

الضمانات المطلوبة لمثل هذه القروض ، الكفالة الشخصية ، حجز تأمين نقدي ، رهن مركبات .

و نذكر بعض الشروط العامة للائتمان المصرفي لبعض البنوك التجارية التقليدية العاملة في فلسطين كما هي دون تعليق

كمثال على كيفية احتساب الفائدة والعمولة على القروض حسب العملات المختلفة ، وذلك حسب المصدر :

(1) <http://www.industry.gov.ps/gehaz.arab.htm>

جدول رقم (7)

اسم البنك	الجماليات المؤهلة للإقراض	شروط القروض	الضمان
البنك العربي	تقدم قروض للقطاع التجاري تصل إلى 10 % من القيمة الكلية. قروض تتلاءم مع أغراض المشروعات الكبيرة.	فائدة 9% على القروض بالدينار الأردني +2-3% خدمات إدارية (لمدة أقصاها 15 سنة). فائدة على القروض بالدولار الأمريكي حسب معدلات الفائدة (LIBOR) +2-3% خدمات إدارية (لمدة أقصاها 15 سنة). فائدة 19% على القروض بالشيكل الإسرائيلي +2% عمولة (لمدة أقصاها سستان).	رهن ملكية مسجلة في سجل الأراضي إقراض على أساس السمعة الشخصية و كفلاء . إقراض على أساس ضمان نقدي .
البنك العقاري العربي	المشروعات العقارية، مشروعات أعمال محلية، الصناعات والتجار	فائدة على القروض بالدينار الأردني تبدأ من 9% +2-3% خدمات إدارية، وفائدة 11% على القروض بالدولار الأمريكي	رهن أرض مسجلة في سجل الأراضي تفويض شرعي (سند منظم) وفق القانون المصري
بنك الأردن	مشروعات صناعية وتجارية	فائدة من 9-11% على القروض بالدينار الأردني فائدة 18% على القروض بالشيكل الإسرائيلي	رهن أرض مسجلة في سجل الأراضي إقراض على أساس السمعة الشخصية مع كفلاء، للقروض بالدولار الأمريكي من -- 15.000 20.000 دولار
بنك فلسطين	مشروعات محلية، صغار الصناعات والتجار	فائدة 10% على القروض بالدينار الأردني + 2% خدمات إدارية	رهن أرض مسجلة في سجل الأراضي إقراض على أساس السمعة الشخصية
بنك القاهرة - عمان	مشروعات مشتركة، سياحية، مصانع كبيرة، تجار، مستثمرين من القطاع الخاص، مقاولون، مشروعات أعمال محلية.	فائدة 9% على القروض بالدينار الأردني +3-2% خدمات إدارية . 18% فائدة على القروض بالشيكل الإسرائيلي.	رهن أرض مسجلة في سجل الأراضي إيداع مبلغ يعادل القروض المطلوبة، مخزون.
البنك التجاري الفلسطيني	رجال أعمال محليين، مستثمرين من القطاع الخاص، تجار وصناع قروض قصيرة الأمد للعقارات.	قروض قصيرة الأجل بفائدة 9-12% على الدينار الأردني +4.5% خدمات إدارية. 15-21% فائدة على الشيكل الإسرائيلي.	رهن أرض مسجلة في سجل الأراضي إقراض على أساس السمعة الشخصية
بنك الخليج الأردني	مشروعات محلية، مستثمرين من القطاع الخاص، تجار، مقاولين، ومشروعات صناعية	قروض قصيرة الأجل فقط، 9% فائدة على الدينار الأردني +2% عمولة.	رهن أرض مسجلة في سجل الأراضي إقراض على أساس السمعة الشخصية
بنك الأردن الكويتي	رأس المال العامل، ومشروعات تجارية وصناعية قروض شخصية وقروض إسكان	9% فائدة على الدينار الأردني +3% عمولة وفائدة أقصاها 22% على الشيكل الإسرائيلي تشمل العمولة	رهن أرض مسجلة في سجل الأراضي إقراض على أساس السمعة الشخصية
بنك الاستثمار الفلسطيني	قروض تجارية، عقارات قطاع المقاولات	10% فائدة على القروض بالدينار الأردني + 2% خدمات إدارية.	رهن أرض مسجلة في سجل الأراضي إقراض على أساس السمعة الشخصية
بنك الاتحاد للائحة والاستثمار	رأس المال العامل، قروض للمشروعات التجارية والصناعية ومشروعات ومعامل كبيرة.	9% فائدة على الدينار الأردني و3% خدمات إدارية. 18% فائدة على القروض بالشيكل الإسرائيلي +2-3% خدمات إدارية	رهن أرض مسجلة في سجل الأراضي إقراض على أساس السمعة الشخصية. وضمان نقدي

المصدر : <http://www.industry.gov.ps/gehaz.arab.htm>

¹ موقع وزارة الصناعة الفلسطينية

3. الكمبيالات المخصوصة :

لقد انتشر استخدام هذا النوع من التسهيلات الائتمانية نتيجة لانتشار وشيوع استخدام الأوراق التجارية أو الكمبيالات في المعاملات التجارية ، وتعتبر عملية خصم الكمبيالات أو الأوراق التجارية من قبل البنوك التجارية شكلاً من أشكال الائتمان المصرفي المباشر القصير الأجل .

والكمبيالة أو الورقة التجارية سند قانوني يتعهد بمقتضاها أحد التجار بدفع مبلغ معين إلى تاجر آخر في تاريخ محدد ، وعلى هذا يستطيع البنك التجاري أن يخصم هذه الورقة التجارية للتاجر الذي يحملها مقابل عمولة متفق عليها تمكنه من الحصول على قيمتها قبل حلول أجلها .

وهذا النوع من الائتمان المصرفي قليل الاستعمال في البنوك التجارية التقليدية العاملة في فلسطين .

4. التمويل التأجيري

التمويل التأجيري من التطورات المصرفية الحديثة ، وتمثل تطور قانوني تحقق لشركات الأعمال للحصول على المعدات والموجودات اللازمة دون أن يضطر العميل لدفع كامل القيمة أو الكلفة ، ولهذا يعتبر التمويل التأجيري من الصور الجديدة للائتمان المصرفي المباشر .(الزبيدي،2002،ص115).

والتمويل التأجيري بمفهومه البسيط هو اتفاق بين المؤجر (البنك) والمستأجر (العميل أو شركة الأعمال) على قيام البنك بتأجير العميل أصول معينة بقيمة إيجارية محددة ، تسدد بألية منتظمة ، وتنتهي بتحويل ملكية هذه الأصول المؤجرة إلى المستأجر عندما يسدد العميل كامل الأقساط المستحقة في الوقت المحدد .وفي حالة عدم التزام المستأجر أو امتناعه عن السداد يحق للبنك استرداد الأصول المؤجرة .

ولإعطاء التسهيلات الائتمانية حقها ، يرى الباحث أنه من الضروري إلقاء الضوء على إجمالي توزيع التسهيلات الائتمانية المباشرة المقدمة من المصارف العاملة في فلسطين خلال الفترة (1999-2003) موزعة حسب المحافظات كما يلي :-

جدول رقم (8)

جدول التسهيلات الائتمانية المباشرة الممنوحة من قبل المصارف العاملة في فلسطين خلال الفترة من 1999-2003

----- (المبالغ بالملايين \$)

2003	2002	2001	2000	1999	البيان
التوزيع حسب نوع التسهيلات					
475	417	541	515	436	جاري مدين
581	521	645	756	531	القروض
10	12	35	66	38	سحوبات مصرفية وكمبيالات
6	7	0	0	0	التمويل التأجيري
1072	957	1221	1346	1005	المجموع
حسب التوزيع الجغرافي					
742	704	728	858	733	المحافظات الشمالية
330	253	493	488	272	المحافظات الجنوبية
1072	957	1221	1346	1005	المجموع
حسب نوع العملة					
674	644	811	813	567	دولار أمريكي
147	139	177	219	218	دينار أردني
242	166	226	299	203	شيكل إسرائيلي
9	8	7	15	18	عملات أخرى
1072	957	1221	1346	1005	المجموع

المصدر : (التقرير السنو التاسع لسلطة النقد الفلسطينية لعام 2003)

وبالإطلاع على الجدول السابق نلاحظ أن التسهيلات الائتمانية المباشرة خلال عام 2003م شهدت ارتفاعاً بنسبة

12% وبقيمة 115 مليون دولار قياساً بعام 2002م لتصل إلى 1072 مليون دولار مقارنة بتراجع نسبته 22%

عن عام 2001م، وقد استحوذت المحافظات الشمالية على حوالي 69% من إجمالي التسهيلات وقيمة 742

مليون دولار ، مسجلة تراجع بنحو 4 نقاط مئوية عن النسبة المسجلة في عام 2002 ، وفي المقابل بلغ نصيب

المحافظات الجنوبية حوالي 330 مليون دولار أو ما نسبته 31% من إجمالي التسهيلات ، محققة ارتفاعاً بنحو 4 نقاط مئوية عن النسبة المسجلة في عام 2002م .

ب - التسهيلات الائتمانية الغير مباشرة :

طبقاً لـ (الزبيدي، 2002، ص104) ، يختلف هذا النوع من الائتمان عن الائتمان النقدي المباشر بأنه ائتمان لا يعطى الحق لطالبه استعمال التسهيلات المترتبة عليه استعمالاً مباشراً ، ولا تمثل دين مباشر على العميل تجاه البنك إلا إذا لم يتم العميل بالوفاء بتعهداته والوفاء بالتزاماته . وتمنح التسهيلات الغير مباشرة لتمويل التجارة الخارجية على شكل اعتمادات مستنديه ، و أو للمقاولين للوفاء بالتزامهم ، وفقاً لسقوف محددة ، وقد جرت العادة على تقسيم التسهيلات المصرفية الغير مباشرة إلى عدة أقسام قد شاع استخدامها في معظم بنوك العالم مع الفارق في التقنية المستخدمة من بنك إلى آخر، ومن هذه الأشكال التي شاع استخدامها ما يلي :-

1. الكفالات المصرفية أو خطابات الضمان .

2. والاعتمادات المستندية .

3. القبولات المصرفية .

4. بطاقات الائتمان .

1. الكفالات المصرفية أو خطابات الضمان - Letters Of Guarantee(L/G)

الكفالات المصرفية شكل من أشكال التسهيلات الائتمانية المصرفية ، وهي نشاط مصرفي غاية في الأهمية ، حيث تعتبر هذه الكفالات من أنواع الضمانات التي تقدمها المصارف للآخرين لتلتزم به وتتعهد بتقديم عمل معين بناءً على طلب من عميلها طالب الائتمان . وهي عبارة عن عقد كتابي يتعهد بمقتضاه البنك (مصدر الكفالة) بضمان أحد عملاءه بناءً على طلبه في حدود مبلغ معين ولمدة معينة تجاه طرف ثالث (المستفيد) بموجب التزام ملقى على عاتق العميل المكفول وضماناً للوفاء بالتزاماته تجاه ذلك الطرف . (الزبيدي ، 2002، ص105).¹

¹ - نقلاً عن : (النجار ، 1997، ص131).

ومما سبق نستطيع القول أن للكفالة المصرفية ثلاثة أطراف وهم :-

- المكفول : وهو العميل الذي يتقدم للبنك بطلب إصدار الكفالة .
- المستفيد : وهو الشخص الذي يستفيد من إصدار الكفالة .
- الكفيل : وهو البنك الذي يصدر الكفالة ويتعهد بالوفاء بالتزامات عميله تجاه المستفيد.

و الكفالات المصرفية أنواع تختلف حسب طبيعة نشاط العميل فمنها على سبيل المثال :

1- **الكفالات النقدية** : وتسمى كفالات الدفع وهي كفالات يصدرها البنك لصالح عميل معين (المستفيد) ، تتعهد

بموجبه بدفع قيمة معينة في تاريخ معين ، أو في حالة عدم التزام عميلها بالوفاء بتاريخ الاستحقاق المعين .

2- **كفالات دخول العطاء** : وتسمى حسب (ارشيد و جودة 1999، ص121) بخطاب الضمان الابتدائي ، وهذا النوع من

الكفالات يطلب من المقاولين عند شروعهم في دخول مناقصة لتنفيذ مشروع معين تعلن عنه جهة رسمية أو

مؤسسات خاصة ، ويقدم هذا الضمان مع ظرف المناقصة لتطمئن تلك الدوائر والمؤسسات لجدية هذا المقاول ،

وعدم انسحابه منها ،وقد جرت العادة على أن تكون قيمة الكفالة بنسبة 5% من قيمة العطاء ، وفي حالة رسو

العطاء على هذا المقاول ولم يقبل بالتنفيذ لسوء تقديره للأسعار مثلاً عندها تقدم الكفالة للبنك المصدر لها لتسليها

وتحميله بكافة الخسائر المترتبة عليه حتى ترسية العطاء على مقاول آخر .

3- **كفالات الدفعة المقدمة** : عندما يرسو عطاء معين على مقاول معين يقوم الممول بتسليم المقاول دفعة مقدمة من

قيمة العقد (قيمة المشروع) وليطمئن الممول من عدم هرب ومماطلة المقاول بالتنفيذ يطلب منه كفالة تسمى

كفالة دفعة مقدمة ، يتم خصم قيمتها من قيمة المستخلصات المقدمة للمشروع حسب نسبة الإنجاز.

4- **كفالات حسن التنفيذ** : وتسمى كذلك كفالات حسن الأداء ، وهذا النوع من الكفالات تطلب من المقاول

عندما يتم ترسية العطاء عليه ، وتكون مدة هذه الكفالة هي مدة تنفيذ العقد حتى الانتهاء من التنفيذ وقد جرت

العادة على أن تكون قيمة هذه الكفالة بنسبة 10% من قيمة العطاء (المشروع) ، وتطلب هذه الكفالة من

المقاول حتى يطمئن الممول بأن المقاول يلتزم بتنفيذ المشروع حسب بنود العقد وحسب جدول الكميات .

5- **كفالات الصيانة** : يشترط الممول على المقاول بعد إكمال تنفيذ المشروع تقديم كفالة تسمى كفالة الصيانة ،

حيث يلتزم المقاول بمتابعة أعمال الصيانة على المشروع المنفذ لمدة معينة وقد جرت العادة على أن تكون هذه المدة

سنة من تاريخ تسليم المشروع ، ونسبة 5% من قيمة المشروع .

6- **الكفالات الجمركية** : وهذا النوع من الكفالات تمكن المستورد من تأجيل سداد الضرائب والرسوم والجمارك ،

وتضمن هذه الكفالة تنفيذ المكفول التزاماته تجاه الجهات الحكومية ، وتعتبر هذه الكفالة كفالة دفع حسب (

الزبيدي 2002، ص107).¹

2. الاعتمادات المستندية – Letter Of Credit (L/C)

الاعتماد المستندي هو تعهد صادر عن البنك بناءً على طلب العميل بدفع مبلغ معين مقابل استلام مستندات شحن

البضاعة . ويعتبر الاعتماد المستندي من أكثر أنواع الائتمان المصرفي غير المباشر شيوعاً والذي تمارسه الاقتصاديات

المعاصرة ، نظراً للدور المتعاظم لحركة التجارة الدولية ، والاعتماد المستندي شكل من أشكال تنظيم علاقات الأطراف

الدولية المتعاقدة.

والاعتماد المستندي تصرف قانوني وتعهد من البنك التجاري بناءً على طلب عميلة (طالب الائتمان ، فاتح الاعتماد)

يتعهد بموجبه بدفع مبلغ معين وهو قيمة الاعتماد المتفق عليه إلى جهة معلومة (المستفيد من الاعتماد) مقابل تقديم

مستندات معينة تتطابق مع الشروط والأوصاف التي تم الاتفاق عليها . وعليه طبقاً ل (الزبيدي ، 2002، ص108). يمكن

حصر أطراف الاعتماد في الأطراف الثلاثة التالية :-

• طالب الائتمان (المستورد) : وهو الذي يطلب فتح الاعتماد .

• البنك : وهو الذي يفتح الاعتماد .

• المصدر (المستفيد) : وهو الذي يستفيد من الاعتماد

ونذكر من أنواع الاعتمادات المستندية طبقاً (الزبيدي ، 2002، 110-112) ما يلي :-

¹ - نقلاً عن : النجار ، 1997، ص131.

² - نقلاً عن : النجار ، 1993، ص135، 138.

1- **الاعتماد القابل للإلغاء** : بموجب هذا النوع من الاعتمادات يحق للبنك أو العميل إلغائه أو تعديل بنوده طالما أن البضاعة لم تشحن .

2- **الاعتماد الغير قابل للإلغاء** : بموجب هذا النوع من الاعتمادات لا يحق لأي طرف من أطراف الاعتماد إلغائه أو تعديل بنوده ، وبالتالي يترتب عليه التزاماً أصلياً في ذمة البنك ، وهذا النوع من أكثر الأنواع شيوعاً في التعامل المصرفي .

3- **الاعتماد المعزز** : وهو الذي يتضمن تعهداً من البنك المراسل في الخارج بسداد قيمة الاعتماد للمستفيد ، وهو ضمان آخر حيث يوجد البنك المعزز في بلد المستفيد .

4- **الاعتماد الدوار** : وهو اعتماد يتجدد بصورة دورية نظراً لأن العميل يقوم باستيراد كميات كبيرة وبشكل دوري ودائم ، ويتم استخدام هذا النوع من الاعتمادات بدلاً من فتح اعتماد لكل صفقة .

ولإعطاء الكفالات والاعتمادات حقها من التوضيح ، يرى الباحث ضرورة إلقاء الضوء على الضمانات المطلوبة للموافقة على منح العميل الكفالات والاعتمادات في البنوك العاملة في فلسطين :

طبقاً (مخلة البنوك في فلسطين وبنك القاهرة عمان ،1999، ص8) ، فإنه بالإضافة إلى الضمانات العقارية والعينية التي تم ذكرها سابقاً ، والتي تغطي حد الجاري مدين الحر بنسبة 130% + 15% من إجمالي سقف الكفالات ، تطلب الضمانات التالية :-

- تأمين نقدي على الكفالات الصادرة بواقع 25% كحد أدنى .
- تحويل عدلي - بموجب وكالة عدلية غير قابلة للنقض - لعائدات المشروع الممول ، ويمكن في حالات معينة وموافقة إدارية الاكتفاء بكتاب تعهد بتحويل مستحقات المشروع إلى البنك من جهات الإسناد .
- ومن الشروط الواجب تنفيذها لفتح اعتماد مستندي بالإطلاع أو مؤجل الدفع طبقاً لـ (دليل تنظيم عقود التسهيلات فلسطين ، للمحامي جمال ملوح ، بنك القاهرة عمان) ، أن يوقع العميل على سند الشروط العامة في فتح والاعتمادات المستندية ، وسند الشروط العامة للسحوبات المقبولة / المكفولة .

3. القبولات المصرفية

القبولات المصرفية شكل من أشكال الائتمان المصرفي الذي تقدمه البنوك التجارية ، وبموجبه يقوم طالب الائتمان بإصدار سحب زمني على أحد البنوك التجارية التي يتعامل معها ، ويتعهد البنك بدفع مبلغ السحب في تاريخ الاستحقاق ، وهذا النوع من الائتمان قليل الاستعمال في البنوك العاملة في فلسطين .

4. بطاقات الائتمان - Credit cards

تعتبر بطاقات الائتمان الشكل المتطور للائتمان المصرفي ، وقد انتشر في السنوات الأخيرة بشكل كبير ، حتى في الاقتصاديات النامية ، وهذا النوع من الائتمان تنفرد به المصارف التجارية التقليدية مع بعض المحاولات من قبل المصارف الإسلامية .

وبطاقة الائتمان هي بطاقة بلاستيكية تحمل شريط ممغنط يحتوي على كافة التفاصيل عن العميل حامل البطاقة وعلى السقف المحدد للسحب .

وبموجب هذه البطاقة الائتمانية فإن لحاملها الحق في التعامل مع العديد من المحلات التجارية المتعاقدة مع البنك لتسديد قيمة مشترياته ، على أن يقوم العميل بسداد قيمة مشترياته إلى البنك خلال 25 يوم من تاريخ استلامه لفاتورة الشراء ، ولا يدفع العميل فوائد للبنك على هذه الخدمة باستثناء رسوم إصدار البطاقة والعمولة السنوية و1.5% فائدة فقط عن الرصيد المتبقي بدون سداد شهرياً .

ثانياً : أساليب الاستثمار الرئيسية في المصارف الإسلامية العاملة في فلسطين

تختلف السياسة الائتمانية لدى المصارف الإسلامية عنها عن المصارف التجارية التقليدية والتي تم الإشارة إليها فيما سبق ، وحيث أن المصارف الإسلامية تعمل حسب قوانينها وأنظمتها الداخلية وفق الشرع الإسلامي بعيداً عن التعامل المصرفي التقليدي الربوي ، فقد حدد المصرف الإسلامي عدد من الصيغ والأساليب التمويلية والاستثمارية ، مثل المراجعة ، الإجارة ، المضاربة ، المشاركة ، المزارعة ، بيع السلم ، والاستصناع ، وغيرها من الأساليب التي

سيتم إعطاء صورة مبسطة عنها ، والتي سيتم مناقشتها من وجهة نظر الممول ، أي متخذ القرار في المصرف الإسلامي ومن هذه الأساليب ما يلي :

1. بيع المراجعة للواعد بالشراء :

ذكر (شويدح، 2002، ص87-88) أن من أنواع البيوع في الفقه الإسلامي ما يُعرف باسم بيع الأمانة وهو البيع الذي يحدد فيه البائع الثمن بمثل رأس المال أو أزيد منه أو أنقص. وبيع الأمانة ينقسم إلى خمسة أقسام هي: المراجعة ، التولية ، الإشارك ، الوضعية ، الاسترسال . وما يهمنا في هذا المجال هو بيع المراجعة ، فالمراجعة: وهي بيع السلعة بمثل الثمن الأول وزيادة ربح معين، فإذا اشترى البائع السلعة بألف دينار مثلاً واتفق معه المشتري أن يربحها فيها مائة فهذا بيع مراجعة.

* تعريف المراجعة

المراجعة لغةً: مصدر من الربح وهو الزيادة أو النماء في التجارة.

أما المراجعة شرعاً: فإن للفقهاء عدة تعريفات لها تؤدي في النهاية إلى معنى واحد نختار منها على سبيل المثال التعريف التالي: "بيع بمثل الثمن الأول مع زيادة ربح" (الرجع السابق).

* دليل مشروعيتها:

ذكر (شويدح، 2002، ص88-89) أن المراجعة بيع من البيوع المشروعة ولكنها تتميز بخاصية الأمانة وهي مشروعة بالكتاب والسنة والإجماع.

جاءت النصوص في كتاب الله بأحكام عامة تدل على مشروعية البيع والمراجعة بيع من البيوع، ومن هذه النصوص:

1. قال الله {وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ} "البقرة:275".
2. قال الله تعالى {لَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَنْ تَبْتَغُوا فَضْلاً مِنْ رَبِّكُمْ} "البقرة:198".

وكون المراجعة أسلوب من أساليب التمويل في البنوك الإسلامية ، فان البنك الإسلامي يقوم ببيع السلعة بمثل الثمن الأول الذي اشتراها - وهو هنا يمثل دور (البائع) - بما مع زيادة ربح معلوم متفق عليه .ويقوم البنك الإسلامي بشراء السلعة حسب المواصفات التي يطلبها العميل ، ثم إعادة بيعها مربحة للواعد بالشراء ، بالثمن الأول زائد التكلفة وهامش الربح المتفق عليه مسبقاً..

وتعتبر المراجعة من أساليب التمويل الإسلامية المعمول بها في البنوك الإسلامية العاملة في قطاع غزة ، وفي زيارة (لبنك الإسلامي الفلسطيني بتاريخ 2005/3/16 ومقابلة (مدير دائرة التمويل والاستثمار) ، أشار بأن المراجعة تكاد تكون هي الأسلوب شبه الوحيد المتبع في البنوك العاملة في فلسطين ، وفي سؤالنا له عن أسعار بيع المراجعة أفاد بأن البنك الإسلامي الفلسطيني يتقاضى أرباح تختلف باختلاف المدة فكلما زادت المدة ارتفعت نسبة الأرباح كما يلي:-

- السنة الأولى ----- 7.5%.
- السنة الثانية ----- 13%.
- السنة الثالثة ----- 19.5%.
- السنة الرابعة ----- 25 % .
- السنة الخامسة ----- 30.5 % .
- السنة السادسة ----- 36%.
- السنة السابعة ----- 41.5 % .

وللمراجعة مزايا عديدة ، لا بد هنا من الإشارة إلى أن من أهم مزايا المراجعة أن مخاطرها بالنسبة للممول (البنك) قليلة جداً مقارنة بغيرها من أساليب التمويل الأخرى ، حيث أن البنك لا يكون مسئول عن السلعة إلا لفترة محدودة جداً وهي الفترة التي تقع بين الشراء وإعادة البيع للأمر بالشراء (العميل).

2. سياسة التمويل بالبيع التأجيري (الإجارة التمليلية)

الإجارة التمليلية : يقصد للإجارة التمليلية قيام المصرف بشراء وامتلاك الأصل الثابت مثل المعدات ، ثم القيام بتأجيرها لمدة محددة باجر محدد وبعد انتهاء المدة يقوم المصرف بنقل ملكية الأصل للمستأجر بسعر رمزي أو هبة .(عاشور 2002، ص245).

والإجارة : عقد إيجار مع وعد بالبيع. مبلغ يدفعه المستأجر في نهاية مدة الإيجار بعد سداد كامل الأقساط الإيجارية المتفق عليها. حيث يقوم البنك بشراء أصول معينة استجابة لطلب مؤكد وموثق من العميل بتملك ذلك الأصل ، وتسمى الإجارة المنتهية بالتمليك ، وفي المراجعة تنتقل ملكية السلعة للعميل مباشرة ، بمجرد توقيع العقد ، أما في البيع التأجيري لا تنتقل ملكية السلعة للعميل إلا بعد سداد كامل المبلغ الذي تم شراء السلعة على أساسه ، وهناك صورتان للبيع التأجيري :

الأولى : أن لا تنتقل ملكية السلعة للعميل (المشتري) إلا بعد سداد كامل الثمن .
ثانياً : أن تنتقل ملكية السلعة للعميل (المشتري) تدريجياً ، أي كلما دفع قسط انتقل إليه جزء من الملكية .
وللبيع التأجيري مزايا عديدة ، نذكر منها : إن بقاء ملكية السلعة في يد البنك (الممول) حتى تمام سداد الثمن يعتبر من أقوى الضمانات ، بل يكون دافعاً للعميل كي يسدد ما عليه للبنك دون تأخير¹ .
ورداً على استفسارنا عن أسعار البيع التأجيري ، أفاد البنك بأنه يتقاضى عن كل سنة نسبة مئوية 5.5% من قيمة العقد.

3. الإجارة التشغيلية :

يقوم البنك الإسلامي باقتناء موجودات وأصول مختلفة ، ويتولى إيجارها إلى الجهات التي ترغب في استئجارها وتشغيلها في خلال مدة محددة ، ومبلغ إيجاري يتفق عليه بدل اقتنائه بمبلغ باهظة ، ويستخدم هذا الأسلوب في الموجودات والأصول ذات القيم المرتفعة التي تتطلب مبالغ كبيرة لامتلاكها أو الوقت الطويل اللازم لإنتاجها ، ومثال ذلك السفن والطائرات والأجهزة والمعدات الالكترونية المتطورة ، وكذلك المعدات الصناعية والزراعية ووسائل النقل والمواصلات .

¹ - دليل الخدمات المصرفية ، البنك الإسلامي الفلسطيني، ص 13.

4. سياسة التمويل بالمضاربة :

المضاربة : عقد يتلاقى بموجبه أصحاب المال (البنك) وأصحاب الخبرة (العملاء المختصون) بحيث يقدم البنك المال ويقدم صاحب الخبرة /الفني خبرته بهدف تحقيق الربح الذي يقسم بينهما بنسب متفق عليها .(دليل الخدمات المصرفية ،البنك الإسلامي الفلسطيني،ص14)،

والمضاربة اسم مشتق من الضرب في الأرض بمعنى السير فيها ، وتسمى أيضا قراضاً .

والمضاربة في الاصطلاح "عقد على شركة في الربح بمال من أحد الجانبين وعمل من الآخر " (بنك دبي الإسلامي ،ص6). وعن سؤالنا عن مدى استخدام هذا الأسلوب في المصارف العاملة في فلسطين ، تبين أنه لا يوجد في فلسطين مصارف تتعامل بهذا الأسلوب ، باستثناء بعض المحاولات من قبل البنك العربي الإسلامي في رام الله .

5. بيع الأجل :

وهي بيع البنك (البائع) السلعة المباعة إلى المشتري وتسليمها إليه فوراً، على أن يدفع ثمنها في أجل محدد أو بأقساط بزيادة في الثمن .وطبقاً لـ (عاشور ،2002،ص214) يأخذ بيع الأجل عدة صور منها :

أ - **حالة اختلاف الثمن ومدة السداد :** وفي هذه الحالة يكون الثمن الآجل مساوياً للثمن النقدي ، أو زائداً عنه ، يزيد الثمن بزيادة الأجل ، يدفع الثمن الآجل دفعة واحدة أو يقسط على دفعات.

ب - **حالة المساومة والأمانة :** يمكن أن يتم بيع الأجل مساومة دون إلزام البائع ببيان السعر الأصلي ، ويمكن أن يتم بيع الأجل على الأمانة ، وهنا يجب توضيح التكلفة الأصلية .

وهذا النوع من الأساليب الإسلامية مازال غير مطبق في البنوك الإسلامية العاملة في فلسطين.

ويشير الباحث هنا إلى أنه بالإضافة إلى أساليب الاستثمار السابق ذكرها ، يوجد عدد من الأساليب ولكن ليس لها وجود عملي على أرض الواقع في فلسطين ، نذكر منها على سبيل المثال فقط بيع السلم ، بيع الاستصناع ، المشاركة الدائمة ، المشاركة المتناقصة ، المزارعة ، بيع التوريد (الاستجلاب) .

وقد حدد (بنك القاهرة عمان) — المعاملات الإسلامية أساليب للاستثمار لا تختلف كثيراً عن الأساليب التي حددها

البنك الإسلامي الفلسطيني نذكر منها ما يلي :-

أ - المراجعة والمراجعة للآمر بالشراء. ب - المشاركة والمشاركة المنتهية بالتمليك.

ت - المضاربة (القراض). ث - الحفاظ المالية.

ج - الصناديق الاستثمارية. ح - سندات المقارضة.

خ - المزارعة والمغارسة والمساواة. د - الإجارة والإجارة المنتهية بالتمليك.

ذ - السلم والاستصناع والمقاولة.

بالإضافة إلى الأساليب الاستثمارية التي تم ذكرها ، هناك العديد من الخدمات الأخرى التي يقدمها البنك الإسلامي

نذكر منها :-

أ - الخدمات المتعلقة بالعقارات بيعها وشراءها وتأجيرها وصيانتها، بالنيابة .

ب - تصفية التركات ، وتنفيذ الوصايا مع الجهات ذات العلاقة.

ت - تقديم الاستشارات لاستثمار الأموال .

ث - تأجير الصناديق الحديدية لحفظ المقتنيات والمستندات الهامة .

ج - القرض الحسن : يخصص البنك جزءاً من أمواله وأرباحه أو زكاة ماله وصدقات المتعاملين معه لإنشاء صندوق

للقرض الحسن بتفويض من المساهمين والمودعين.

ح - التأمين الإسلامي: وهو البديل الشرعي للتأمين التجاري ، حيث يكتب فيه المستأمنون دون سواهم ، لأداء

التعويض المستحق لمن يصيبه الخطر ، شريطة أن ترد الزيادة عن التعويضات للمشتركين ، وإذا نقصت التزم

الأعضاء بتغطية العجز.

خ - الزكاة : ينشأ البنك صندوقاً للزكاة بموجب نظام خاص وميزانية خاصة ، ويدار بشكل مستقل ، عن ميزانية

البنك لتقديم هذه الخدمة نيابة عن المساهمين والمتعاملين.

11. تعليمات سلطة النقد الفلسطينية بشأن الائتمان المصرفي

منذ استلام سلطة النقد الفلسطينية لزام الأمر في إدارة دفة العمل المصرفي في فلسطين ، وجهت مجموعة من التعليمات من شأنها تنظيم العمل المصرفي في فلسطين ، نذكر من هذه التعليمات ما يلي :

أ. التسهيلات بضمان شيكات¹ : وجه هذا التعميم للبنوك العاملة في فلسطين وشمل عدد من التعليمات نذكر منها:

- يتمتع البنك عن دفع قيمة الشيكات المسحوبة على بنك آخر أو احتساب مبالغها لصالح مقدميها إلا بعد تحصيلها .
- يحذر على جميع البنوك منح تسهيلات ائتمانية سواء مباشرة أو غير مباشرة بضمان الشيكات برسم التحصيل إلا بعد التحقق من تحصيلها .

ب. مخصص الديون المشكوك في تحصيلها² : صدر هذا التعميم للبنوك العاملة في فلسطين ليتم مراعاتها بدقة ، نذكر من هذه التعليمات ما يلي :-

جدول رقم (9)

نموذج احتساب المخصصات الخاصة

الرقم	فترة التصنيف	نسبة مخصص الديون المشكوك فيها
2	التسهيلات دون النموذجية وتشمل التسهيلات التي مضى على موعد استحقاقها من 91 يوم - 180 يوم	20%
3	التسهيلات المشكوك في تحصيلها وتشمل التسهيلات التي مضى على موعد استحقاقها 181 يوم - 360 يوم	50%
4	التسهيلات المصنفة كخسائر وتشمل التسهيلات التي مضى على موعد استحقاقها 361 يوم فأكثر	100%

¹ تعميم رقم (16/أ-2د-97) سلطة النقد الفلسطينية

2 - تعميم رقم (93-4-2001) ، بتاريخ 2001/7/22 ، سلطة النقد الفلسطينية ..

ت. الحسابات المكشوفة¹: نذكر من هذا التعميم ما يلي :

- لا يتجاوز مبلغ السحب على المكشوف 12/1 من حجم نشاط العميل السنوي .
- عملية السحب على المكشوف هي عملية عارضة وقصيرة الأجل .
- ث. على البنوك إعلام سلطة النقد الفلسطينية كل ثلاثة أشهر بمبلغ التسهيلات الممنوحة إلى عملائها . (التعميم السابق) .
- ج. تركيز المخاطر²: نذكر من هذا التعميم ما يختص بالتسهيلات الائتمانية فيما يختص بتركيز المخاطر :
 - ألا تتعدى التسهيلات الممنوحة للعميل الواحد ما نسبته 10% من قاعدة رأس مال البنك ، ويمكن رفع هذه النسبة إلى 15 % بعد إبلاغ سلطة النقد .
 - ألا يتعدى مجموع التسهيلات التي يتجاوز نسبتها 10% من قاعدة رأس مال البنك ضعف قاعدة رأس المال .
 - ألا يتجاوز مبلغ التسهيلات الممنوحة للأشخاص (طبيعيين أو معنويين) ذوي الصلة بالبنك 20% من قاعدة رأس مال البنك .
- ح. حفاظاً على أموال المودعين³: صدر هذا التعميم بتاريخ 2000/12/23 وبموجبه :
 - يمنع إعطاء أي تسهيلات أو قروض أو تمويل و/أو استثمار مباشر أو غير مباشر من أي نوع كان للعملاء المقيمون في الأراضي الفلسطينية المسجلة لعام 1967 ، أو إعداد أي تسهيلات أو قروض و/أو استثمار مباشر ، أو غير مباشر خارج حدود هذه الأراضي بدون الموافقة الخطية المسبقة من سلطة النقد .
 - يقدم كل بنك كشفاً يتضمن كافة التسهيلات والقروض والاستثمارات والتمويلات الممنوحة لغير المقيمين ، أو خارج حدود الأراضي الفلسطينية المحتلة عام 1967 حتى تاريخه .
 - يمنع تقديم أي تسهيلات لأغراض شراء و/أو بيع الأوراق المالية بأنواعها (أسهم أو سندات و/أو المشتقات) ، والاحتفاظ بهذه الأوراق المالية لضمان تلك التسهيلات و/أو القروض ، كما يمنع تقديم أي تسهيلات أو جمع

1 - تعميم رقم (19 - 97/4) سلطة النقد الفلسطينية .

2 - تعميم رقم (20 - د 97/4) سلطة النقد الفلسطينية .

3 - تعميم رقم (86) بتاريخ 2000/12/23 سلطة النقد الفلسطينية .

إي ودائع لأغراض المضاربة على الأسهم أو السندات ، أو أي أوراق مالية لأخرى في فلسطين المحتلة لعام 1967 أو خارجها .

- يمنع شراء أسهم أو سندات أو أي أوراق مالية أخرى صادرة عن مؤسسات غير فلسطينية (غير مسجلة لدى مراقب الشركات في فلسطين وفق الأصول) ، أو صادرة عن مؤسسات خارج حدود الأراضي الفلسطينية المحتلة لعام 1967 بدون الموافقة الخطية المسبقة من سلطة النقد .
- يقدم كل بنك كشفاً يتضمن كافة الأسهم والسندات والأوراق المالية الأخرى ، الصادرة عن مؤسسات خارج حدود الأراضي الفلسطينية المحتلة لعام 1967 بدون الموافقة الخطية المسبقة من سلطة النقد والتي يتم الاستثمار بها حتى تاريخه .

12. مفهوم الضمان المصرفي

عندما يكون مطلوباً من إدارة الائتمان اتخاذ قرار بالمنح ، فإنها تكون قد قامت بدراسة العديد من العناصر الهامة لتحليل الائتمان ، وتكون الضمانات آخر شيء تفكر فيه ، وهذا لا يعني أنها تغفل التفكير في الضمانات ، ولكنه مطلوب منها في الدرجة الأولى دراسة اعتبارات أكثر أهمية من الضمانات مثل شخصية العميل ، سمعته التجارية قيمة التسهيلات المطلوبة ، وعلى هذا فالضمانات شيء مكمل للتحقق من سلامة الائتمان ، فعلى سبيل المثال الضمانات الجيدة لا تبرر منح تسهيلات لمشروع فاشل بحجة أن البنك استوفى كامل الضمانات من الدرجة الأولى .

وكثيراً من الأحيان تجد أن البنك لا يطلب من عملائه المصنفين من وجهة نظر البنك من الدرجة الأولى ، حيث هم أهلاً للثقة والأمانة ، باستيفاء الضمانات ، بل يكتفي بسمعته التجارية الطيبة ، وحسن سير أعمالهم ، حيث يمثل اسم هذا العميل ضماناً كافياً . (ارشيد وجودة ، 1999، ص64-65).

ولكن جرت العادة المصرفية على الطلب من العميل بتقديم الضمانات باعتبارها صمام الأمان في الحالات الغير متوقعة لعدم مقدرة العميل على السداد ، لذلك يمكن القول أن الضمانات هي بمثابة حاجز ضد المخاطر في حالة عدم كفاية

إيرادات العميل المقترض من استرداد الأموال المقترضة ، لهذا السبب يرى البنك ضرورة الحصول على الضمانات ليربح نفسه من القلق الذي يسببه تعثر العميل المقترض .

أ - الاعتبارات المطلوبة في الضمانات :

يتعين على البنك أخذ مجموعة من الاعتبارات عند قبول ضمانات معينة لمنح تسهيلات معينة ، ومن هذه الاعتبارات حسب (ارشيد و جودة 1999، ص65) .

1 - التقدير : يكون مطلوباً من مسئول التسهيلات حسن تقدير قيمة الضمانات المقدمة من العميل حتى لو استلزم الأمر الاستعانة بخبير في هذا المجال .

2 - التسويق : يجب الأخذ في الحسبان عند قبول الضمانات ، إمكانية تسويقها وبيعها بسهولة.

3 - استقرار القيمة : عند قبول الضمانات ، يتوجب مراعاة التضخم وتقلبات الأسعار ومدة التسهيلات ، وأن يراعى عدم تعرضها لانخفاض القيمة ، أو تعرضها للتلف بمرور الوقت .

4 - إمكانية نقل ملكيتها بسهولة وبشكل قانوني .

ب - أنواع الضمانات المقبولة من جانب المصارف

تتنوع الضمانات من مصرف إلى مصرف تبعاً للظروف الاقتصادية السائدة ، والسمعة التجارية وقيمة التسهيلات نفسها ، ولكن هناك عدد من الضمانات شاع استعمالها لدى جميع المصارف التقليدية والإسلامية وحتى المتخصصة ، ومن هذه الضمانات ما يلي :-

1. أوراق المالية (الأسهم والسندات) .: تعتبر الأسهم والسندات من أكثر الضمانات جاذبية للمصارف

، ولكن يتعين مراعاة أمور عديدة منها :

- درجة الاستقرار المالي للشركة المصدرة للأسهم .

- وجود سوق منظم لتداول الأوراق المالية .

2. العقارات والأراضي : يتميز هذا النوع من الضمانات بثبات أسعاره وعدم تعرضها للتذبذب في كثير

من بلدان العالم ، بل بالعكس كلما انخفضت قيمة النقود ترتفع قيمة الأراضي .ولهذا يعتبر الرهن العقاري من أحسن

الضمانات المقبولة لدى البنوك .ويتعين وجود مجموعة من الضوابط لصالح البنك منها :-

- تقدير قيمة العقار من قبل مكاتب استشارية متخصصة .

- وجود العقار داخل تنظيم المدن .

- عدم قبول العقار المستخدم للسكن .

- إيداع صكوك ملكية العقار لدى البنك .

- تأمين العقار لصالح البنك .

3. الضمانات الشخصية .(كفالات الآخرين) : وهو أن يتعهد شخص يسمى الضامن - طرف ثالث

- لصالح الدائن تعهد خطي بسداد قيمة الالتزامات القائمة على المدين في حالة عدم مقدرة العميل المقترض على

السداد . وفي هذه الحالة يصبح أطراف الضمان هم :المدين ، الكفيل ، البنك .

4. التأمينات النقدية .: تعتبر الضمانات النقدية من الضمانات السهلة وتلجأ إليها البنوك التقليدية في كثير من

الأحيان حيث يتم حجز مبالغ نقدية في حسابات الودائع ، أو التوفير أو أي حسابات أخرى للعميل المدين أو أي

أطراف أخرى -طرف ثالث- كضمان للتسهيلات الممنوحة.

5. ضمانات مصرفية (كفالات) وهي من الضمانات المقبولة لدى البنك ويتم اتخاذ القرار الائتماني على

أساسها ، وتمثل في خطاب ضمان من أحد البنوك (كفالة بنكية) يتعهد فيها البنك الكفيل بسداد ما على العميل

المدين من التزامات في حالة عدم مقدرة على السداد ويجب أن تكون الكفالة بمبلغ يفوق قيمة لتسهيلات المصرفية

الممنوحة .(ارشيد و جودة، 1999، 63-81).

6. الضمانات المالية : هذا النوع من الضمانات مقبول لدى الكثير من المصارف التجارية ، نذكر منها

على سبيل المثال :-

- التنازل للبنك عن عائدات العقود والمشاريع (حوالات الحق).

- التنازل للبنك عن المستحقات أو رهن الذمم .
- تجميع بوالص التأمين عن الحياة لصالح البنك .

13. مخاطر الائتمان المصرفي ووسائل الحد منها -

تتصف القرارات الاستثمارية العينية أو المالية ، بعدم قدرة المستثمر أو متخذ القرار - سواء كان شركة أعمال أو فرد - على تحديد العائد المتوقع من هذا الاستثمار بدرجة تكون خالية من الدقة . ويرجع ذلك لعدم الإحاطة بشكل المستقبل مما يجعل الأمر محاط بدرجة من المخاطر .

ومع ملاحظة أن القرارات المالية تستند إلى عنصرين هامين هما العائد المتوقع ، ودرجة المخاطرة ، فإن القرار الأمثل في مثل هذه الحالات ، يجب أن يوازن بين تلك العوائد المتوقعة والمخاطرة التي تحيط بهذه العوائد .

وعلى ضوء هذا المنهج يتحدد نشاط إدارة الائتمان في قراراتها الائتمانية ، وتشير الدراسات أن عملية اتخاذ القرار يمكن تصنيفها وفقاً لدرجة المعرفة من خلال ثلاثة حالات هي :- (الزبيدي 2002، ص163-164).¹

أ - حالة التأكد - **Certainty** : وفيها يكون متخذ القرار قادر على تحديد نتيجة واحدة ومتأكد منها .

ب - حالة عدم التأكد - **Uncertainty** : وفيها يكون متخذ القرار بين أمرين ممكن احتمال حدوث أحدهما ، وتكون خارج إطار ما يتوقعه متخذ القرار .

ج - حالة الخطر - **Risk** : وفي هذه الحالة يكون لدى متخذ القرار معرفة مسبقة باحتمال حدوث هذه المخاطر . ومع هذا فإن مسئول الائتمان في المصرف التجاري لا يستطيع أن يتنبأ بنتائج قراره الائتماني بدقة مطلقة ، ولكن مطلوب منه أن لا يكون على قدر من الجهل بما يحدث .

لهذا تضع إدارة الائتمان في مقدمة أولوياتها وفي حساباتها درجة المخاطر وأنواعها التي تحيط بالائتمان ، وهنا لابد من الإشارة إلى أن المخاطر التي تحيط بالقرار نوعان فمنها المخاطر النظامية ، ومنها المخاطر غير النظامية .

¹ - نقلا عن : (البيداني ، 1989، ص368) و (Weston & Copeland, 1986, p411).

أ - المخاطر النظامية : وهي المخاطر التي تصيب كل الاستثمارات في السوق ، ويرجع ذلك إلى مجموعة من التأثيرات

الاقتصادية والسياسية والاجتماعية التي تؤثر مباشرة في النظام الاقتصادي ككل دون أن يكون لمتخذ القرار يد فيها ولا

أي قدرة على تحديدها ، أو تجنبها .

ب - المخاطر غير النظامية : وهي المخاطر الخاصة أو غير المنظمة فهي حالات تنشأ بسبب ظروف خاصة بالمنشأة ،

وهذا النوع من المخاطر يمكن التحكم به ، والتقليل من آثاره .

وللحد من هذه المخاطر ، فإنه يترتب على إدارة الائتمان لدى البنك التجاري أن يتفادى الوقوع في المخاطر من خلال

تنويع الائتمان ، فالتنويع الجيد للأصول الائتمانية يمكن متخذ القرار الائتماني من تجنب التقلب في التدفقات النقدية

.ولهذا نجد أن إدارات الائتمان في البنوك تعتمد على نظام التنويع في تشكيل محفظتها الاستثمارية .

14. الائتمان المصرفي والديون المتعثرة

يعد الائتمان المصرفي الممنوح لرجال الأعمال للقيام بمشروعاتهم أحد الحلقات المهمة في النشاط الاقتصادي، وقد

يتعثر رجال الأعمال في سداد ما عليهم من ديون ، حيث لا يستطيعون سداد ما تترتب عليهم من التزامات ،

فيتعرض البنك لسلبات ومخاطر مؤكدة بعدم السداد قد تنتهي بإفلاسه، لذلك كان من الضروري تقدير عنصر

المخاطرة في جميع الحالات ، مما قد يؤدي إلى توقف للمشروعات ، وزيادة البطالة ، وتدني معدلات الادخار ، و

يحجم المودعون عن إيداع أموالهم بالبنوك خوفاً عليها من الضياع.¹

وطبقاً لـ (عليوه ، 2005/2/28 www.islamonline.net) هناك عدة أسباب لتعثر العملاء وعدم الانتظام في سداد ما

عليهم من ائتمان للبنوك:

(أ) - الأسباب التي تتعلق بالبنك :

ونحدث عندما لا يلتزم البنك بمراعاة الأسس الصحيحة لمنح الائتمان، والتي أهمها :

1. الدراسة السليمة للجدوى الاقتصادية للمشروع الذي يتم الاقتراض له.

1. www.albayan.co.ae/emirates/issue-303/8nrup/4.html مجلة البيان

2. الدراسة المستفيضة للجدارة الائتمانية للعميل ومراعاته حدود الائتمان الملائم للمقترض.

3. متابعة العميل بعد منحه الائتمان لمعرفة جودة المشروع وحسن إدارته .

4. الاستعلام الجيد عن العميل ومدى أمانته في السداد .

(ب) - الأسباب التي تتعلق بالعميل : من الأسباب التي تعود للعميل :-

1. سوء إدارة العميل لمشروعه .

2. عدم اهتمامه بعنصر التسويق للسلعة التي ينتجها.

3. إهمال نظام التكاليف وغياب الإدارة المالية .

4. عدم العناية بعنصر الجودة الشاملة للمشروع .

5. توافر سوء النية عند طلبه الحصول على القرض ، فهو يريد القرض، ويضمّر عدم السداد ، أو عن طريق

تقديم معلومات مالية مضللة ،

وقد تكون هناك أسباب قد يشترك فيها البنك مع العميل ، حيث يتواطأ البنك مع العميل على منح قروض

لمشروعات ليست لها جدوى اقتصادية جيدة، وفي ظل وجود مخاطر كبيرة يتم إخفاءها والتغاضي عنها لسبب أو

لآخر ، من قبل البنك أو العميل أو هما معاً.

ج - أسباب ترجع إلى السياسات الاقتصادية العامة في الدولة :

تلعب السياسة الاقتصادية دوراً هاماً في تدفق الائتمان المصرفي أو ركوده، لما لها من تأثير على مجمل

النشاط الاقتصادي وتساهم في تعثر الائتمان من خلال :

1. سوء المناخ العام الذي قد يشجع على عدم سداد المديونيات.

2. بطء إجراءات التقاضي وعدم فاعلية النظم القانونية في ملاحقة المتعثرين أو الممتنعين عن السداد.

3. عدم فاعلية رقابة البنك المركزي أو المغالاة في تلك الرقابة

وتكمن الرؤية الاقتصادية في علاج المشكلة ، من خلال علاج الأسباب التي تؤدي إليها، سواء أكانت تعود للعميل ، أو للبنك أو لكلاهما ، أو إلى السياسات الاقتصادية العامة للدولة ، وتفعيل دور البنك المركزي - أو سلطة النقد - في الرقابة على البنوك، وكذلك تفعيل دور القوانين المحلية الخاصة بالبنوك لملاحقة المتعدين للامتناع عن سداد ما عليهم من مديونيات للمصارف.

ولعل من الأمور المهمة عند دراسة مسببات التعثر التي تخلق أزمة الائتمان المصرفي تكمن في الأمور التالية :

1. التواطؤ بين المقرض ومكاتب المحاسبة والاستشارات على اعتماد البيانات والقوائم المالية المزورة والتي تتضمن معلومات مضللة.

2. التواطؤ بين مسؤولي الائتمان ، وبين طالب الائتمان على منحه القرض دون أن يكون أهلاً للائتمان .

15. معوقات منح الائتمان في المصارف العاملة في فلسطين

لمناقشة المعوقات الائتمانية في المصارف العاملة في فلسطين ، سيتم الرجوع إلى الجداول المنشورة من قبل سلطة النقد الفلسطينية ، لتحديد نقاط الضعف والقوة التي تؤثر على عمل البنوك وقدرتها ومدى مساهمة البنوك في الانخفاض النسبي لمستوى التسهيلات الائتمانية ، حيث تعتبر التسهيلات الائتمانية أحد السمات الملفتة للنظر بين موجودات النظام المصرفي الفلسطيني ، والانخفاض النسبي في مستوى الائتمان المصرفي للبنوك مقارنة بالودائع .

وانطلاقاً من سعي سلطة النقد الفلسطينية لرفع مستوى الأداء الائتماني للبنوك لتعزيز دورها في التنمية أصدرت سلطة النقد عدة تعاميم منها التعميم رقم (98/20) إلى كافة البنوك والداعي إلى رفع نسبة الائتمان إلى 40% كحد أدنى. ونتيجة لذلك نمت التسهيلات الائتمانية خلال السنوات السابقة بشكل ملحوظ وهذا يتضح من الجدول التالي لنمو حجم الودائع المصرفية والتسهيلات الائتمانية، خلال الأعوام 1995-2003 م :-

جدول رقم (10)

نمو حجم الودائع المصرفية والتسهيلات الائتمانية / مليون دولار

العام	الودائع	معدل التغير	تسهيلات ائتمانية	معدل التغير	نسبة التسهيلات / الودائع %
1995	1175	-	257	-	21.9
1996	1711	45.6 %	424	65 %	24.8
1997	2090	22.2 %	613	44.6 %	29.3
1998	2415	15.5 %	833	36 %	34.5
1999	2875	19 %	1005	20.6 %	35
2000	3506.9	22 %	1346.2	33.9 %	38 %
2001	3398.9	-3 %	1220	-9.4 %	35.9 %
2002	3430	0.9 %	957	-21.5 %	27.9 %
2003/8	3668.5	7 %	1007.9	5.3 %	27.5 %

المصدر: www.sis.gov.ps

ونلاحظ من الجدول السابق أن التسهيلات الائتمانية ارتفعت من 257 مليون دولار عام 1995 إلى 424 مليون دولار عام 1996 مشكلة ما نسبته 24.8% من حجم الودائع لنفس العام. أما في عام 2000 فبلغت قيمة التسهيلات الائتمانية أكثر من 1346 مليون دولار بنسبة نمو بلغت حوالي 34% عن العام السابق ومشكلة ما نسبته 38% من حجم الودائع، أما بالنسبة للعامين 2001 و 2002 فقد انخفضت قيمة التسهيلات بمعدل (9.4%) و(21.5%) لتبلغ 1220 و 957 مليون دولار مشكلة ما نسبته 35.9% و 27.9% على التوالي. وفي أغسطس 2003 ارتفعت قيمة التسهيلات بنسبة 5.3% لتصل إلى 1007.9 مليون دولار مشكلة ما نسبته 27.5% من إجمالي ودائع البنوك. والآن لم تصل نسبة التسهيلات الائتمانية لحجم الودائع للنسبة القانونية 40%.

وللوقوف على أسباب ذلك يمكن إرجاع ذلك إلى عدة أسباب: وفقاً (للمصدر السابق).

أ - معظم البنوك العاملة في فلسطين هي بنوك تجارية ولا تقدم سوى القروض قصيرة الأجل بهدف الربح لكونها أكثر ضماناً.

ب - استحواذ البنوك غير الوطنية على حوالي 80% من إجمالي الودائع وحوالي 70% من إجمالي الائتمان

واستثمارها في بلدهم الأصلي.

ج - عدم وجود الضمانات الكافية والمحاكم التجارية المتخصصة.

د - عدم وجود مناخ استثماري في فلسطين مع تشوه البنية التحتية للاقتصاد الفلسطيني.

و - انتفاضة الأقصى في أواخر عام 2000 ، والحصار الذي أدى إلى ارتفاع معدل البطالة فاضطر المواطنون

إلى سحب جزء من وداائعهم ، بالمقارنة مع 2001م حسب الجدول السابق .

وعند النظر إلى البنية الهيكلية للتسهيلات الائتمانية في الجدول التالي نلاحظ :-

البنية الهيكلية للتسهيلات الائتمانية... مليون دولار

جدول رقم (11)

نوع التسهيلات	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003
القروض	146.26	252.63	327.85	436.2	515.58	541.59	416.85	456.64
الجاري مدين	255.44	325.55	448.87	530.94	764.62	643.26	521.02	534.54
سحوبات مصرفية وكمبيالات مخصومة	22.16	34.69	56.38	38.34	66.04	35.14	12.40	10.37
إجمالي التسهيلات	423.86	612.87	833.10	1005.4	1346.2	1220	957	1007.9

المصدر: www.sis.gov.ps

أن رصيد جاري مدين ارتفعت قيمته من 255.4 مليون دولار عام 1996 إلى 764.6 مليون دولار عام

2000، ثم انخفضت إلى 521.6 مليون دولار عام 2002 ثم ارتفعت إلى 534.5 مليون دولار في أغسطس

2003. وارتفعت قيمة القروض من 146.2 مليون دولار إلى 515.6 مليون دولار عام 2000، وانخفضت

لتصل في أغسطس 2003 إلى 456.6 مليون دولار. وارتفعت قيمة السحوبات المصرفية والكمبيالات المخصومة

من 22 مليون دولار عام 1996 إلى 66 مليون دولار في عام 2000. ثم انخفضت إلى 12.4 مليون دولار عام

2002 وإلى 10.4 مليون دولار في أغسطس 2003.

و نلاحظ أن الجاري مدين يمثل المرتبة الأولى من حيث نسبته من إجمالي التسهيلات إذ انه بلغ في المتوسط من الفترة 1996 إلى 2002 ما نسبته 54%، ثم تمثل القروض المرتبة الثانية بنسبة 42.7% في المتوسط خلال نفس الفترة. مع العلم أن القروض تتميز عن الجاري مدين بانخفاض نسبة الفائدة وطول فترة السداد .

على الرغم من وجود العديد من المعوقات التي تحد من قدرة البنوك على الإقراض في فلسطين، إلا أن الانخفاض في التسهيلات المقدمة لها أسباب أخرى مرتبطة بعدم قوة الجهاز المصرفي ، ومن هذه الأسباب أو المعوقات :

أ - السياسات الائتمانية المتشددة لبعض البنوك العاملة وأسلوب تشغيل الأموال، مما أدى إلى وجود فروقات كبيرة بين البنوك المختلفة في نسبة التشغيل (نسبة التسهيلات على الودائع) حيث أن نسبة التسهيلات إلى الودائع بالنسبة إلى البنوك الوطنية 52%، والبنوك الأردنية 26%، والبنوك المصرية 76%، أما بالنسبة لعام 2002 فإن النسبة هي 48% للبنوك الوطنية و 21% للبنوك الأردنية و 81% للبنوك المصرية.

ب - تركيز البنوك في تقديم التسهيلات للعملاء ، يعتمد بشكل أساسي على تقدير قدرة الزبون المالية في استيفاء الديون وعلى سمعته وعلاقته الشخصية، حيث أكدت بعض البنوك على أنها تهتم بتوفير مصادر السداد في حال فشل المشروع وتعتبرها أهم من الربحية. وهذا يتضح من البنوك الأردنية - العاملة في فلسطين - المستحوذة على ما نسبته 80% من إجمالي ودائع البنوك العاملة في فلسطين هي التي تستخدم سياسات ائتمانية متشددة ولعل من أسباب ذلك (حسب المرجع السابق)

أ - اعتماد البنوك الأردنية على العمل بشكل تقليدي في منح الائتمان بدلاً من الاعتماد على ربحية المشاريع وتدقيقها النقدية.

ب - العمل في بيئة تتسم بمخاطرة أعلى وتنظيم أقل (فلسطين). حد من قدرة البنوك الأردنية على الاتساع في منح التسهيلات الائتمانية ، نتيجة للقيود التي تفرضها الأنظمة والقوانين المالية الأردنية .

ج - لا يستطيع مدراء البنوك الأردنية العاملة في فلسطين أن يتخذوا قرارات دون الرجوع إلى إدارتهم الرئيسية

في بلدهم ، وهذا يستغرق وقتاً طويلاً مما يؤدي بالمستثمر أو المقترض إلى نفاذ صيره والتخلي عن ذلك.

والجدول التالي يبين توزيع التسهيلات الائتمانية المباشرة على القطاعات الاقتصادية في المصارف العاملة في

فلسطين من 1996-2003م ، حسب آخر التقارير الصادرة عن سلطة النقد الفلسطينية للعام 2003 م .

جدول رقم (12)

توزيع التسهيلات الائتمانية المباشرة على القطاعات الاقتصادية في المصارف العاملة في فلسطين من 1996-
2003م ، (نسبة مئوية)

القطاع الاقتصادي	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003/6
الزراعة	0.70	3.78	1.49	1.58	1.56	1.15	1.68	1.66
الصناعة والتعدين	19.5	12.94	10.87	10.53	8.16	9.22	10.56	10.28
الإنشاءات	11	12.29	12.56	12.34	9.23	10.54	12.16	11.44
التجارة العامة	35.5	37.15	24.71	26.39	26.58	25.23	27.49	26.53
خدمات النقل	1.70	1.01	2.85	3.78	3.64	3.37	4.08	3.48
السياحة والفنادق والمطاعم	1.50	1.39	2.64	3.48	2.22	1.97	2.41	2.26
خدمات ومرافق عامة	0.70	2.51	3.48	6.4	9.01	9.85	13.35	13.30
خدمات مالية	1.40	0.85	0.66	2.94	3.34	3.28	4.85	4.96
شراء أسهم	0.0	0.72	1.28	0.80	0.94	0.06	0.25	0.10
أغراض أخرى	28	27.46	39.48	32.01	35.31	35.32	23.17	25.97
المجموع %	100	100	100	100	100	100	100	100

المصدر: عن سلطة النقد الفلسطينية للعام 2003 م .

نلاحظ من خلال الجدول السابق أن التجارة العامة تحتل المركز الأول في حجم التسهيلات التي تقدمها البنوك

العاملة في فلسطين (26.5%) والغالبية العظمى منها تتركز حول التجارة الداخلية مما يعني تنمية هذا القطاع

بشكل كبير، ويمول قطاع الإنشاءات بنسبة 11.4% من إجمالي التسهيلات التي تقدمها البنوك، كذلك فإن البنوك

تقدم تسهيلات بنسبة 10.3% من إجمالي التسهيلات إلى قطاع الصناعة والتعدين. في حين أن البنوك لم تمول

قطاع الزراعة سوى بنسبة لا تتجاوز 1.7%، في حين كان يساهم هذا القطاع الحيوي قبل مجيء السلطة بحوالي

30% من الناتج المحلي الإجمالي، أما الآن فإن مساهمته لا تتجاوز 10% من الناتج المحلي الإجمالي. ونلاحظ أن غالبية البنوك العاملة في فلسطين تحجم عن تمويل القطاع الزراعي حيث تقدم 1.7% فقط من إجمالي التسهيلات المقدمة في منتصف 2003 ، ولعل هذا يرجع إلى الأسباب التالية :

أ - عدم مقدرة القطاع الزراعي في فلسطين على توفير الضمانات اللازمة للبنوك.

ب - معظم الأراضي الزراعية في فلسطين غير مسجلة في دائرة الطابو.

ج - ارتفاع درجة المخاطرة للقطاع الزراعي بسبب الظروف المحيطة، كالمستوطنات الإسرائيلية من جهة ، وتقلب الأسعار بسبب مشاكل التصدير و الاغلاقات المتكررة والحصار من جهة أخرى.

ولكن في المقابل نجد أن البنوك العاملة في فلسطين تقدم على تمويل قطاع التجارة العامة ، ولعل ذلك يعود إلى

الأسباب التالية :

أ - تمويل شراء المواد الخام والسلع عن طريق فتح اعتمادات مالية (في معظمها) قصيرة الأجل، حساب جاري مدين، سحب على المكشوف، قروض قصيرة الأجل.

ب - قيام البنك برهن هذه السلع والخدمات كضمان لتمويل هذه الصفقات أو تجيير قيمة التأمين لصلح

البنك.

ج - الضمانات الإضافية التي يستوفيهها البنك لتمويل هذا القطاع مثل كفلاء من التجار المعروفين وذوي الخبرة

والكفاءة في السوق وما يتبعه ذلك من تحويل حساباتهم للبنك .

من خلال العرض السابق لنمو حجم الودائع المصرفية والتسهيلات الائتمانية ، و البنية الهيكلية للتسهيلات

الائتمانية ، و توزيع التسهيلات الائتمانية على الأنشطة الاقتصادية .

ويمكن إجمال القول أن من المعوقات الرئيسية التي تحول دون توسع البنوك العاملة في فلسطين في تقديم

التسهيلات الائتمانية يعزى إلى ما يلي :

أ- الظروف الاقتصادية والسياسية والاجتماعية غير المستقرة .

ب- ضيق قاعدة الرهونات العقارية نتيجة محدودية تسجيل أغلب أراضي الضفة الغربية بشكل قانوني ملائم.

ت- ضعف وتخلّف جهاز القضاء خاصة في مجال فض النزاعات التجارية.

ث- نقص دراسات الجدوى الدقيقة والتي تستطيع البنوك الاعتماد عليها عند منح الائتمان.

ج- عدم استقرار الودائع نتيجة لسياسة الإغلاق.

ح- تراجع النشاط الاقتصادي نتيجة الإجراءات الإسرائيلية.

خ- غياب دور المقرض الأخير نتيجة عدم وجود نقد وطني يحمي الجهاز المالي من الانهيار عند إتباع سياسات

ائتمانية غير محمية أو شديدة المخاطرة.

د- عدم وجود مؤسسات لضمان الائتمان و عدم توحيد القوانين بين غزة والضفة.

مما سبق يمكن القول أنه قد تكون هذه الأسباب مقنعة إلى حد ما، خاصة وأن دور البنوك هو دور حساس

للاغاية بسبب ارتفاع نسبة المخاطرة ، وقد يؤدي إلى خسارة أصحاب الأسهم بل يتعدى ذلك إلى خسارة المودعين

لودائعهم . ولا بد من الإشارة إلى موقف سلطة النقد من انخفاض نسبة التشغيل والمعوقات التي تؤدي إلى تدني

نسبة التسهيلات الائتمانية لدى المصارف العاملة في فلسطين . وترجع ذلك إلى عدة أسباب أو معوقات وهي :

أ - غياب العملة الوطنية : لا تستطيع سلطة النقد القيام بالتأثير على حجم الائتمان الممنوح أو تكلفته، ويقتصر دورها على تحسين البيئة التي تعمل فيها البنوك عن طريق القيام برسم إطار قانوني تشريعي ملائم للعمل المصرفي ، مما قد يحسن البيئة التي تعمل فيها البنوك ويشجعها على التوسع الائتماني اللازم.

ب - عمل البنوك في بيئة شديدة المخاطرة : نتيجة لهذه الظروف تنصح سلطة النقد البنوك بأخذ الحيطة والحذر عند القيام بمنح التسهيلات الائتمانية ، وذلك حرصاً منها على أموال المودعين وعلى سلامة الجهاز المصرفي.

الفصل الرابع

نتائج الدراسة الميدانية

1. أداة الدراسة :-

تمثلت أداة الدراسة في استبيان تم تصميمه ، لبيان مدى اعتماد المصارف العاملة في فلسطين على التحليل المالي عند اتخاذ قرار الائتمان المصرفي، ويتكون الاستبيان من ثلاثة أجزاء رئيسية هي :-

الجزء الأول : ويشمل أسئلة عامة حول عمل المحلل الائتماني ومؤهلاته .

الجزء الثاني : ويشمل 23 سؤال موزعة على ثلاثة مجالات وهي :-

1. مجال العلاقة بين المعلومات المتعلقة بنشاط العميل و ال5 (Cs)¹ ، وقرار منح الائتمان ويتكون من (8) أسئلة .

2. مجال حول طبيعة ودقة المعلومات المالية المطلوبة من العميل (الموثوقية في القوائم المالية)، ويتكون من 6 أسئلة.

3. مجال يتعلق بالمحلل الائتماني وعمق التحليل المالي ويتكون من 9 أسئلة .

الجزء الثالث : ويشمل عدة مقترحات لزيادة الاعتماد على التحليل المالي كأساس لاتخاذ القرار الائتماني مطروحة للمبحوث (المحلل الائتماني) لبيان درجة أهميتها من وجهة نظره.

وإضافة إلى ما سبق فقد اشتملت الإستبانة على بعض الأمثلة التي تسهم بشكل فعال في تفسير وشرح النتائج .

2. صدق الإستبانة :-

تأكد الباحث من صدق إستبانة الدراسة من خلال الطرق التالية :-

1. **صدق المحتوى (المحكمين):-** بعد تصميم إستبانة الدراسة تم عرضها على مجموعة من المحكمين² ، ذوى الخبرة

والدراسة في المجال المصرفي وذلك للاسترشاد بأرائهم حول مدى مناسبة وصلاحيه أسئلة الإستبانة ، لبيان مدى

اعتماد المصارف العاملة في فلسطين على التحليل المالي بهدف ترشيد قرار منح الائتمان ، وقد كان لأرائهم أثراً إيجابياً

في تحسين قدرة الإستبانة ودقتها حيث تم حذف بعض العبارات وتعديل البعض الأخر ، كذلك إضافة أسئلة جديدة

¹ - ال5 (Cs) ، عند اتخاذ القرار الائتماني المناسب يجب مراعاة خمسة عناصر في العميل وتسمى ال5 (Cs) ، وهي سمعة العميل (Characer)، رأسمال العميل (Capital) ، مقدرة العميل على السداد (Capacity)، الظروف الاقتصادية (Condition) ، الضمان (Collateral).

² - ملحق رقم (2)

لم تكن موجودة إلى بعض مجالات الاستبانة حتى تم التوصل إلى وضع الاستبانة في صورتها النهائية والتي تم توزيعها على عينة الدراسة .

2. **صدق الاتساق الداخلي :-** تم التحقق من صدق الاتساق الداخلي لإستبانة الدراسة من خلال تطبيقها على عينة استطلاعية مكونة من (15) موظف من موظفي ومدراء دوائر الائتمان في المصارف العاملة في قطاع غزة ، ثم تم حساب معاملات ارتباط بيرسون (**Pearson**) بين كل سؤال من أسئلة الإستبانة مع الدرجة الكلية للمجال التي تنتمي إليها ، وكانت النتائج إيجابية حيث دلت معاملات الارتباط على أن هناك اتساقاً داخلياً للأسئلة مع المجالات التي تنتمي إليها كما يلي :-

1- معاملات الاتساق الداخلي لأسئلة المجال الأول (العلاقة بين المعلومات المتعلقة بنشاط العميل و ال 5 (Cs)

وقرار منح الائتمان . جدول رقم (13)

رقم العبارة في الاستبيان	معامل ارتباط بيرسون	مستوى الدلالة الإحصائية - sig
9	0,51	0,00
10	0,18	0,143
11	0,73	0,000
12	0,71	0,000
13	0,63	0,000
14	0,62	0,000
15	0,66	0,000
16	0,50	0,000

نلاحظ من الجدول السابق أن جميع معاملات الارتباط السابقة دالة إحصائية عند مستوى دلالة 0,01 باستثناء العبارة رقم (10) فهي غير دالة إحصائياً .

2- معاملات الاتساق الداخلي لأسئلة المجال الثاني (طبيعة ودقة المعلومات المالية المطلوبة من العميل)

جدول رقم (14)

رقم العبارة في الاستبيان	معامل ارتباط بيرسون	مستوى الدلالة الإحصائية - sig
18	0,54	0
19	0,68	0
20	0,69	0
21	0,76	0
22	0,52	0
23	0,67	0

نلاحظ من الجدول السابق أن جميع معاملات الارتباط دالة إحصائياً عند مستوى دلالة 0,01 .

3- معاملات الاتساق الداخلي لأسئلة المجال الثالث (المعلومات المتعلقة بمدى اهتمام المحلل الائتماني وعمق التحليل

المالي) . جدول رقم (15)

رقم العبارة في الاستبيان	معامل ارتباط بيرسون	مستوى الدلالة الإحصائية - sig
27	0,58	0
28	0,53	0
29	0,54	0
30	0,25	0,041
31	0,66	0
32	0,11	0,389
33	0,50	0
34	0,78	0
35	0,81	0

جميع معاملات الارتباط في الجدول السابق دالة إحصائياً عند مستوى دلالة 0,01 باستثناء العبارة (30) فهي دالة

إحصائياً عند مستوى دلالة ألفا $\alpha = 0,05$ ، أما رقم (32) فهي غير معنوية إحصائياً .

كما تم حساب معامل ارتباط بيرسون بين درجات كل مجال من مجالات الإستبانة والدرجة الكلية للاستبيان وذلك كما في الجدول التالي : -

جدول رقم (16)

معاملات الارتباط بين المجالات المختلفة لإستبانة الدراسة مع الدرجة الكلية للإستبانة .

الرقم	مجالات الإستبانة	معامل ارتباط بيرسون	مستوى الدلالة الإحصائية
1	العلاقة بين المعلومات المتعلقة بنشاط العميل و ال 5 (Cs) وقرار منح الائتمان	0,66	دال عند 0,01
2	طبيعة ودقة المعلومات المالية المطلوبة من العميل	0,75	دال عند 0,01
3	المعلومات المتعلقة بمدى اهتمام محلل الائتمان وعمق التحليل المالي	0,90	دال عند 0,01

يتضح من خلال الجدول السابق أن جميع معاملات الارتباط دالة إحصائياً عند مستوى دلالة 0,01 في جميع مجالات الإستبانة ، مما يبين أن درجات أفراد العينة الاستطلاعية في كل مجال من المجالات الثلاثة ترتبط ارتباطاً دالاً إحصائياً بدرجاتهم الكلية في الإستبانة مما يضمن تحقق صدق الاتساق الداخلي للإستبانة .

3. ثبات الإستبانة : -

تم التحقق من ثبات إستبانة الدراسة من خلال طريقة التجزئة النصفية وطريقة معامل ألفا كرونباخ وذلك كما يلي:-

1- طريقة التجزئة النصفية split – half

تم تقسيم أسئلة كل مجال من مجالات الإستبانة الثلاثة ، وكذلك الإستبانة ككل إلى جزأين ، بحيث يشمل الجزء الأول الأسئلة ذات الأرقام الفردية ، أما الجزء الثاني فيشمل الأسئلة ذات الأرقام الزوجية ، ثم حسبت درجات العبارات الفردية (الجزء الأول) ودرجات العبارات الزوجية (الجزء الثاني) في كل مجال ثم تم حساب معامل ارتباط بيرسون بين

الجزأين ثم تم تعديل معامل الارتباط بمعادلة سبيرمان براون (Spearman Brown) ، وذلك حسب المعادلة

$$\text{معامل الثبات } R = \frac{2 (\text{معامل الارتباط } r)}{1 + r}$$

التالية : -

والجدول التالي يوضح معاملات الارتباط والثبات بين العبارات الفردية والزوجية في كل مجال من مجالات الإستبانة وكذلك للإستبانة ككل .

جدول رقم (17)

معاملات الارتباط والثبات لكل مجال وكذلك للإستبانة ككل

الرقم	مجالات الإستبانة	عدد الفقرات	معامل ارتباط بيرسون	معامل الثبات	مستوى الدلالة الإحصائية
01	العلاقة بين المعلومات المتعلقة بنشاط العميل و ال (Cs) وقرار منح الائتمان.	8	0,60	0,75	دال عند 0,01
02	طبيعة ودقة المعلومات المالية المطلوبة من العميل.	6	0,58	0,73	دال عند 0,01
03	المعلومات المتعلقة بمدى اهتمام المحلل الائتماني وعمق التحليل المالي	9	0,77	0,86	دال عند 0,01
04	الإستبانة ككل .	23	0,79	0,88	دال عند 0,01

يلاحظ من خلال الجدول السابق أن معامل ثبات الإستبانة ككل بلغ 0,88 وهو مرتفع ودال إحصائياً عند 0,01

كما أن معاملات الارتباط والثبات لمجالات الإستبانة الثلاثة أيضاً مرتفعة ومقبولة ومعنوية إحصائياً عند مستوى

دلالة 0,01 ، مما يؤكد ثبات الإستبانة وصلاحيته لقياس مدى اعتماد المصارف العاملة في فلسطين على التحليل

المالي عند اتخاذ قرار منح الائتمان .

2- طريقة معامل ألفا كرونباخ (Alpha) Cornerbacks'

تم حساب معامل ألفا كرونباخ لكل مجال من مجالات الإستبانة وكذلك للإستبانة ككل

وذلك كما يتضح من الجدول التالي : -

جدول رقم (18)

معاملات ألفا كرونباخ لمجالات الإستبانة وكذلك للإستبانة ككل

الرقم	مجالات الإستبانة	عدد الفقرات	معامل ثبات ألفا كرونباخ
01	العلاقة بين المعلومات المتعلقة بنشاط العميل و ال 5 (Cs) وقرار منح الائتمان .	8	0,71
02	طبيعة ودقة المعلومات المالية المطلوبة من العميل	6	0,68
03	المعلومات المتعلقة بمدى اهتمام المحلل الائتماني عمق التحليل المالي	9	0,74
04	الإستبانة ككل	23	0,81

من خلال الجدول السابق يتبين أن معامل ألفا كرونباخ للإستبانة ككل بلغ 0,81 وهو مرتفع ومقبولة إحصائياً، وكذلك فإن جميع معاملات ألفا كرونباخ في جميع المجالات مرتفعة ومقبولة إحصائياً، وبالتالي يمكن القول أن الإستبانة تتمتع بدرجة عالية من الثبات .

وبذلك يكون الباحث قد تأكد من صدق وثبات الإستبانة بحيث أصبحت في صورتها النهائية .

4. وصف خصائص العينة

1. طبيعة نشاط البنك .

من خلال تحليل عينة الدراسة تبين أن البنوك العاملة في قطاع غزة توزعت حسب طبيعة النشاط كما هو موضح

في الجدول التالي :-

جدول رقم (19)

توزيع أفراد العينة حسب نشاط البنك

النسبة المئوية	العدد	نشاط البنك
71,8%	51	تجاري
15,5%	11	إسلامي
12,7%	9	متخصص
100 %	71	المجموع

ونلاحظ من هذا الجدول أن غالبية أفراد العينة كانت من البنوك التجارية ، حيث بلغت نسبتها 71.83%

. وجاءت بعدها البنوك الإسلامية بنسبة 15.5% ، أما البنوك المتخصصة فلم تتعدى نسبة ال 12.7% ، وهذا

يعني أن البنوك التجارية تهيمن على غالبية النشاط المصرفي في قطاع غزة .

2. جنسية البنك .

وعند تحليل أفرار العينة حسب الجنسية ، تبين أن البنوك العاملة في قطاع غزة موزعين كما هو موضح في

الجدول التالي :-

جدول رقم (20)

توزيع أفراد العينة حسب جنسية البنك

النسبة المئوية	العدد	جنسية البنك
42,3 %	30	وطني
57,7 %	41	عربي
0 %	0	أجنبي
100 %	71	المجموع

و من هذا الجدول نلاحظ أن غالبية أفراد العينة كانت من البنوك العربية ، حيث بلغت نسبتها 57.7% وجاءت بعدها البنوك الوطنية بنسبة 42.3% ، أما بالنسبة للبنوك الأجنبية فلا يوجد أي بنك أجنبي يعمل في قطاع غزة ، ولعل ذلك يعود إلى عدم وجود استقرار سياسي واقتصادي في المنطقة .

3. مكان عمل محلل الائتمان .

ومن خلال تحليل عينة الدراسة حسب مكان عمل محلل الائتمان ، تبين أن محلي الائتمان موزعين بين الإدارات وفروع البنك على النحو التالي :-

توزيع العينة حسب مكان عمل محلل الائتمان جدول رقم (21)

النسبة المئوية	العدد	مكان العمل
18,3 %	13	الإدارة الرئيسية للبنك
81,7 %	58	فرع البنك
100 %	71	المجموع

وبملاحظة هذا الجدول ، تبين أن غالبية مسؤولي التسهيلات يعملون في فروع البنوك حيث بلغت النسبة 81.7% في حين انه لم تتعدى نسبة مسؤولي التسهيلات العاملين في الإدارات الرئيسية الـ 18.3% ، مما يعني

أن غالبية البنوك تتعامل مع طالبي التسهيلات من خلال فروعها المنتشرة ، وذلك لعدم إدارات للبنوك في غزة باستثناء وجود إدارتين فقط لبنكين هما بنك فلسطين المحدود والبنك الإسلامي الفلسطيني .

4. المسمى الوظيفي لخلل الائتمان .

وتبين من خلال تحليل أفرار العينة حسب المسمى الوظيفي ، أن محلي الائتمان في البنوك العاملة في قطاع غزة موزعين كما هو مبين في الجدول التالي :-

جدول رقم (22)

توزيع أفراد العينة حسب المسمى الوظيفي

المسمى الوظيفي	العدد	النسبة المئوية
مدير ائتمان	18	25,4%
موظف ائتمان	53	74,6%
المجموع	71	100%

و نلاحظ من هذا الجدول أن غالبية محلي الائتمان كانوا من الموظفين ، حيث بلغت النسبة 74.6% ، أما نسبة محلي الائتمان من المدراء فلم تتجاوز ال 25.4% ، مما يعني أن عبء التحليل المالي ملقى على عاتق الموظفين في الدرجة الأولى ، وهذا ربما كان أحد الأسباب التي تساعد على عدم الاعتماد على التحليل المالي كأساس لاتخاذ القرار الائتماني في كثير من المصارف العاملة في قطاع غزة .

5. التخصص العلمي لخلل الائتمان

نلاحظ من خلال تحليل أفرار العينة حسب التخصص العلمي ، أن محلي الائتمان في البنوك العاملة في قطاع غزة موزعين على النحو التالي :-

جدول رقم (23)

توزيع أفراد العينة حسب التخصص العلمي

التخصص العلمي	العدد	النسبة المئوية
محاسبة	37	52,1%
إدارة	16	22,5%
غير ذلك	18	25,4%
المجموع	71	100%

ومن هذا الجدول نلاحظ أن غالبية موظفي الائتمان كانوا من حملة مؤهلات المحاسبة ، حيث كانت النسبة 52.1% وتوزع الباقي ما بين تخصص الإدارة والتخصصات الأخرى ، مما يعني أن إدارات البنوك تركز في الدرجة الأولى عند التعيين على الموظفين من حملة المؤهلات المتعلقة بهذا المجال ، حيث أن المحاسبون أفدر على استخدام أدوات التحليل المالي من غيرهم من التخصصات الأخرى ، ولكن الملاحظ هنا كذلك أن ما نسبته 25.4% من موظفي الائتمان - وهذه نسبة ليست قليلة من المنظور الإحصائي - هم ممن يحملون تخصصات بعيدة عن المجال المهني للتحليل المالي - بغض النظر عن الإلمام في مجال التحليل المالي سواء بالخبرة ، أو بالتدريب - وهذا ربما يكون أحد أسباب عدم الاعتماد على التحليل المالي كأساس لاتخاذ قرار منح الائتمان .

6. الخبرة العملية لخلل الائتمان.

ومن خلال تحليل أفرار العينة حسب الخبرة العملية ، تبين أن محلي الائتمان في البنوك العاملة في قطاع غزة موزعين حسب الجدول التالي كما يلي :-

جدول رقم (24)

توزيع أفراد العينة حسب الخبرة العملية

الخبرة العملية	العدد	النسبة المئوية
1 - 5 سنوات	37	52,1%
6 - 10 سنة	16	22,5%
أكثر من 10 سنة	18	25,4%
المجموع	71	100%

و نلاحظ من الجدول السابق ، أن غالبية محلي الائتمان ممن لديهم خبرة من 1 - 5 سنوات حيث بلغ نسبتهم 52.1% ، مما يدل على أن معظم محلي الائتمان ليس لديهم خبر كبيرة في العمل المصرفي ، وفي المقابل أن من تزيد خبراتهم العملية عن خمسة سنوات وتتجاوز العشرة سنوات هم أقلية ، مما قد يتسبب في ضعف إجراءات التحليل وعدم استخدام أدوات التحليل المالي بكفاءة ، و بالتالي عدم الاعتماد على التحليل المالي كأساس لاتخاذ قرار منح الائتمان .

7. الدورات التدريبية التي تلقاها محلل الائتمان في مجال التحليل المالي.

من خلال تحليل أفرار العينة تبين أن محلي الائتمان في البنوك العاملة في قطاع غزة ممن تلقوا دورات في التحليل المالي موزعين كما هو مبين في الجدول التالي :-

جدول رقم (25)

توزيع أفراد العينة حسب تلقيهم لدورات تدريبية في مجال التحليل المالي

أخذ دورات في التحليل المالي	العدد	النسبة المئوية
نعم	19	26,8%
لا	52	73,2%
المجموع	71	100%

و نلاحظ من هذا الجدول ، أن غالبية محلي الائتمان لم يتلقوا دورات في مجال التحليل المالي حيث بلغت نسبتهم 73.2% ، وهذا يدل على قصور واضح لدى إدارات البنوك في العمل على رفع المستوى المهني لمحلي الائتمان لديها ، مما قد يتسبب في عدم استخدام أدوات التحليل المالي لاتخاذ قرار منح الائتمان ، بالتالي ربما يؤدي إلى عدم الاعتماد على التحليل المالي جملةً وتفصيلاً .

8. درجة التفويض الممنوحة لمحلل الائتمان.

من خلال تحليل أفرار العينة حسب درجة التفويض الممنوحة لهم ، تبين أن محلي الائتمان في البنوك العاملة في قطاع غزة موزعين على النحو التالي :-

جدول رقم (26)

توزيع أفراد العينة حسب درجة التفويض الممنوحة لهم

النسبة المئوية	العدد	درجة التفويض الممنوحة
2,8%	2	مطلقة
39,4%	28	محدودة
57,7%	41	لا يوجد تفويض
100%	71	المجموع

ومن الجدول السابق نلاحظ أن غالبية محلي الائتمان ليس لديهم تفويض لاتخاذ قرار منح الائتمان حيث بلغ نسبتهم 57.7% ، أما من لديهم تفويض في حدود معينة (محدودة) بلغ 39.4% مما يدل على وجود مركزية عالية جداً لدى إدارات البنوك ، الأمر الذي قد يتسبب في خفض المستوى المهني لمحلي الائتمان من خلال عدم الاكتراث واللامبالاة لنتائج التحليل المالي ، أو حتى التعمق فيها من البداية ، وخاصة أنه لا يملك التفويض الذي يمكنه من اتخاذ قرار المنح .

5. اختبار الفرضيات

ولإجراء اختبار الفرضيات تم إعادة تصنيف متغيرات الدراسة على النحو التالي :-

أولاً : تم إعادة تصنيف المتغير التابع وهو : " مدى الاعتماد على التحليل المالي " والتي تراوحت الإجابات على ما بين ال 0% ، وال 100% على النحو التالي : -

جدول رقم (27)

النسبة	الدرجة	تصنيف درجة الاعتماد
النسبة 0% و 25%	1	اعتماد منخفض
النسبة 50%	2	اعتماد متوسط
النسبة 75% و 100%	3	اعتماد مرتفع

ولتفسير الجدول السابق نوضح ما يلي:

1. الإجابات 0% و 25% : تعني أن المحلل الائتماني يعتمد على التحليل المالي بدرجة منخفضة ، ولهذا تم تصنيفه ضمن الدرجة الدنيا وهي 1 .
2. الإجابات 50% : تعني أن المحلل الائتماني يعتمد على التحليل المالي بدرجة متوسطة ، ولهذا تم تصنيفه ضمن الدرجة التي تتوسط المقياس وهي 2 .
3. الإجابات 75% و 100% : تعني أن المحلل الائتماني يعتمد على التحليل المالي بدرجة مرتفعة ، ولهذا تم تصنيفه ضمن الدرجة العليا وهي 3 .

ثانياً : تم إعادة تصنيف المتغير المستقل الذي يمثل مجال طبيعة ودقة المعلومات المالية المطلوبة من العميل، (

الموثوقية في القوائم المالية) ، بحيث تكون أقصى درجة ممكن الحصول عليها هي 20 درجة ، وقد تم إيجاد الدرجة

الكلية 20 ، وهي حاصل جمع أعلى درجات يحصل عليها المستبان عند الإجابة ⁽¹⁾ .

وبناء عليه تم تصنيف هذا المتغير المستقل في فئات كما يلي :-

جدول رقم (28)

الدرجة 20	التصنيف	درجة الثقة
من 1 - 7	1	ثقة منخفضة
من 8 - 14	2	ثقة متوسطة
من 15 - 20	3	ثقة مرتفعة

ولتفسير الجدول السابق :

الدرجة الكلية هي : 20 وتعني أقصى درجة يمكن أن يحصل عليها المستبان ، وقد تم تقسيمها إلى ثلاثة فئات كما يلي:

1. إذا حصل المستبان على درجات من 1-7 يعني أن ثقة المحلل في القوائم المالية منخفضة.
2. إذا حصل المستبان على درجات من 8-14 يعني أن ثقة المحلل في القوائم المالية متوسطة.
3. إذا حصل المستبان على درجات من 15-20 يعني أن ثقة المحلل في القوائم المالية مرتفعة.

ثالثاً : تم إعادة تصنيف المتغير المستقل مدى اهتمام المحلل الائتماني وعمق التحليل المالي بحيث يتم تصنيف خيارات أسئلة

هذا المجال كما يلي :-

¹ للزيادة في التوضيح راجع الملحق رقم (3)

أ - في حالة العبارات الموجبة :

1. دائماً : تحمل الدرجة (4) .
2. غالباً : تحمل الدرجة (3) .
3. أحياناً : تحمل الدرجة (2) .
4. ليس لها علاقة : تحمل الدرجة (1) .

ب - في حالة العبارات السالبة :

1. دائماً : تحمل الدرجة (1) .
2. غالباً : تحمل الدرجة (2) .
3. أحياناً : تحمل الدرجة (3) .
4. ليس لها علاقة : تحمل الدرجة (4) .

وحيث أن عدد أسئلة هذا المجال في الاستبانة = 9، وأن أقصى درجة في كل سؤال = 4 . إذن الدرجة

$$\text{الكلية} = 4 \times 9 = 36$$

وعليه فإن أقصى درجة ممكن الحصول عليها هي 36 درجة وبناءً على ذلك تم تصنيف هذا المتغير في فئات كما

يلي :-

جدول رقم (29)

الدرجة حسب أسئلة الاستبانة	التصنيف	درجة التعمق
من 1 - 9	1	تعمق ضعيف
من 10 - 18	2	تعمق مقبول
من 19 - 27	3	تعمق جيد
من 28 - 36	4	تعمق جيد جداً

ولتفسير الجدول السابق :

الدرجة الكلية هي : 36 وتعني أقصى درجة يمكن أن يحصل عليها المستبان ، وقد تم تقسيمها إلى أربعة فئات

كما يلي :-

1. إذا حصل المستبان على درجات من 1- 9 : تعني أن المحلل لا يتعمق في تحليل القوائم المالية ، ويكون تعمقه ضعيف.

2. إذا حصل المستبان على درجات من 10- 18 : تعني أن المحلل يتعمق في تحليل القوائم المالية بدرجة مقبولة .

3. إذا حصل المستبان على درجات من 19 - 27 : تعني أن المحلل يتعمق في تحليل القوائم المالية بدرجة أكبر ، ويكون التعمق جيد .

4. إذا حصل المستبان على درجات من 28- 36 : تعني أن المحلل يتعمق في تحليل القوائم المالية بدرجة كبيرة جداً ، ويكون التعمق جيد جداً .

ولمعرفة نتائج اختبار الفرضيات ، سنحاول تفسير الأسئلة المتعلقة بطلب معلومات مالية من الشركة طالبة الائتمان ، ومدى الاعتماد على التحليل المالي عند اتخاذ القرار الائتماني .

أولاً : مدى طلب معلومات مالية من الشركة طالبة الائتمان:

لقد تم قياس التكرارات والنسب المئوية لمدى طلب معلومات مالية من الشركة طالبة الائتمان من قبل محلي الائتمان في البنوك العاملة في فلسطين ، وقد جاءت النتائج كما هي مبينة في الجدول التالي :-

جدول رقم (30)

التكرار والنسب المئوية لمدى طلب معلومات مالية من الشركة طالبة الائتمان

مدى طلب المعلومات مالية	التكرار	النسبة المئوية
دائماً	42	59,2%
غالباً	24	33,8%
أحياناً	5	7%
لا نطلب	صفر	صفر%
المجموع	71	100%

من خلال الجدول السابق يلاحظ أن ما نسبته 59,2% من محلي الائتمان في البنوك العاملة في فلسطين يطلبون معلومات مالية من الشركات طالبة الائتمان في حين نسبة الذين أجابوا (غالباً كانت 33,8% والذين أجابوا أحياناً 7% فقط ، ويتضح من هذا الجدول أن كل محلي الائتمان في المصارف العاملة في فلسطين يطلبون معلومات مالية من الشركات التي تتقدم بطلب الحصول على ائتمان مصرفي ، وعلى الرغم من تفاوت هذه النسبة من محلل إلى آخر إلا أنه لا يوجد محلل ائتماني واحد لا يطلب معلومات مالية ، حيث أثبتت الدراسة أن كل محلي الائتمان يطلبون معلومات مالية وإن لم يكن ذلك دائماً كما توضح النسب السابق ذكرها .

ثانياً: درجة الاعتماد على التحليل المالي عند اتخاذ القرار الائتماني.

أما فيما يتعلق بمتوسط استجابات أفراد العينة على اعتمادهم على التحليل المالي فقد بلغ 1.66 وقد جاءت نتيجة اختبار t-test كما في الجدول التالي :-

جدول رقم (31)

نتيجة اختبار t لمتوسط استجابات أفراد العينة على درجة الاعتماد على التحليل المالي .

المتغير	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي للمتوسط	قيمة t	قيمة sig t
درجة الاعتماد على التحليل المالي عند اتخاذ القرار الائتماني	1.66	0.83	55.33%	-3.44%	0.001

يتضح من خلال الجدول السابق أن متوسط استجابات أفراد العينة أقل من الدرجة (2) والتي تمثل متوسط المقياس وبشكل معنوي إحصائياً مما يعني أن درجة الاعتماد على التحليل المالي من قبل محلي الائتمان في المصارف العاملة في فلسطين منخفضة بشكل عام .

ولقد تم قياس التكرارات والنسب المئوية لمدى الاعتماد على التحليل المالي من قبل محلي الائتمان في البنوك العاملة في فلسطين عند اتخاذ القرار الائتماني ، قد جاءت النتائج كما هي مبينة في الجدول التالي :-

جدول رقم (32)

التكرار والنسب المئوية لمدى الاعتماد على التحليل المالي عند اتخاذ القرار الائتماني

النسبة المئوية	التكرار	درجة الاعتماد	مدى الاعتماد على التحليل المالي عند اتخاذ قرار منح الائتمان
30%	21	لا يعتمد	0%
27%	19	اعتماد منخفض	25%
20%	14	اعتماد متوسط	50%
17%	12	اعتماد فوق المتوسط	75%
6%	4	اعتماد مرتفع	100%
100%	70		المجموع

من خلال الجدول السابق يلاحظ أن ما نسبته 30% من محلي الائتمان في البنوك العاملة في فلسطين لا يعتمدون على التحليل المالي عند اتخاذ قرار منح الائتمان ، في حين أن ما نسبته 27% من محلي الائتمان يعتمدون على التحليل المالي عند اتخاذ قرار منح الائتمان بنسبة 25% ، مما يعني أن هناك نسبة كبيرة من محلي الائتمان لا يعتمدون على التحليل المالي أو يعتمدون بدرجة منخفضة ، أما الذين يعتمدون على التحليل المالي بدرجة متوسطة ، فلم تتعدى نسبتهم 20% .

ويتضح من مما سبق أن الغالبية العظمى من محلي الائتمان في المصارف العاملة في فلسطين والذي سبق و تبين أنهم يطلبون معلومات مالية من الشركات التي تتقدم بطلب الحصول على ائتمان مصرفي ، تبين أنهم لا يعتمدون على هذه البيانات المالية ولا يستخدمونها في التحليل المالي لأغراض اتخاذ قرار منح الائتمان ، أما الذين يعتمدون على التحليل المالي فهم أقلية ولم تتعدى نسبتهم 6% .

في ضوء النتائج الأولية السابقة سيتم اختبار فرضيات الدراسة من أجل الوصول إلى حقيقة الموقف فيما يتعلق بمدى طلب المعلومات المالية ، وأهميتها ، ودرجة اعتماد محلي الائتمان في المصارف العاملة في فلسطين عليها .

أولاً:- اختبار العلاقة بين الموثوقية في القوائم المالية ، ودرجة الاعتماد على التحليل المالي عند اتخاذ

قرار منح الائتمان حسب الفرضية الأولى .

نصت الفرضية الأولى على ما يلي :-

(توجد علاقة ارتباط بين الموثوقية في القوائم المالية ، ودرجة الاعتماد على التحليل المالي عند اتخاذ قرار منح الائتمان).

لاختبار هذه الفرضية فقد تم استخدام اختبار χ^2 للاستقلالية Chi – Square وذلك لاختبار مدى استقلالية

درجة الاعتماد على التحليل المالي عن الموثوقية في القوائم المالية ، وفيما يلي نتيجة هذا الاختبار :-

جدول رقم (33)

نتيجة اختبار χ^2 للعلاقة بين الموثوقية في القوائم المالية ودرجة الاعتماد على التحليل المالي

الثقة في القوائم المالية	العدد	(التكرارات) درجة الاعتماد على التحليل المالي			الانحراف المعياري	قيمة χ^2	مستوى الدلالة sig
		منخفضة	متوسطة	مرتفعة			
ثقة ضعيفة	3	3	-	-	0	20.09	0.00
ثقة متوسطة	46	33	7	6	0.72		
ثقة مرتفعة	22	4	8	10	0.76		

حسب مستوى الدلالة الإحصائية عند $\alpha = 0.05$.

ومن خلال الجدول السابق يتضح أن قيمة χ^2 معنوية إحصائياً عند مستوى $(\alpha = 0.05)$ ، وبناءً عليه نقبل

الفرضية السابقة ، ونستنتج وجود علاقة معنوية إحصائية بين الموثوقية في القوائم المالية ، ودرجة الاعتماد على التحليل

المالي عند اتخاذ قرار منح الائتمان .

ولقياس قوة واتجاه هذه العلاقة فقد تم استخدام إحصاء كندال تاو سي (Kendall tau – C) لقياس قوة علاقة

الارتباط بين درجة الموثوقية في القوائم المالية ودرجة الاعتماد على التحليل المالي وقد جاءت النتائج كما يلي :-

جدول رقم (34)

المتغيرات	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي للمتوسط	قيمة معامل ارتباط كندال تاو C	مستوى الدلالة الإحصائية
درجة الوثوقية في القوائم المالية	71	2.27	0.53	75.76%	0.391	0
درجة الاعتماد على التحليل المالي	71	1.66	0.83	55.33%		

حسب مستوى الدلالة الإحصائية عند $\alpha = 0.05$.

من خلال الجدول السابق يلاحظ أن قيمة معامل الارتباط بين المتغيرين بلغت 0.391 ، وهي معنوية إحصائياً عند مستوى دلالة $(\alpha = 0.05)$ ، مما يعني أن هناك علاقة ارتباط طردية ومعنوية إحصائياً بين درجة الوثوقية في القوائم المالية ودرجة الاعتماد على التحليل المالي ، بمعنى أنه تزداد درجة الاعتماد على التحليل المالي عند اتخاذ قرار منح الائتمان كلما زادت الثقة في القوائم المالية .

ولتفسير هذه النتيجة بشكل أكثر وضوحاً ، ولمعرفة أي العوامل التي تضمنها المجال المتعلق بالموثوقية في القوائم المالية أكثر ارتباطاً بدرجة الاعتماد على التحليل المالي ، وأيهما لم يكن له ارتباط ، فقد تم إيجاد نتيجة اختبار كاي² للاستقلالية بين كل عبارة من عبارات المجال ودرجة الاعتماد على التحليل المالي ، وذلك كما يلي :

جدول رقم (35)

نتيجة اختبار كاي² وقيمة معامل التوافق للعلاقة بين درجة الاعتماد على التحليل المالي و المعلومات المالية المدققة والمرفقة بتقرير مدقق

حسابات - المجال الثاني

نص العبارة الأولى	الخيارات	العدد	(التكرارات) درجة الاعتماد على التحليل المالي			قيمة كاي ²	مستوى الدلالة الإحصائية sig	قيمة معامل التوافق	مستوى الدلالة الإحصائية sig
			منخفضة	متوسطة	مرتفعة				
هل يشترط أن تكون المعلومات المالية مدققة ومرفقة بتقرير مدقق حسابات	نعم	44	20	9	15	9.31	0.009	0.341	0.009
	لا	27	20	6	1				

حسب مستوى الدلالة الإحصائية عند $\alpha = 0.05$.

يتضح من خلال الجدول السابق وجود علاقة معنوية إحصائية بين درجة الاعتماد على التحليل المالي وشرط أن تكون المعلومات المالية مدققة ، ومرفقة مع تقرير مدقق حسابات ، حيث بلغت قيمة $\chi^2 = 9.31$ وهي معنوية إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$.

ولمعرفة قوة هذه العلاقة فقد تم استخدام مقياس معامل التوافق (Contingency coefficient) والذي بلغ 0.341 ، وهو معنوي إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$.

ولتفسير العلاقة السابقة فقد تم إيجاد اختبار t (one sample t – test) لمتوسط درجة الاعتماد على التحليل المالي حسب اشتراط أن تكون المعلومات المالية مدققة ومرفقة بتقرير مدقق حسابات ومقارنته مع الدرجة (2) والتي تتوسط المقياس ، وهي تمثل الاعتماد على التحليل المالي بدرجة (متوسطة) وقد جاءت النتائج كما في الجدول التالي:

جدول رقم (36)

نتيجة اختبار t لمتوسط درجة الاعتماد على التحليل المالي و المعلومات المالية المدققة والمرفقة بتقرير مدقق حسابات

نص العبارة الأولى	الخيارات	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي للمتوسط	قيمة t	مستوى الدلالة الإحصائية sig
هل يشترط أن تكون المعلومات المالية مدققة ومرفقة بتقرير مدقق حسابات	نعم	44	1.89	0.89	63%	-0.842	0.404
	لا	27	1.30	0.54	43.33%	-6.75	0

حسب مستوى الدلالة الإحصائية عند $\alpha = 0.05$

يلاحظ من خلال الجدول السابق أن متوسط درجة الاعتماد على التحليل المالي لأولئك الذين يشترطون أن تكون المعلومات المالية مدققة ومرفقة بتقرير مدقق حسابات بلغ 1.89 وهو لا يختلف إحصائياً عن الدرجة (2) والتي تتوسط المقياس ، وبالتالي فإن درجة الاعتماد على التحليل المالي لهذه الفئة من محلي الائتمان كانت متوسطة . أما المتوسط لأولئك الذين لا يشترطون أن تكون المعلومات المالية مدققة فقد بلغ 1.30 ، وهو أقل من درجة (2) وبشكل معنوي إحصائياً ، مما يعني أن درجة الاعتماد على التحليل المالي لهذه الفئة من محلي الائتمان منخفضة ، وهذا

يؤكد العلاقة بين درجة الاعتماد على التحليل المالي واشتراط تدقيق المعلومات المالية وإرفاقها بتقرير من مدقق حسابات.

ومن التحليل السابق يلاحظ أنه تزداد درجة الاعتماد على التحليل المالي كلما كانت المعلومات المالية مدققة ومرفقة بتقرير مدقق حسابات . هذا يدل على أن المعلومات المالية المدققة تشجع محلي الائتمان على استخدام التحليل المالي عند اتخاذ قرار منح الائتمان .

جدول رقم (37)

نتيجة اختبار كا² وقيمة معامل التوافق للعلاقة بين درجة الاعتماد على التحليل المالي والفترات المالية - المجال الثاني

نص العبارة الثانية	الخيارات	العدد	(التكرارات) درجة الاعتماد على التحليل المالي			قيمة كا ²	مستوى الدلالة الإحصائية sig	قيمة معامل التوافق	مستوى الدلالة الإحصائية sig
			منخفضة	متوسطة	مرتفعة				
المعلومات المالية التي تطلبها وتتعلق بالفترة	السنة الحالية	4	2	2	-	19.31	0.01	0.462	0.01
	السنة الماضية	21	18	1	2				
	سنتين سابقتين	24	12	3	9				
	ثلاثة سنوات سابقة	18	7	7	4				
	أكثر من 3 سنوات	4	1	2	1				

حسب مستوى الدلالة الإحصائية عند $\alpha = 0.05$

يلاحظ من خلال الجدول السابق وجود علاقة معنوية إحصائية بين درجة الاعتماد على التحليل المالي والمعلومات المالية المطلوبة ، والمتعلقة بفترة زمنية معينة ، حيث بلغت قيمة كا² 19.31 وهي معنوية إحصائية عند مستوى دلالة $(\alpha = 0.05)$.

ويلاحظ أن قيمة معامل التوافق بلغت 0.462 وهي معنوية إحصائياً وتقيس قوة العلاقة بين المتغيرين.

ولتفسير العلاقة السابقة فقد تم إيجاد اختبار t (one sample t – test) لمتوسط درجة الاعتماد على التحليل

المالي حسب الفترة الزمنية للمعلومات المالية المطلوبة ، ومقارنته مع الدرجة 2 والتي تتوسط المقياس وتمثل الاعتماد على

التحليل المالي بدرجة متوسطة ، وقد جاءت النتائج كما في الجدول التالي :-

جدول رقم (38)

نتيجة اختبار t لمتوسط درجة الاعتماد على التحليل المالي والفترات المالية

نص العبارة الثانية	الخيارات	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي للمتوسط	قيمة t	مستوى الدلالة الإحصائية sig
المعلومات المالية التي تطلبونها وتعلق بالفترة	السنة الحالية	4	1.50	0.57	%50	1.73-	0.182
	السنة الماضية	21	1.24	0.62	%41.33	5.58-	0
	سنتين سابقتين	24	1.87	0.94	%62.33	0.647-	0.524
	ثلاثة سنوات سابقة	18	1.83	0.78	%61	0.9-	0.381
	أكثر من 3 سنوات	4	2	0.82	%66.67	0	1

حسب مستوى الدلالة الإحصائية عند $\alpha = 0.05$

يلاحظ من خلال الجدول السابق ما يلي :-

1. متوسطات درجة الاعتماد على التحليل المالي لأولئك الذين يطلبون معلومات مالية ، سواء تتعلق هذه المعلومات

بالسنة الحالية ، أو السنتين السابقتين ، أو الثلاثة سنوات السابقة ، أو أكثر من ثلاثة سنوات سابقة لا يختلف

إحصائياً عن الدرجة 2 ، والتي تتوسط المقياس ، وبالتالي يمكن القول أن درجة الاعتماد على التحليل المالي لهذه

الفئات من محلي الائتمان هي متوسطة .

2. متوسط درجة الاعتماد على التحليل المالي لفئة محلي الائتمان الذين يطلبون معلومات مالية تتعلق بالسنة الماضية

فقط ، كان أقل من الدرجة 2 وبشكل معنوي إحصائياً ، مما يعني أن اعتماد هذه الفئة على التحليل المالي ، هو

بدرجة منخفضة ، حيث أن المتوسط بلغ 1.24 وهو قريب من الدرجة 1 والتي تمثل الاعتماد على التحليل المالي بدرجة منخفضة .

نستخلص من ذلك أنه تزداد درجة الاعتماد على التحليل المالي بزيادة عدد سنوات المعلومات المالية التي يطلبها المحلل المالي لحسابات الشركة طالبة الائتمان .

جدول رقم (39)

نتيجة اختبار كا² وقيمة معامل التوافق للعلاقة بين درجة الاعتماد على التحليل المالي ، وعدد القوائم المالية - المجال الثاني

نص العبارة الثالثة	الخيارات	عدد	(التكرارات) درجة الاعتماد على التحليل المالي			قيمة كا ²	مستوى الدلالة الإحصائية sig	قيمة معامل التوافق	مستوى الدلالة الإحصائية sig
			منخفضة	متوسطة	مرتفعة				
عدد القوائم المالية التي تطلبونها	قائمة واحدة	14	12	1	1	19.3	0.002	0.462	0.002
	قائمتين	27	20	3	4				
	3 قوائم	25	7	9	9				
	أكثر من 3 قوائم	5	1	2	2				

حسب مستوى الدلالة الإحصائية عند $\alpha = 0.05$

يلاحظ من خلال الجدول السابق وجود علاقة معنوية إحصائية بين درجة الاعتماد على التحليل المالي وعدد القوائم

المالية المطلوبة ، حيث بلغت قيمة كا² 19.3 وهي معنوية إحصائية عند مستوى دلالة إحصائية $(\alpha = 0.05)$.

ويلاحظ أن قيمة معامل التوافق بلغت 0.462 وهي معنوية إحصائية وتقيس قوة العلاقة بين المتغيرين .

ولتفسير العلاقة السابقة ، فقد تم إيجاد اختبار t (one sample t – test) لمتوسط درجة الاعتماد على

التحليل المالي حسب عدد القوائم المالية المطلوبة ومقارنته بالدرجة 2 ، والتي تتوسط المقياس وتمثل الاعتماد على

التحليل المالي بدرجة متوسطة ، وقد جاءت النتائج كما في الجدول التالي :

جدول رقم (40)

نتيجة اختبار t لمتوسط درجة الاعتماد على التحليل المالي وعدد القوائم المالية

نص العبارة الثالثة	الخيارات	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي للمتوسط	قيمة t	مستوى الدلالة الإحصائية α
عدد القوائم المالية التي تطلبونها	قائمة واحدة	14	1.21	0.57	40.33%	-5.08	0
	قائمتين	27	1.40	0.74	46.67%	-4.12	0
	3 قوائم	25	2.08	0.81	69.33%	-0.422	0.627
	أكثر من 3 قوائم	5	2.2	0.84	73.33%	-0.535	0.621

حسب مستوى الدلالة الإحصائية عند $\alpha = 0.05$

يلاحظ من خلال الجدول السابق ما يلي :-

1. متوسطي درجة الاعتماد على التحليل المالي لأولئك الذين يطلبون قائمة واحدة ، والذين يطلبون قائمتين أقل

من الدرجة (2) والتي تتوسط المقياس وبشكل معنوي إحصائيا ، مما يعني أن اعتماد هاتين الفئتين من محلي

الائتمان على التحليل المالي كان اعتماداً منخفضاً .

2. متوسطي درجة الاعتماد على التحليل المالي لأولئك الذين يطلبون 3 قوائم ، والذين يطلبون أكثر من 3

قوائم لا يختلفان عن الدرجة 2 إحصائيا ، مما يعني أن اعتماد هاتين الفئتين من محلي الائتمان على التحليل

المالي كان اعتماداً متوسطاً .

ويلاحظ من خلال النتيجة السابقة أنه تزداد درجة الاعتماد على التحليل المالي كلما زاد عدد القوائم المالية المطلوبة .

وهذا يدل على أنه كلما كانت هناك نية أو سياسة واضحة للاعتماد على التحليل المالي يزيد محلي الائتمان من طلب

قوائم مالية إضافية لإجراء تحليل أوسع وأدق من أجل اتخاذ قرار رشيد بمنح الائتمان .

وفيما يلي جدول يوضح طبيعة القوائم المالية التي يتم طلبها من العميل :-

جدول رقم (41)

التكرارات والنسب المئوية للقوائم المالية التي يتم طلبها من العميل .

القوائم المالية	محللي الائتمان الذين يطلبون هذه القوائم	
	العدد	النسبة المئوية من إجمالي العينة
الميزانية العمومية	56	91,5%
قائمة الأرباح والخسائر	51	71,8%
قائمة التدفقات النقدية	39	54,9%
قوائم أخرى	8	11,3%

يلاحظ من خلال الجدول السابق أن غالبية محللي الائتمان يطلبون القوائم المالية الأساسية خاصة قائمة الميزانية العمومية وقائمة الأرباح والخسائر وبالدرجة الثالثة قائمة التدفقات النقدية و يستنتج من ذلك :- أن الاعتماد الأكبر لمحللي الائتمان على قائمة الميزانية العمومية بالدرجة الأولى ويليهما قائمة الأرباح والخسائر (قائمة الدخل) .

جدول رقم (42)

نتيجة اختبار كا² وقيمة معامل التوافق للعلاقة بين درجة الاعتماد على التحليل المالي ، والتحقق من المعلومات المالية - المجال الثاني

نص العبارة الرابعة	الخيارات	العدد	(التكرارات) درجة الاعتماد على التحليل المالي			قيمة كا ²	مستوى الدلالة الإحصائية sig	قيمة معامل التوافق	مستوى الدلالة الإحصائية sig
			منخفضة	متوسطة	مرتفعة				
هل تأخذون المعلومات المالية في القوائم المالية كما هي أم تقومون بالتحقق من صحتها	نأخذها كما هي	38	32	3	3	25.83	0.00	0.516	0.00
	نتحقق من صحتها	33	8	12	13				

حسب مستوى الدلالة الإحصائية عند $\alpha = 0.05$

يلاحظ من خلال الجدول السابق وجود علاقة معنوية إحصائية بين درجة الاعتماد على التحليل المالي ومدى التحقق من صحة المعلومات المالية الواردة في القوائم المالية ، حيث بلغت قيمة كا² 25.83 وهي معنوية إحصائية عند

مستوى دلالة ($\alpha = 0.05$) ، كما أن قيمة معامل التوافق بلغت 0.516 وهي معنوية إحصائياً أيضاً وتقيس قوة العلاقة بين المتغيرين .

ولتفسير العلاقة السابقة فقد تم إيجاد اختبار t (one sample t – test) لمتوسط درجة الاعتماد على التحليل المالي حسب مدى التحقق من صحة المعلومات المالية الواردة في القوائم المالية ، ومقارنته مع الدرجة 2 والتي تتوسط المقياس وتمثل الاعتماد على التحليل المالي بدرجة متوسطة ، وقد جاءت النتائج كما في الجدول التالي :-

جدول رقم (43)

نتيجة اختبار t لمتوسط درجة الاعتماد على التحليل المالي والتحقق من المعلومات المالية

نص العبارة الرابعة	الخيارات	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي للمتوسط	قيمة t	مستوى الدلالة الإحصائية sig
هل تأخذون المعلومات المالية في القوائم المالية كما هي أم تقومون بالتحقق من صحتها	نأخذها كما هي	38	1.23	0.58	41%	-7.97	6
	نتحقق من صحتها	33	2.15	0.79	71.67%	1.09	0.282

حسب مستوى الدلالة الإحصائية عند $\alpha = 0.05$

يلاحظ من خلال الجدول السابق أن متوسط درجة الاعتماد على التحليل المالي لأولئك الذين يأخذون المعلومات المالية الواردة في القوائم المالية كما هي أقل من الدرجة 2 والتي تتوسط المقياس ، وبشكل معنوي إحصائياً مما يعني أن اعتماد هذه الفئة من محلي الائتمان على التحليل المالي منخفضاً.

في حين أن متوسط درجة الاعتماد على التحليل المالي لأولئك الذين يقومون بالتحقق من صحة المعلومات المالية الواردة في القوائم المالية لا يختلف إحصائياً عن الدرجة 2 مما يعني أن هؤلاء يعتمدون على التحليل المالي بدرجة متوسطة .

نستنتج مما سبق أنه كلما كانت هناك رغبة أكيدة لمحلي الائتمان في المصارف العاملة في فلسطين للتحقق من المعلومات الواردة في القوائم المالية تزداد درجة الاعتماد على التحليل المالي عند اتخاذ قرار منح الائتمان .

جدول رقم (44)

نتيجة اختبار χ^2 وقيمة معامل التوافق للعلاقة بين درجة الاعتماد على التحليل المالي وتعديل التكلفة التاريخية - المجال الثاني

نص العبارة الخامسة	الخيارات	العدد	(التكرارات) درجة الاعتماد على التحليل المالي			قيمة χ^2	مستوى الدلالة الإحصائية sig	قيمة معامل التوافق	مستوى الدلالة الإحصائية sig
			منخفضة	متوسطة	مرتفعة				
هل تعتمدون على التكلفة التاريخية أم تقوم بتعديلها للوصول إلى القيمة السوقية	نعم على التكلفة التاريخية	48	33	5	10	12.28	0.002	0.384	0.002
	نعم بتعديلها	23	7	10	6				

حسب مستوى الدلالة الإحصائية عند $\alpha = 0.05$

يلاحظ من خلال الجدول السابق وجود علاقة معنوية إحصائية بين درجة الاعتماد على التحليل المالي ومدى الاعتماد

على التكلفة التاريخية أو القيمة السوقية ، حيث بلغت قيمة χ^2 12.28 وهي معنوية إحصائية عند مستوى دلالة

$\alpha = 0.05$ ، كما أن قيمة معامل التوافق بلغت 0.384 وهي معنوية إحصائية أيضا وتقيس قوة العلاقة بين المتغيرين.

ولتفسير العلاقة السابقة فقد تم إيجاد اختبار t (one sample t – test) لمتوسط درجة الاعتماد على التحليل

المالي حسب مدى الاعتماد على التكلفة التاريخية أو القيمة السوقية ، ومقارنته مع الدرجة 2 والتي تتوسط المقياس

وتمثل الاعتماد على التحليل المالي بدرجة متوسطة ، وقد جاءت النتائج كما في الجدول التالي :-

جدول رقم (45)

نتيجة اختبار t لمتوسط درجة الاعتماد على التحليل المالي ، وتعديل التكلفة التاريخية

نص العبارة الخامسة	الخيارات	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي للمتوسط	قيمة t	مستوى الدلالة الإحصائية sig
هل تعتمدون على التكلفة التاريخية أم تقومون بتعديلها للوصول إلى القيمة السوقية	نعم على التكلفة التاريخية	48	1.52	0.82	50.67%	-4.02	0.000
	نقوم بتعديلها	23	1.96	0.76	65.33%	-0.27	0.788

حسب مستوى الدلالة الإحصائية عند $\alpha = 0.05$

يلاحظ من خلال الجدول السابق أن متوسط درجة الاعتماد على التحليل المالي لأولئك الذين يعتمدون على التكلفة التاريخية أقل من الدرجة 2 والتي تتوسط المقياس ، وبشكل معنوي إحصائيا مما يعني أن اعتماد هذه الفئة من محللي الائتمان على التحليل المالي منخفضا .

في حين أن متوسط درجة الاعتماد على التحليل المالي لأولئك الذين يقومون بتعديل التكلفة التاريخية للوصول إلى القيمة السوقية لا يختلف إحصائيا عن الدرجة 2 مما يعني أن هؤلاء يعتمدون على التحليل المالي بدرجة متوسطة . نستنتج من ذلك أنه كلما اتجه محلي الائتمان في المصارف العاملة في فلسطين نحو تعديل التكلفة التاريخية بشكل أكبر للوصول إلى القيمة السوقية أو العادلة ولم يكتفي بالتعامل مع هذه القيم المالية الواردة في القوائم المالية كما هي . تزداد معها درجة الاعتماد على التحليل المالي.

جدول رقم (46)

نتيجة اختبار كا² وقيمة معامل التوافق للعلاقة بين درجة الاعتماد على التحليل المالي و مدى أهمية الاعتماد على المعلومات المالية

المقدمة - المجال الثاني

نص العبارة السادسة	الخيارات	العدد	(التكرارات) درجة الاعتماد على التحليل المالي			قيمة كا ²	مستوى الدلالة الإحصائية sig	قيمة معامل التوافق	مستوى الدلالة الإحصائية sig
			منخفضة	متوسطة	مرتفعة				
مدى أهمية الاعتماد على المعلومات المالية المقدمة من الشركات طالبة الائتمان	%0	7	6	1	0	29.88	0	0.544	0.000
	%25	15	14	0	1				
	%50	24	12	9	3				
	%75	22	8	3	11				
	%100	3	0	2	1				

حسب مستوى الدلالة الإحصائية عند $\alpha = 0.05$

يلاحظ من خلال الجدول السابق وجود علاقة معنوية إحصائية بين درجة الاعتماد على التحليل المالي ، ومدى أهمية

المعلومات المالية المقدمة من الشركات طالبة الائتمان ، حيث بلغت قيمة كا² 29.88 وهي معنوية إحصائية عند

مستوى دلالة ($\alpha = 0.05$) ، كما أن قيمة معامل التوافق بلغت 0.544 وهي أيضا معنوية إحصائية أيضا

وتقيس قوة العلاقة بين المتغيرين .

ولتفسير العلاقة السابقة فقد تم إيجاد اختبار t (one sample t – test) لمتوسط درجة الاعتماد على التحليل

المالي حسب درجة أهمية المعلومات المالية المقدمة ، ومقارنته بالدرجة (2) والتي تتوسط المقياس وتمثل الاعتماد على

التحليل المالي بدرجة متوسطة ، وقد جاءت النتائج كما في الجدول التالي :-

جدول رقم (47)

نتيجة اختبار t لمتوسط درجة الاعتماد على التحليل المالي و مدى أهمية الاعتماد على المعلومات المالية المقدمة

نص العبارة السادسة	الخيارات	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي للمتوسط	قيمة t	مستوى الدلالة الإحصائية sig
مدى أهمية الاعتماد على المعلومات المالية المقدمة من الشركات طالبة الائتمان	%0	7	1.14	0.37	%38	6-	0.001
	%25	15	1.13	0.52	%37.67	6.5-	0.000
	%50	24	1.62	0.71	%54	2.58-	0.017
	%75	22	2.13	0.94	%71	0.68	0.504
	%100	3	2.33	0.57	77.67	1	0.423

حسب مستوى الدلالة الإحصائية عند $\alpha = 0.05$

يلاحظ من خلال الجدول السابق ما يلي :-

1. متوسطات درجة الاعتماد على التحليل المالي لفئات محلي الائتمان الذين يعتمدون على المعلومات المالية

المقدمة من الشركات طالبة الائتمان بدرجة (0% و 25% و 50%) أقل من الدرجة (2) والتي

تتوسط المقياس ، وبشكل معنوي إحصائيا مما يعني أن اعتماد هذه الفئات من محلي الائتمان على التحليل

المالي هو اعتماد منخفض

2. متوسطي درجة الاعتماد على التحليل المالي لفئتي محلي الائتمان الذين يعتمدون على المعلومات المالية

بدرجة (75% و 100%) لا يختلفان إحصائيا عن الدرجة (2) مما يعني أن اعتماد هؤلاء على التحليل

المالي هو اعتماد بدرجة متوسطة .

و نستنتج من ذلك أن درجة الاعتماد على التحليل المالي في المصارف العاملة في فلسطين تزداد كلما زادت أهمية

المعلومات المالية المقدمة من الشركات طالبة الائتمان .

ونتيجة اختبار الفرضية الأولى تبين أنه " توجد علاقة معنوية إحصائية بين الموثوقية في القوائم المالية ، ودرجة الاعتماد على التحليل المالي عند اتخاذ قرار منح الائتمان ". وبالتالي كلما زادت الثقة في القوائم المالية زادت درجة الاعتماد على التحليل المالي ، وعليه نقبل الفرضية الأولى القائلة " توجد علاقة ارتباط بين الموثوقية في القوائم المالية ودرجة الاعتماد على التحليل المالي عند اتخاذ قرار منح الائتمان ".

ثانياً : العلاقة بين مؤهلات وقدرات محلي الائتمان ، ودرجة الاعتماد على التحليل المالي حسب

الفرضية الثانية : -

نصت الفرضية الثانية على ما يلي : -

(توجد علاقة ارتباط بين مؤهلات وقدرات محلي الائتمان ، ودرجة اعتمادهم على التحليل المالي كأداة من أدوات ترشيد القرار) .

لاختبار هذه الفرضية فقد تم استخدام اختبار χ^2 (chi - square) للاستقلالية ، وذلك لاختبار مدى استقلالية درجة الاعتماد على التحليل المالي عند اتخاذ قرار الائتمان عن المتغيرات المستقلة التالية: - (الفرضيات الفرعية)

1. المسمى الوظيفي لمحلل الائتمان .
2. التخصص العلمي لمحلل الائتمان .
3. الخبرة العملية لمحلل الائتمان .
4. تلقى دورات تدريبية في مجال التحليل المالي .
5. طبيعة نشاط البنك .
6. درجة التفويض الممنوحة لمحلل الائتمان

1 : - اختبار العلاقة بين درجة الاعتماد على التحليل المالي عند اتخاذ قرار الائتمان والمسمى الوظيفي لـ

الائتمان .

لاختبار هذه العلاقة فقد تم استخدام اختبار χ^2 للاستقلالية chi- square وذلك لاختبار مدى استقلالية درجة

الاعتماد على التحليل المالي عن المسمى الوظيفي وقد جاءت نتيجة الاختبار كما في الجدول التالي : -

جدول رقم (48)

نتيجة اختبار χ^2 للعلاقة بين درجة الاعتماد على التحليل المالي والمسمى الوظيفي

المسمى الوظيفي	العدد	(التكرارات) درجة الاعتماد على التحليل المالي			المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي للمتوسط	قيمة χ^2	مستوى الدلالة الإحصائية sig
		منخفضة	متوسطة	مرتفعة					
مدير ائتمان	18	10	2	6	1.78	0.94	59.33%	2.39	0.299
موظف ائتمان	53	30	13	10	1.62	0.79	54%		

حسب مستوى الدلالة الإحصائية عند $\alpha = 0.05$

من خلال الجدول السابق يلاحظ عدم وجود علاقة معنوية إحصائية بين درجة الاعتماد على التحليل المالي والمسمى

المسمى الوظيفي لـ لـ الائتمان ، حيث بلغت قيمة $\chi^2 = 2.39$ وهي غير معنوية إحصائية عند مستوى الدلالة

الإحصائية $\alpha = 0.05$.

من خلال النتيجة السابقة تبين أن محلي الائتمان ، سواء كانوا من الموظفين أو من مدراء الائتمان أقل من الدرجة 2 ،

وهم متشابهين تقريباً في درجة اعتمادهم على التحليل المالي عند اتخاذ قرار منح الائتمان ، وهذا يعني أن المسمى

الوظيفي ليس له علاقة بدرجة الاعتماد على التحليل المالي عند اتخاذ قرار منح الائتمان .

وبالتالي نرفض الفرضية القائلة (توجد علاقة ارتباط بين درجة الاعتماد على التحليل المالي والمسمى الوظيفي لـ

الائتمان) .

2 : اختبار العلاقة بين درجة الاعتماد على التحليل المالي عند اتخاذ قرار الائتمان والتخصص العلمي لخلل

الائتمان .

لاختبار هذه العلاقة فقد تم استخدام اختبار كآي تربيع للاستقلالية chi- square وذلك لاختبار مدى استقلالية

درجة الاعتماد على التحليل المالي عن التخصص العلمي وقد جاءت نتيجة الاختبار كما في الجدول التالي : -

جدول رقم (49)

نتيجة اختبار χ^2 للعلاقة بين درجة الاعتماد على التحليل المالي والمسمى الوظيفي

مستوى الدلالة الإحصائية sig	قيمة χ^2	الوزن النسبي	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	(التكرارات) درجة الاعتماد على التحليل المالي			العدد	التخصص العلمي
					مرتفعة	متوسطة	منخفضة		
0.621	2.73	%56.67	0.87	1.70	9	8	20	37	محاسبة
		%52	0.72	1.56	2	5	9	16	إدارة أعمال
		%55.67	0.91	1.67	5	2	11	18	غير ذلك

حسب مستوى الدلالة الإحصائية عند $\alpha = 0.05$

يلاحظ من خلال الجدول السابق عدم وجود علاقة معنوية إحصائية بين درجة الاعتماد على التحليل المالي والتخصص

العلمي ، حيث بلغت قيمة $\chi^2 = 2.73$ وهي غير معنوية إحصائياً عند مستوى دلالة $(\alpha = 0.05)$ ، مما يعني

استقلالية درجة اعتماد على التحليل المالي عن التخصص العلمي لمحللي الائتمان .

من خلال النتيجة السابقة تبين أن محللي الائتمان من ذوى تخصصات المحاسبة والإدارة أو التخصصات الأخرى

متشابهين تقريباً في درجة اعتمادهم على التحليل المالي عند اتخاذ قرار منح الائتمان ، حيث تقاربت آرائهم نحو الدرجة

الثانية وهي الدرجة التي تتوسط المقياس ، مما يعني أن التخصص العلمي لا يشكل أساس لاستخدام التحليل المالي ،

وبالتالي لا يؤثر على درجة الاعتماد على التحليل المالي عند اتخاذ قرار منح الائتمان ، وهذا ربما يتنافى مع المنطق السليم

في ظروف طبيعية ، ولكننا مضطرون للقبول بنتائج التحليل كما هي .

وبالتالي نرفض الفرضية القائلة (توجد علاقة ارتباط بين درجة الاعتماد على التحليل المالي والتخصص العلمي
 لـحلل الائتمان) .

3 :- اختبار العلاقة بين درجة الاعتماد على التحليل المالي عند اتخاذ قرار الائتمان والخبرة العملية لـحللي الائتمان

ولإجراء هذا الاختبار فقد تم استخدام اختبار χ^2 - square للاستقلالية وذلك لاختبار مدى استقلالية درجة
 الاعتماد على التحليل المالي عن الخبرة العملية وقد جاءت النتائج كما في الجدول التالي :-

جدول رقم (50)

نتيجة اختبار χ^2 للعلاقة بين درجة الاعتماد على التحليل المالي والخبرة العملية

مستوى الدلالة الإحصائية sig	قيمة χ^2	الوزن النسبي للمتوسط	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	(التكرارات) درجة الاعتماد على التحليل المالي			العدد	الخبرة العملية بالسنوات
					مرتفعة	متوسطة	منخفضة		
0.601	2.91	44.33%	0.65	1.33	1	2	9	12	1-5 سنوات
		54.67%	0.85	1.64	6	6	16	28	6-10 سنوات
		60%	0.87	1.80	9	7	15	31	أكثر من 10 سنوات

حسب مستوى الدلالة الإحصائية عند $\alpha = 0.05$

يلاحظ من خلال الجدول السابق عدم وجود علاقة معنوية إحصائية ، بين درجة الاعتماد على التحليل المالي وسنوات
 الخبرة ، حيث بلغت قيمة $\chi^2 = 2.91$ وهي غير معنوية إحصائياً عند مستوى دلالة $(\alpha = 0.05)$ ، مما يعني
 استقلالية درجة الاعتماد على التحليل المالي عن الخبرة العملية لـحللي الائتمان . حيث أن 60% من إجمالي المستبائين
 ممن لديهم خبرة عالية و 48% منهم يميلون للاعتماد على التحليل المالي بدرجة منخفضة مثلهم في ذلك باقي الفئات
 وبالتالي نرفض الفرضية القائلة (توجد علاقة ارتباط بين درجة الاعتماد على التحليل المالي والخبرة العملية لـحلل
 الائتمان) .

4 : اختبار العلاقة بين درجة الاعتماد على التحليل المالي والحصول على دورات تدريبية في مجال التحليل المالي

ولاختبار هذه العلاقة فقد تم استخدام χ^2 للاستقلالية chi- square وقد جاءت النتائج كما في الجدول التالي:

جدول رقم (51)

نتيجة اختبار مدى استقلالية درجة الاعتماد على التحليل المالي عند اتخاذ قرار منح الائتمان والحصول على دورات تدريبية في مجال

التحليل المالي

مستوى الدلالة الإحصائية sig	قيمة χ^2	الوزن النسبي للمتوسط	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	(التكرارات) درجة الاعتماد على التحليل المالي			العدد	الحصول على دورات تدريبية
					مرتفعة	متوسطة	منخفضة		
0.050	9.13	60%	0.86	1.80	15	12	25	52	نعم
		40%	0.56	1.26	1	3	15	19	لا

حسب مستوى الدلالة الإحصائية عند $\alpha = 0.05$

يلاحظ من خلال الجدول السابق وجود علاقة معنوية ضعيفة بين درجة الاعتماد على التحليل المالي والحصول على

دورات تدريبية ، حيث بلغت قيمة $\chi^2 = 9.13$ وهي معنوية إحصائياً عند مستوى دلالة $(\alpha = 0.05)$ ، مما

يعني وجود علاقة ضعيفة بين درجة الاعتماد على التحليل المالي وبين الحصول على دورات تدريبية لمحللي الائتمان.

حيث أن 48% ممن تلقوا دورات تدريبية يميلون للاعتماد على التحليل المالي عند اتخاذ قرار منح الائتمان بدرجة

منخفضة ، وأن هذه العلاقة طردية ، حيث أنه كلما زادت نسبة تلقي الدورات التدريبية لمحللي الائتمان زادت درجة

الاعتماد على التحليل المالي .

وبالتالي نقبل الفرضية القائلة (توجد علاقة ارتباط بين درجة الاعتماد على التحليل المالي والحصول على دورات

تدريبية لمحللي الائتمان) .

5 : اختبار العلاقة بين درجة الاعتماد على التحليل المالي وطبيعة نشاط البنك .

لاختبار هذه العلاقة فقد تم استخدام χ^2 للاستقلالية Chi- square لاختبار مدى استقلالية درجة الاعتماد على

التحليل المالي عن طبيعة نشاط البنك ، فقد جاءت نتيجة الاختبار كما في الجدول التالي :-

جدول رقم (52)

نتيجة اختبار χ^2 للعلاقة بين درجة الاعتماد على التحليل المالي وطبيعة نشاط البنك

مستوى الدلالة الإحصائية sig	قيمة χ^2	الوزن النسبي للمتوسط	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	(التكرارات) درجة الاعتماد على التحليل المالي			العدد	طبيعة نشاط البنك
					مرتفعة	متوسطة	منخفضة		
0.972	0.677	54.33%	0.82	1.63	11	10	30	51	تجاري
		60.66%	0.87	1.82	3	3	5	11	إسلامي
		55.33%	0.86	1.66	2	2	5	9	متخصص

حسب مستوى الدلالة الإحصائية عند $\alpha = 0.05$

من خلال الجدول السابق يلاحظ عدم وجود علاقة معنوية إحصائية بين درجة الاعتماد على التحليل المالي وطبيعة

نشاط البنك حيث بلغت قيمة $\chi^2 = 0.677$ وهي غير معنوية إحصائياً عند مستوى الدلالة الإحصائية $\alpha = 0.05$.

ومن التحليل الإحصائي السابق تبين لنا أنه لا توجد فروق بين البنوك المختلفة سواء كانت تجارية أو إسلامية أو

متخصصة من حيث درجة الاعتماد على التحليل المالي ، حيث أن المحلل الائتماني في كل بنك من هذه البنوك -

بغض النظر عن طريقة وأسلوب هذا البنك أو ذاك - هو نفسه صاحب الخبرة المصرفية ولا فرق بين موظف في بنك

تجاري أو غيره من البنوك حيث أن نسبة الاعتماد على التحليل المالي عند اتخاذ قرار منح الائتمان في كل المصارف

منخفضة . وبالتالي نرفض الفرضية القائلة (توجد علاقة ارتباط بين درجة الاعتماد على التحليل المالي وطبيعة نشاط

البنك .

6 : - اختبار العلاقة بين درجة الاعتماد على التحليل المالي ودرجة التفويض الممنوحة لخلل الائتمان

جدول رقم (53)

نتيجة اختبار χ^2 وقيمة معامل التوافق للعلاقة بين درجة الاعتماد على التحليل المالي ودرجة التفويض الممنوحة لمسئول التسهيلات

مستوى الدلالة الإحصائية sig	قيمة معامل التوافق	مستوى الدلالة الإحصائية sig	قيمة χ^2	(التكرارات) درجة الاعتماد على التحليل المالي			العدد	درجة التفويض
				مرتفعة	متوسطة	منخفضة		
0.022	0.368	0.022	11.11	1	1	-	2	مطلقة
				7	10	11	28	محدودة
				8	4	29	41	لا يوجد تفويض

حسب مستوى الدلالة الإحصائية عند $\alpha = 0.05$.

يلاحظ من خلال الجدول السابق وجود علاقة معنوية إحصائية ، بين درجة الاعتماد على التحليل المالي ، ودرجة التفويض الممنوحة لمسئول التسهيلات حيث يلاحظ من الجدول أن قيمة ($\chi^2 = 11.11$) ، وهي معنوية إحصائية عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$ ، و لقياس قوة هذه العلاقة فقد تم استخدام معامل التوافق للعلاقة بين

المتغيرين حيث بلغ 0.368 وهو معنوي إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$.

ولتفسير هذه العلاقة بشكل أكثر وضوحاً فقد تم إيجاد اختبار t (one sample t – test) لمتوسط درجة الاعتماد على التحليل المالي حسب درجة التفويض الممنوحة ، ومقارنته مع الدرجة (2) والتي تتوسط المقياس وتمثل الاعتماد على التحليل المالي بدرجة متوسطة ، وقد جاءت النتائج كما في الجدول التالي :-

جدول رقم (54)

نتيجة اختبار t لمتوسط درجة الاعتماد على التحليل المالي حسب درجة التفويض الممنوحة .

مستوى الدلالة الإحصائية sig	قيمة t	الوزن النسبي للمتوسط	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	العدد	درجة التفويض
0.50	1	%83.33	0.71	2.5	2	مطلقة
0.355	0.44-	%62	0.80	1.86	28	محدودة
0	4.05-	%49.33	0.81	1.48	41	لا يوجد تفويض

حسب مستوى الدلالة الإحصائية عند $\alpha = 0.05$.

من خلال الجدول السابق يلاحظ ما يلي :-

1. متوسطي درجة الاعتماد على التحليل المالي للذين لديهم درجة تفويض مطلقة والذين لديهم درجة تفويض محدودة ، لا يختلفان إحصائياً عن الدرجة (2) والتي تتوسط المقياس مما يعني أن اعتماد هؤلاء على التحليل المالي هو اعتماداً متوسطاً حيث يلاحظ أن متوسط درجة الاعتماد على التحليل المالي للذين لديهم درجة تفويض مطلقة بلغ 2.5 أما المتوسط للذين لديهم تفويض محدود بلغ 1.86 ، وكلاهما قريبان من الدرجة (2) .

2. متوسط درجة الاعتماد على التحليل المالي لأولئك الذين ليس لديهم أي تفويض بلغ 1.48 وهو أقل من الدرجة (2) وبشكل معنوي إحصائياً مما يعني أن اعتماد هؤلاء على التحليل المالي هو اعتماد منخفض .

ويلاحظ بشكل عام من خلال النظر للأوزان النسبية للمتوسطات وجود علاقة طردية ، وأنه كلما انخفضت درجة التفويض الممنوحة لمسئول التسهيلات في البنوك العاملة في فلسطين تنخفض معها درجة الاعتماد على التحليل المالي عند اتخاذ قرار منح الائتمان وبالعكس تزداد مع زيادة التفويض الممنوحة لمحلي الائتمان ، الأمر الذي يدعونا إلى ضرورة تشجيع المصارف العاملة في فلسطين لإعادة النظر في سياساتها الإدارية المتبعة من خلال التوجه إلى العمل وفق نظام العمل بأسلوب اللامركزية .

وبالتالي نقبل الفرضية القائلة (توجد علاقة ارتباط بين درجة الاعتماد على التحليل المالي ودرجة التفويض الممنوحة لتحليل الائتمان) .

ولمعرفة ما إذا كانت هناك علاقة بين الخصائص المختلفة لأفراد العينة ودرجة الاعتماد على التحليل المالي ، فقد تم

استخدام أسلوب الانحدار المتعدد وذلك حسب المعادلة التالية :

$$Y = \alpha + B_1X_1 + B_2X_2 + B_3X_3 + B_4X_4 + B_5X_5 + B_6X_6 + e_i$$

حيث أن :-

α = المعلمة الثابتة .

Y = المتغير التابع وهو درجة الاعتماد على التحليل المالي .

X_1 = درجة التفويض الممنوحة .

X_2 = المسمى الوظيفي .

X_3 = طبيعة النشاط البنك .

X_4 = التخصص العلمي .

X_5 = الخبرة العملية .

X_6 = مدى الحصول على دورات في التحليل المالي .

e_i = المتغير العشوائي .

جدول رقم (55)

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Sid .Error of the Estimate
1	0.453a	0.205	0.130	1.15475

جدول رقم (56)

Model	Sum Square	df	Mean Square	F	Sig.
1 Regression	21.983	6	3.664	2.748	0.019a
Residual	85.341	64	10333		
Totl	107.324	70	X		

جدول رقم (57)

Model	Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig
	B	Std. Error	Beta		
Constant	3.455	1.169	X	2.955	0.004
المسمى الوظيفي	-0.140	0.319	-0.050	-0.440	0.662
التخصص العلمي	7.883E-02	0.170	0.054	0.463	0.645
الخبرة العملية	4.585E-02	0.205	0.027	0.224	0.823
دورات التحليل المالي	0.725	0.339	0.261	2.135	0.037
طبيعة النشاط	0.153	0.200	0.087	0.763	0.448
درجة التفويض	0.696	0.257	0.312	2.711	0.009

حسب مستوى الدلالة الإحصائية عند $\alpha = 0.05$

من خلال الجداول السابقة ولتقدير النموذج أعلاه ، فقد تم استخدام طريقة Enter ، وجاءت نتيجة التقدير كما

يلي :-

Y	3.455	0.696x1	- 0.140x2	+ 0.153x3	+ 0.078x4	+0.045x5	+0.726x6
t- value	2.95	2.711	- 0.440	0.763	0.463	0.224	1.135
sig	0.004	0.009	0.662	0.448	0.646	0.823	0.037

وبناءً على قيمة (sig) يلاحظ أن جميع المتغيرات المستقلة غير معنوية إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$

باستثناء كلاً من درجة التفويض الممنوحة لمحلل الائتمان ، ومدى حصول محلل الائتمان على دورات في التحليل المالي

فقد كانا معنويان إحصائياً ، مما يعني أن هناك علاقة بين هذين المتغيرين ودرجة الاعتماد على التحليل المالي ، حيث

يلاحظ من خلال قيمة R^2 والتي بلغت 0.130 و $Adj R^2$ والتي بلغت 0.205 أن هذين المتغيرين يفسران ما

نسبته 13% إلى 20.5% ، وهذا يعني أن النموذج ضعيف ولكنه يفسر نوع من العلاقة من التغيرات الحادثة في

درجة الاعتماد على التحليل المالي . كما يلاحظ أن قيمة F للنموذج ككل بلغت 2.748 وهي معنوية إحصائياً عند مستوى $(\alpha = 0.05)$.

ونتيجة اختبار الفرضية الثانية تبين :-

- أن العلاقة بين درجة الاعتماد على التحليل المالي وكل من درجة التفويض الممنوحة ، والحصول

على دورات في التحليل المالي ، هي علاقة طردية مما يعني أنه كلما حصل الموظف على دورات أكبر

في مجال التحليل المالي ، وكلما زادت درجة التفويض الممنوحة له ، زادت درجة اعتماده على التحليل

المالي عند اتخاذ قرار منح الائتمان .

- أن المتغيرات المستقلة الأخرى في النموذج وهي المسمى الوظيفي - التخصص العلمي - الخبرة

العملية - وطبيعة نشاط البنك ، ليست لها علاقة بدرجة الاعتماد على التحليل المالي.

ثالثاً: العلاقة بين مدى اهتمام المحلل الائتماني وعمق التحليل المالي ، وبين درجة الاعتماد على

التحليل حسب الفرضية الثالثة :-

نصت الفرضية الثالثة على ما يلي :-

(توجد علاقة ارتباط بين مدى اهتمام المحلل الائتماني وعمق التحليل المالي ، وبين درجة الاعتماد على التحليل المالي

لترشيد قرار الائتمان المصرفي) .

ولاختبار هذه الفرضية فقد تم استخدام اختبار χ^2 للاستقلالية chi-square وذلك لاختبار مدى استقلالية

درجة الاعتماد على التحليل المالي عن اهتمام المحلل الائتماني وعمق التحليل المالي وفيما يلي نتيجة هذا الاختبار كما

في الجدول التالي :-

جدول رقم (58)

نتيجة اختبار χ^2 للعلاقة بين درجة الاعتماد على التحليل المالي ومدى اهتمام المحلل الائتماني وعمق التحليل المالي

مستوى الدلالة الإحصائية sig	قيمة معامل ارتباط كندال تاو C	مستوى الدلالة الإحصائية sig	قيمة χ^2	(التكرارات) درجة الاعتماد على التحليل المالي			العدد	مدى الاهتمام وعمق التحليل المالي
				مرتفعة	متوسطة	منخفضة		
0.000	0.302	0.025	11.24	-	-	-	-	ضعيف
				1	2	12	15	مقبول
				8	6	23	37	جيد
				7	7	5	19	جيد جداً

حسب مستوى الدلالة الإحصائية عند $\alpha = 0.05$

يتضح من خلال الجدول السابق أن قيمة χ^2 حيث بلغت قيمتها 11.24 وهي معنوية إحصائياً عند مستوى الدلالة

الإحصائية ($\alpha = 0.05$) ، وبناءً عليه نقبل الفرضية السابقة ، ونستنتج وجود علاقة معنوية إحصائية بين درجة

الاعتماد على التحليل المالي عند اتخاذ قرار منح الائتمان ومدى اهتمام المحلل الائتماني وعمق التحليل المالي .

ولقياس اتجاه وقوة هذه العلاقة بين المتغيرين فقد تم استخدام إحصاء كندال تاو C Kendall's tau -C

، والذي بلغ 0.302 ، ويتضح أن العلاقة بين المتغيرين طردية حيث أن إشارة كندال موجبة ، وهو معنوي إحصائياً

عند مستوى دلالة ($\alpha = 0.05$) .

ولتفسير العلاقة الطردية بين درجة الاعتماد على التحليل المالي ، ودرجة اهتمام المحلل الائتماني وعمق

التحليل المالي ، فقد تم استخدام اختبار t (one sample t - test) لاختبار متوسط درجة الاعتماد على

التحليل المالي حسب درجة اهتمام المحلل الائتماني ومقارنته بالدرجة (2) والتي تتوسط المقياس وتمثل الاعتماد على

التحليل المالي بدرجة متوسطة ، وذلك كما في الجدول التالي :-

جدول رقم (59)

نتيجة اختبار t لمتوسط درجة الاعتماد على التحليل المالي حسب درجة اهتمام المحلل الائتماني وعمق التحليل المالي

مستوى الدلالة الإحصائية sig	قيمة t	الوزن النسبي للمتوسط	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	العدد	مدى اهتمام المحلل الائتماني وعمق التحليل المالي
-	-	-	-	-	-	ضعيف
0	4.705-	%42	0.59	1.26	15	مقبول
0.005	2.06-	%53	0.83	1.59	37	جيد
0.578	0.567-	%70	0.80	2.10	19	جيد جداً

حسب مستوى الدلالة الإحصائية عند $\alpha = 0.05$

يلاحظ من خلال الجدول السابق :-

1. متوسطي درجة الاعتماد على التحليل المالي لأفراد العينة الذين لديهم اهتمام بالتعمق في التحليل المالي (مقبول

وجيد) أقل من الدرجة (2) وبشكل معنوي إحصائياً ، مما يعني أن درجة اعتماد هؤلاء على التحليل المالي منخفضة .

2. متوسط درجة الاعتماد على التحليل المالي لأفراد العينة الذين لديهم اهتمام بالتعمق في التحليل المالي (جيد

جداً) ، لا يختلف إحصائياً عن الدرجة (2) مما يعني أن هؤلاء يعتمدون على التحليل المالي بدرجة متوسطة.

ويلاحظ بشكل عام من خلال الأوزان النسبية للمتوسطات أنه كلما زادت درجة اهتمام المحلل الائتماني ،

زادت درجة ميله إلى التعمق في إجراءات التحليل المالي ، وبالتالي تزداد نسبة اعتماده على التحليل المالي عند

اتخاذ قرار منح الائتمان ، وهذا يؤكد العلاقة الطردية بين المتغيرين كما سبق توضيحه عند استخدام معامل

كندال تاو C .

ولمعرفة العوامل التي تضمنها المجال المتعلق بمدى اهتمام المحلل الائتماني ، وعمق التحليل المالي المرتبطة وغير

المرتبطة بدرجة الاعتماد على التحليل المالي ، فقد تم إيجاد نتيجة اختبار χ^2 للاستقلالية بين كل عبارة عن عبارات

المجال ، ودرجة الاعتماد على التحليل المالي وذلك كما يلي :-

جدول رقم (60)

نتيجة اختبار χ^2 وقيمة إحصاء كندال تاو C بين درجة الاعتماد على التحليل المالي و السياسة الائتمانية للبنك في المجال الثالث

نص العبارة الأولى	الخيارات	العدد	(التكرارات) درجة الاعتماد على التحليل المالي			المتوسط الحسابي	قيمة χ^2	مستوى الدلالة الإحصائية	قيمة معامل التوافق	مستوى الدلالة الإحصائية sig
			منخفضة	متوسطة	مرتفعة					
السياسة الائتمانية للبنك الذي تعمل فيه تشجع على اعتماد التحليل المالي أساساً لاتخاذ القرار الائتماني	ليس لها علاقة	3	3	-	-	1	13.47	0.034	0.359	0.001
	أحياناً	19	14	4	1	1.32				
	غالباً	26	12	5	9	1.88				
	دائماً	16	4	6	6	2.13				

حسب مستوى الدلالة الإحصائية عند $\alpha = 0.05$

يلاحظ من خلال الجدول السابق وجود علاقة معنوية إحصائية وطرديّة ، بين درجة الاعتماد على التحليل المالي ، وتشجيع السياسة الائتمانية للبنك الذي يعمل فيه المحلل الائتماني لاعتماد التحليل المالي كأساس لاتخاذ القرار الائتماني حيث أن قيمة χ^2 معنوية إحصائية .

ولتأكيد هذه العلاقة الطردية بين المتغيرين يلاحظ ازدياد قيمة المتوسط الحسابي لدرجة الاعتماد على التحليل المالي ، كلما زادت درجة تشجيع السياسة الائتمانية لاعتماد التحليل المالي أساساً لاتخاذ القرار الائتماني . ويوضح قوة هذه العلاقة بين المتغيرين معامل كندال للارتباط بين المتغيرين حيث بلغ 0.359 ، وهو معنوي إحصائياً ، ليقس قوة واتجاه العلاقة بين المتغيرين .

وبالتالي تبين وجود علاقة بين الاعتماد على التحليل المالي و السياسة الائتمانية في البنوك العاملة في فلسطين ، وأنها من العوامل التي تشجع على اعتماد التحليل المالي ، مما يؤدي إلى زيادة التعمق في إجراءات تحليل القوائم المالية لاعتماد التحليل المالي أساساً لاتخاذ القرار الائتماني .

جدول رقم (61)

نتيجة اختبار كا² للعلاقة بين درجة الاعتماد على التحليل المالي و قوانين سلطة النقد في المجال الثالث

نص العبارة الثانية	الخيارات	العدد	(التكرارات) درجة الاعتماد على التحليل المالي			المتوسط الحسابي	قيمة كا ²	مستوى الدلالة الإحصائية sig
			منخفضة	متوسطة	مرتفعة			
قوانين سلطة النقد تدفع باتجاه الاعتماد على التحليل المالي أساسا لاتخاذ القرار الائتماني	ليس لها علاقة	17	12	4	1	1.35	8.52	0.046
	أحيانا	19	10	2	7	1.84		
	غالباً	15	6	4	5	1.93		
	دائماً	11	4	4	3	1.91		

حسب مستوى الدلالة الإحصائية عند $\alpha = 0.05$.

من خلال الجدول السابق تبين وجود علاقة ارتباط ضعيفة بين درجة الاعتماد على التحليل المالي ، وقوانين سلطة النقد ، وأن قوانين سلطة النقد تدفع باتجاه الاعتماد على التحليل المالي أساسا لاتخاذ القرار الائتماني ، حيث بلغت

قيمة كا² = 8.52 وهي معنوية إحصائيا عند مستوى دلالة $(\alpha = 0.05)$.

من النتيجة السابقة ومن خلال المتوسط الحسابي والتكرارات تبين وجود علاقة ارتباط ضعيفة بين درجة الاعتماد على

التحليل المالي وقوانين سلطة النقد ' حيث تبين أنها من العوامل التي أحياناً تشجع على الاعتماد على التحليل المالي ،

وتدفع باتجاه التعمق في تحليل القوائم المالية للاعتماد على التحليل المالي أساسا لاتخاذ القرار الائتماني .

جدول رقم (62)

نتيجة اختبار χ^2 وقيمة إحصاء كندال تاو C بين درجة الاعتماد على التحليل المالي و الثقة في القوائم المالية في المجال الثالث

نص العبارة الثالثة	الخيارات	العدد	(التكرارات) درجة الاعتماد على التحليل المالي			المتوسط الحسابي	قيمة χ^2	مستوى الدلالة الإحصائية	قيمة معامل التوافق	مستوى الدلالة الإحصائية sig
			منخفضة	متوسطة	مرتفعة					
الثقة في القوائم المالية للعميل تشجع على اعتماد التحليل المالي أساساً لاتخاذ القرار الائتماني	ليس لها علاقة	7	6	1	-	1.14	13.61	0.032	0.293	0.002
	أحياناً	30	21	5	4	1.43				
	غالباً	19	5	7	7	2.10				
	دائماً	14	7	2	5	1.86				

حسب مستوى الدلالة الإحصائية عند $\alpha = 0.05$

يلاحظ من خلال الجدول السابق وجود علاقة طردية معنوية إحصائية ، بين درجة الاعتماد على التحليل المالي

والثقة في القوائم المالية للعميل ، حيث بلغت قيمة $\chi^2 = 13.61$ ، وهي معنوية إحصائية عند مستوى دلالة $(\alpha = 0.05)$ ،

كما بلغ معامل ارتباط كندال تاو C للعلاقة بين المتغيرين 0.293 وهو معنوي إحصائية عند مستوى

دلالة $(\alpha = 0.05)$ أيضاً ويقيس قوة واتجاه العلاقة بين المتغيرين .

من النتيجة السابقة ومن خلال المتوسط الحسابي والتكرارات تبين وجود علاقة بين درجة الاعتماد على التحليل المالي

والثقة في القوائم المالية ، حيث تبين أنها من العوامل التي تشجع على الاعتماد على التحليل المالي ، وتدفع باتجاه

التعمق في تحليل القوائم المالية للاعتماد على التحليل المالي أساساً لاتخاذ القرار الائتماني .

جدول رقم (63)

نتيجة اختبار χ^2 للعلاقة بين درجة الاعتماد على التحليل المالي و الأوضاع الاقتصادية السائدة في المجال الثالث

نص العبارة الرابعة	الخيارات	العدد	(التكرارات) درجة الاعتماد على التحليل المالي			المتوسط الحسابي	قيمة χ^2	مستوى الدلالة الإحصائية sig
			منخفضة	متوسطة	مرتفعة			
الأوضاع الاقتصادية السائدة تشجع على اعتماد على التحليل المالي أساساً لاتخاذ القرار الائتماني	ليس لها علاقة	9	5	3	1	1.55	8.67	0.048
	أحياناً	41	25	7	9	1.61		
	غالباً	10	6	1	3	1.70		
	دائماً	8	2	3	3	2.12		

حسب مستوى الدلالة الإحصائية عند $\alpha = 0.05$.

من خلال الجدول السابق يتضح وجود علاقة ارتباط بين درجة الاعتماد على التحليل المالي ، والأوضاع الاقتصادية

السائدة ، حيث بلغت قيمة $\chi^2 = 8.67$ وهي معنوية إحصائياً عند مستوى دلالة $(\alpha = 0.05)$

من النتيجة السابقة تبين وجود علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية ، وبالنظر إلى المتوسط الحسابي والتكرارات ، يتضح

أن الأوضاع الاقتصادية السائدة من العوامل التي أحياناً تشجع على الاعتماد على التحليل المالي ، وتدفع باتجاه

التعمق في تحليل القوائم المالية للاعتماد على التحليل المالي أساساً لاتخاذ القرار الائتماني .

جدول رقم (64)

نتيجة اختبار χ^2 وقيمة إحصاء كندال تاو C بين درجة الاعتماد على التحليل المالي و توفر ضمانات عينية ومالية في المجال الثالث

نص العبارة الخامسة	الخيارات	العدد	(التكرارات) درجة الاعتماد على التحليل المالي			المتوسط الحسابي	قيمة χ^2	مستوى الدلالة الإحصائية	قيمة معامل التوافق	مستوى الدلالة الإحصائية sig
			منخفضة	متوسطة	مرتفعة					
توفر ضمانات عينية ومالية تكفي وتغني عن اعتماد التحليل المالي كأساس لاتخاذ القرار الائتماني	دائما	24	20	3	1	1.21	17.48	0.007	0.383	0.000
	غالبا	26	13	8	5	1.69				
	أحيانا	14	5	2	7	2.14				
	ليس لها علاقة	7	2	2	3	2.14				

حسب مستوى الدلالة الإحصائية عند $\alpha = 0.05$

نظراً لأن العبارة السابقة من العبارات السالبة ، يلاحظ وجود علاقة ارتباط معنوية إحصائية ، بين درجة

الاستغناء عن الاعتماد على التحليل المالي ومدى توفر ضمانات عينية ومالية ، حيث يلاحظ أن قيمة $\chi^2 =$

17.48 ، وهي معنوية إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha = 0.05$) ، و كذلك معامل ارتباط كندال تاو C

للعلاقة بين المتغيرين حيث بلغ 0.383 والتي بينت قوة واتجاه العلاقة بين المتغيرين ، حيث انه كلما توفرت

ضمانات عينية ونقدية ، ازدادت نسبة الذين يستغنون عن الاعتماد على التحليل المالي ، وبالتالي انخفضت درجة

الاعتماد على التحليل المالي عند اتخاذ قرار منح الائتمان .

وعليه توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين توفر الضمانات ، والاستغناء عن إجراء التحليل المالي للاعتماد على

التحليل المالي لاتخاذ قرار منح الائتمان وهي من العوامل التي يتم الاستغناء بها عن اعتماد التحليل المالي .

جدول رقم (65)

نتيجة اختبار كا² للعلاقة بين درجة الاعتماد على التحليل المالي ووجود رقابة داخلية فعالة للشركة طالبة الائتمان في المجال الثالث

مستوى الدلالة الإحصائية Sig	قيمة كا ²	المتوسط الحسابي	(التكرارات) درجة الاعتماد على التحليل المالي			العدد	الخيارات	نص العبارة السادسة
			مرتفعة	متوسطة	منخفضة			
0.420	8.05	1.50	-	1	1	2	دائما	وجود رقابة
		2.14	4	-	3	7	غالبا	داخلية فعالة
		1.83	5	5	8	18	أحيانا	للشركة طالبة الائتمان المصرفي
		1.56	7	9	25	41	ليس لها علاقة	تفني عن الاعتماد على التحليل المالي

حسب مستوى الدلالة الإحصائية عند $\alpha = 0.05$.

نظراً لأن العبارة السابقة من العبارات السالبة فانه من خلال الجدول السابق يتضح عدم وجود علاقة ارتباط بين درجة

الاستغناء عن الاعتماد على التحليل المالي ، ووجود رقابة داخلية فعالة للشركة طالبة الائتمان ، حيث بلغت قيمة

كا² = 8.05 وهي غير معنوية إحصائياً عند مستوى دلالة ($\alpha = 0.05$) .

ونستخلص من الجدول السابق أن وجود رقابة داخلية فعالة للشركة طالبة الائتمان ليس لها علاقة ولا تشجع على

الاستغناء عن التعمق في دراسة وتحليل القوائم المالية للعميل ، للاعتماد عليها كأساس لاتخاذ قرار الائتمان حيث كان

نسبة المستبائين الذين قالوا (ليست لها علاقة) 60.29% من إجمالي المستبائين .

مما سبق تبين عدم وجود علاقة بين الاستغناء عن الاعتماد على التحليل المالي ووجود رقابة داخلية فعالة ، حيث تعتبر

من العوامل التي ليست لها علاقة بدرجة الاستغناء عن الاعتماد على التحليل المالي لاعتماد التحليل المالي كأساس

لاتخاذ قرار منح الائتمان .

جدول رقم (66)

نتيجة اختبار χ^2 للعلاقة بين درجة الاعتماد على التحليل المالي و سياسة الانفتاح والتوسع في منح التسهيلات في المجال الثالث

نص العبارة السابعة	الخيارات	العدد	(التكرارات) درجة الاعتماد على التحليل المالي			المتوسط الحسابي	قيمة χ^2	مستوى الدلالة الإحصائية Sig
			منخفضة	متوسطة	مرتفعة			
سياسة الانفتاح والتوسع في منح التسهيلات تعني عن الاعتماد على التحليل المالي لاتخاذ القرار الائتماني	دائماً	3	2	-	1	1.66	5.08	0.564
	غالباً	7	5	1	1	1.43		
	أحياناً	14	10	3	1	1.36		
	ليس لها علاقة	41	19	11	11	1.80		

حسب مستوى الدلالة الإحصائية عند $\alpha = 0.05$.

من خلال الجدول السابق ونظراً لأن العبارة من العبارات السالبة ، يلاحظ عدم وجود علاقة ارتباط بين درجة

الاستغناء عن الاعتماد على التحليل المالي ، وسياسة الانفتاح والتوسع في منح التسهيلات ، حيث بلغت قيمة χ^2

$= 5.08$ وهي غير معنوية إحصائياً عند مستوى دلالة $(\alpha = 0.05)$.

ونستخلص من ذلك أن سياسة الانفتاح والتوسع في منح التسهيلات تعتبر من العوامل التي ليس لها علاقة بالتمتع في

تحليل القوائم المالية وبالتالي بدرجة الاستغناء عن الاعتماد على التحليل المالي كأساس لاتخاذ قرار الائتمان حيث

وصلت نسبة المستبائين من محلي الائتمان في المصارف العاملة في فلسطين الذين قالوا (ليست لها علاقة) 63.1%

جدول رقم (67)

نتيجة اختبار χ^2 للعلاقة بين درجة الاعتماد على التحليل المالي وبين منح تسهيلات ائتمانية بدون إجراء التحليل المالي للقوائم المالية إذا كانت حصة العميل في

السوق كبيرة - في المجال الثالث

نص العبارة الثامنة	الخيارات	العدد	(التكرارات) درجة الاعتماد على التحليل المالي			المتوسط الحسابي	قيمة χ^2	مستوى الدلالة الإحصائية Sig
			منخفضة	متوسطة	مرتفعة			
يقوم البنك الذي تعمل فيه بمنح تسهيلات ائتمانية بدون إجراء التحليل المالي للقوائم المالية إذا كانت حصة العميل في السوق كبيرة	دائماً	7	6	-	1	1.28	6.30	0.411
	غالباً	20	13	4	3	1.50		
	أحياناً	19	11	3	5	1.68		
	ليس لها علاقة	22	9	7	6	1.86		

حسب مستوى الدلالة الإحصائية عند $\alpha = 0.05$.

حيث أن العبارة السابقة من العبارات السالبة ، فإننا نلاحظ من خلال الجدول السابق عدم وجود علاقة ارتباط بين

درجة الاستغناء عن الاعتماد على التحليل المالي ، ومنح تسهيلات ائتمانية بدون إجراء التحليل المالي للقوائم المالية إذا

كانت حصة العميل في السوق كبيرة ، حيث بلغت قيمة $\chi^2 = 6.30$ وهي غير معنوية إحصائياً عند مستوى

دلالة $\alpha = 0.05$.

ونستخلص من ذلك أن كبر حصة العميل في السوق ليس له علاقة بعمق التحليل المالي وبالتالي ليس له علاقة بدرجة

الاستغناء عن الاعتماد على التحليل المالي ، حيث كانت نسبة الذين أفادوا بعدم وجود علاقة بلغ 32.4% وجاء

بعدها الذين أفادوا بمنح التسهيلات (غالباً) وكانت بنسبة 29.4% وهذا يدل على وجود سياسة واضحة تتجلى

الاستغناء عن الاعتماد على التحليل المالي ، عندما تكون حصة العميل كبيرة في السوق .

من التكرارات السابقة تبين أن كبر حصة العميل في السوق ، يعتبر من العوامل التي أحياناً تشجع على الاستغناء

عن الاعتماد على التحليل المالي ، ولا تدفع باتجاه التعمق في تحليل القوائم المالية للاعتماد على التحليل المالي أساساً

لاتخاذ القرار الائتماني .

جدول رقم (68)

نتيجة اختبار χ^2 للعلاقة بين درجة الاعتماد على التحليل المالي و منح تسهيلات ائتمانية بدون إجراء التحليل المالي

للقوائم المالية للشركات الضخمة الوحيدة - في المجال الثالث

نص العبارة التاسعة	الخيارات	العدد	(التكرارات) درجة الاعتماد على التحليل المالي			المتوسط الحسابي	قيمة χ^2	مستوى الدلالة الإحصائية Sig
			منخفضة	متوسطة	مرتفعة			
يقوم البنك الذي تعمل فيه بمنح تسهيلات ائتمانية بدون إجراء التحليل المالي للقوائم المالية للشركات الضخمة الوحيدة	دائماً	9	8	1	-	1.11	7.92	0.251
	غالباً	19	12	3	4	1.58		
	أحياناً	12	8	2	2	1.50		
	ليس لها علاقة	25	10	8	7	1.88		

حسب مستوى الدلالة الإحصائية عند $\alpha = 0.05$.

حيث أن العبارة السابقة من العبارات السالبة فإنه تبين من خلال الجدول السابق عدم وجود علاقة ارتباط بين درجة الاستغناء عن الاعتماد على التحليل المالي ، ورأي المحلل الائتماني فيما إذا كان البنك يقوم بمنح تسهيلات ائتمانية بدون إجراء التحليل المالي للقوائم المالية للشركات الضخمة الوحيدة ، حيث بلغت قيمة $\chi^2 = 7.92$ وهي غير

معنوية إحصائية عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$

ونستخلص من ذلك أن ضخامة الشركة أو استحواذها على السوق ، يعني عدم إجراء تحليل مالي للقوائم المالية للشركات المتقدمة بطلب الحصول على ائتمان حيث كانت نسبة الذين أفادوا بعدم وجود علاقة بلغ 38.5% في حين أن الذين أفادوا بمنح التسهيلات (غالباً) كانت بنسبة 29.2% .

وبالتالي يتبين من التكرارات السابقة أن ضخامة الشركة تعتبر من العوامل التي أحياناً تشجع على الاستغناء عن الاعتماد على التحليل المالي ، ولا تدفع باتجاه التعمق في تحليل القوائم المالية للاعتماد على التحليل المالي أساساً لاتخاذ

القرار الائتماني .

ولتحليل استجابات أفراد العينة على عبارات المجال الثالث كل على حدا فقد تم إيجاد متوسط استجابات أفراد العينة على كل عبارة واختبار مدى وجود فرق معنوي إحصائياً بين المتوسط ومتوسط المقياس (الدرجة 2,5) حيث تم

استخدام اختبار one sample - t- test حيث تم ترميز الخيارات الموجودة لكل عبارة من عبارات المجال كما يلي :-

في حالة العبارات الموجبة (العوامل التي تشجع على اعتماد التحليل المالي) كان الترميز :-1= ليس لها علاقة ، 2= أحياناً ، 3= غالباً ، 4 = دائماً .

أما في حالة العبارات السالبة (العوامل التي تغني عن اعتماد التحليل المالي) فقد كان الترميز بالعكس : 1 = دائماً ، 2= غالباً ، 3 = أحياناً ، 4= ليس لها علاقة .

أما الخيار (لا أدري) فلا يدخل ضمن المقياس لأنه يعبر عن رغبة المبحوث في عدم الإجابة على العبارة . وبناءً على ذلك فإن متوسط المقياس يكون 2,5 وهو الذي سيتم الاختبار عنده .¹

¹ متوسط المقياس = $1+2+3+4 \div 4 = 2.5$ وهي دائماً – غالباً – أحياناً – ليس لها علاقة

نتيجة اختبار t لمتوسطات استجابات أفراد العينة علي عبارات المجال الثالث.... جدول رقم (69)

عبارات المجال الثالث	النسب المئوية للتكرارات					الانحراف المعياري	الوزن النسبي للمتوسط	قيمة t	قيمة sig t
	دائماً	غالباً	أحياناً	ليس لها علاقة	لا أدري				
السياسة الائتمانية للبنك الذي تعمل فيه تشجع علي اعتماد التحليل المالي أساس لاتخاذ القرار الائتماني	22,5%	36,3%	26,8%	4,2%	9,9%	2,86	71,5%	3,37	0,001
قوانين سلطة النقد تدفع باتجاه الاعتماد علي التحليل المالي أساس لاتخاذ القرار الائتماني	15,5%	21,1%	26,8%	23,9%	12,7%	2,32	58%	-1,31	0,196
الفئة في القوائم المالية للعميل تشجع علي اعتماد التحليل المالي لاتخاذ القرار الائتماني	19,7%	26,8%	42,3%	9,9%	1,4%	2,57	64,25%	0,64	0,521
الأوضاع الاقتصادية السائدة تشجع علي اعتماد التحليل المالي أساساً لاتخاذ القرار الائتماني	11,3%	14,1%	57,7%	12,7%	4,2%	2,25	56,25%	2,47	0,016
توفر ضمانات عينية ومالية تكفي وتعني اعتماد التحليل المالي كأساس لاتخاذ القرار الائتماني	33,8%	36,6%	19,7%	9,9%	-	2,05	51,25%	3,85	0
وجود رقابة داخلية فعالة لشركة طالبة الائتمان المصرفي تعني عن الاعتماد للتحليل المالي	2,8%	9,9%	25,4%	57,7%	4,2%	3,44	86%	9,71	0
سياسة الانفتاح والتوسع في منح التسهيلات تعني عن اتخاذ القرار الائتماني.	4,2%	9,9%	19,7%	57,7%	8,5%	3,43	85,75%	8,67	0
يقوم البنك بمنح تسهيلات ائتمانية بدون إجراء التحليل المالي للقوائم المالية إذا كانت حصة العميل في أسواق كبيرة	9,9%	28,2%	26,8%	31%	4,2%	2,82	70,5%	2,65	0,010
يقوم البنك بمنح تسهيلات ائتمانية بدون إجراء التحليل المالي للشركات الضخمة الوحيدة .	12,7%	26,8%	16,9%	35,2%	8,5%	2,81	70,25%	2,31	0,024

حسب مستوى الدلالة الإحصائية عند $\alpha = 0.05$.

يلاحظ من خلال نتائج اختبار $t - test$ لمتوسطات استجابات أفراد العينة علي عبارات المجال المتعلق بمدى اهتمام المحلل الائتماني وعمق التحليل المالي كما في الجدول السابق ما يلي:-

1- متوسط استجابات أفراد العينة علي العبارة الأولى المتعلقة **بالسياسة الائتمانية للبنك** أعلى من متوسط القياس (الدرجة 2,5) وبشكل معنوي إحصائياً مما يعني أن أفراد العينة يرون أن السياسة الائتمانية للبنوك التي يعملون فيها غالباً ما تشجع علي اعتماد التحليل المالي أساساً لاتخاذ القرار الائتماني حيث أن متوسط الاستجابات بلغ 2,86 وبوزن نسبي 71,5% وهو قريب من الدرجة (3) والتي تمثل صفة الرأي (غالباً) .

2- متوسط استجابات أفراد العينة علي العبارة الثانية والمتعلقة **بقوانين سلطة النقد** لا يختلف إحصائياً عن متوسط القياس (الدرجة 2,5) مما يعني أن أفراد العينة، فيما يتعلق بأن قوانين سلطة النقد تدفع باتجاه الاعتماد علي التحليل المالي كأساس لاتخاذ القرار الائتماني تتراوح ما بين صفة الرأي أحياناً وصفة الرأي غالباً حيث أن متوسط الاستجابات بلغ 2,32 وبوزن نسبي 58% ويلاحظ أن آراء أفراد العينة أقرب إلي صفة الرأي أحياناً حيث أن متوسط الاستجابات أقل من متوسط المقياس (الدرجة 2,5) .

3- متوسط استجابات أفراد العينة علي العبارة الثالثة والمتعلقة **بالثقة في القوائم المالية للعميل** لا يختلف إحصائياً عن متوسط المقياس (الدرجة 2,5) مما يبين أن آراء أفراد العينة فيما يتعلق بأن الثقة في القوائم المالية للعميل تشجع علي اعتماد التحليل المالي كأساس لاتخاذ القرار الائتماني تتراوح ما بين صفة الرأي أحياناً وصفة الرأي غالباً حيث أن متوسط الاستجابات بلغ 2,57 وبوزن نسبي 64,25% .

4- متوسط استجابات أفراد العينة علي العبارة الرابعة والمتعلقة **بالأوضاع الاقتصادية السائدة** أقل من متوسط المقياس (الدرجة 2,5) وبشكل معنوي إحصائياً مما يعني أن أفراد العينة يرون أن الأوضاع الاقتصادية السائدة أحياناً تشجع علي اعتماد التحليل المالي أساساً لاتخاذ القرار الائتماني حيث بلغ متوسط الاستجابات 2,25 وبوزن نسبي 56,25% وهو يقترب من الوزن النسبي للدرجة (2) والتي تمثل صفة الرأي (أحياناً).

5- متوسط استجابات أفراد العينة علي العبارة الخامسة المتعلقة **بتوفر ضمانات عينية ومالية** أقل من متوسط المقياس (الدرجة 2,5) وبشكل معنوي إحصائياً مما يعني أن أفراد العينة يرون أن توفر ضمانات عينية ومالية غالباً ما

تكفي وتعني عن الاعتماد على التحليل المالي كأساس لاتخاذ القرار الائتماني ، حيث أن متوسط الاستجابات بلغ 2,05 وبوزن نسبي 51,25% وهو يقترب من الوزن النسبي للدرجة (2) والتي تمثل صفة الرأي (غالباً) وذلك حسب ترميز العبارات السالبة .

6- متوسط استجابات أفراد العينة على العبارة السادسة والمتعلقة بوجود رقابة داخلية فعالة للشركة طالبة الائتمان أعلى من متوسط المقياس (الدرجة 2,5) وبشكل معنوي إحصائياً مما يعني أن أفراد العينة يرون أن وجود رقابة داخلية فعالة للشركة طالبة الائتمان ليس لها علاقة بالاستغناء عن الاعتماد على التحليل المالي كأساس لاتخاذ القرار الائتماني ، حيث بلغ متوسط الاستجابات 3,44 وبوزن نسبي 86% وهو يقترب من الوزن النسبي للدرجة (4) والتي تمثل صفة الرأي (ليس لها علاقة) وذلك حسب ترميز العبارات السالبة .

7- متوسط استجابات أفراد العينة على العبارة السابعة والمتعلقة بسياسة الانفتاح والتوسع في منح التسهيلات أعلى من متوسط المقياس (الدرجة 2,5) وبشكل معنوي إحصائياً ، مما يعني أن أفراد العينة يرون أن سياسة الانفتاح والتوسع في منح التسهيلات ليس لها علاقة بالاستغناء عن الاعتماد على التحليل المالي كأساس لاتخاذ القرار الائتماني حيث بلغ متوسط الاستجابات 3,43 وبوزن نسبي 85,75% وهو يقترب من الوزن النسبي للدرجة (4) والتي تمثل صفة الرأي (ليس لها علاقة) وذلك حسب العبارات السالبة .

8- متوسط استجابات أفراد العينة على العبارة الثامنة والمتعلقة بمنح تسهيلات ائتمانية بدون إجراء التحليل المالي للقوائم المالية إذا كانت حصة العميل والسوق كبيرة أعلى من متوسط المقياس (الدرجة 2,5) مما يعني أن أفراد العينة يرون أن قيام البنك بمنح تسهيلات بدون إجراء التحليل المالي للقوائم المالية يكون أحياناً إذا كانت حصة العميل في السوق كبيرة ، حيث بلغ متوسط الاستجابات 2,82 وبوزن نسبي 70,25% وهو يقترب من الوزن النسبي للدرجة (3) والتي تمثل صفة الرأي (أحياناً) حسب ترميز العبارات السالبة .

9- متوسط استجابات أفراد العينة على العبارة التاسعة، والمتعلقة بمنح تسهيلات بدون إجراء التحليل المالي للشركات الضخمة أعلى من متوسط المقياس (الدرجة 2,5) ، مما يعني أن أفراد العينة يرون أن قيام البنك بمنح تسهيلات ائتمانية بدون إجراء التحليل المالي للشركات الضخمة الوحيدة يكون أحياناً ، حيث بلغ متوسط الاستجابات

2,81 ووزن نسبي 70,25% وهو يقترب من الوزن النسبي للدرجة (3) والتي تمثل صفة الرأي (أحياناً)

حسب ترميز العبارات السالبة .

ونتيجة اختبار الفرضية الثالثة من خلال النتائج السابقة تبين أن :

أولاً : العوامل المشجعة على اعتماد التحليل المالي كأساس لاتخاذ القرار الائتماني هي :-

1. السياسة الائتمانية للبنك . (عبارة موجبة)

2. الثقة في القوائم المالية للعمليات . (عبارة موجبة)

ثانياً : العوامل التي أحياناً ما تشجع على اعتماد التحليل المالي كأساس لاتخاذ القرار الائتماني فهي :-

1. قوانين سلطة النقد . (عبارة موجبة)

2. الأوضاع الاقتصادية السائدة . (عبارة موجبة)

3. كبر حصة العميل في السوق . (عبارة سالبة)

4. ضخامة الشركات . (عبارة سالبة)

ثالثاً : العوامل التي ليس لها علاقة بالتحليل المالي لاتخاذ القرار الائتماني فقد كانت : -

3. وجود رقابة داخلية فعالة للشركة طالبة الائتمان . (عبارة سالبة)

4. سياسة الانفتاح والتوسع في منح التسهيلات . (عبارة سالبة)

رابعاً : العوامل التي غالباً ما تغني عن التحليل المالي كأساس لاتخاذ القرار الائتماني اقتصر على توفر ضمانات

عينية ومالية كافية . (عبارة سالبة)

بناءً على نتائج اختبار العلاقات السابقة بين مدى اهتمام المحلل الائتماني وعمق التحليل المالي ، وبين درجة الاعتماد

على التحليل المالي ، فإننا نقبل الفرضية القائلة (توجد علاقة ارتباط بين مدى اهتمام المحلل الائتماني وعمق التحليل

المالي ، وبين درجة الاعتماد على التحليل المالي لترشيد قرار الائتمان المصرفي) .

• العوامل الأخرى ذات العلاقة بدرجة الاعتماد على التحليل المالي

1. العلاقة بين درجة الاعتماد على التحليل المالي وجنسية البنك .
2. العلاقة بين درجة الاعتماد على التحليل المالي ومكان عمل المحلل الائتماني.
3. المعلومات المتعلقة بنشاط العميل وال 5 (Cs) والتي يتم الاعتماد عليها عند إجراء التحليل المالي
4. نسب استعادة الائتمان الممنوح للشركات .
5. النسب المثوية التي يتم استخدامها في الغالب أثناء التحليل المالي عند عملية اتخاذ قرار منح الائتمان .
6. العوامل المقترحة لزيادة الاعتماد على التحليل المالي كأساس لاتخاذ قرار الائتماني في البنوك العاملة في فلسطين .

1. العلاقة بين درجة الاعتماد على التحليل المالي وجنسية البنك .

ولاختبار هذه العلاقة فقد تم استخدام χ^2 للاستقلالية Chi- square لاختبار مدى استقلالية درجة الاعتماد على التحليل المالي عن جنسية البنك ، فقد جاءت نتيجة الاختبار كما في الجدول التالي :-

جدول رقم (70)

نتيجة اختبار χ^2 للعلاقة بين درجة الاعتماد على التحليل المالي و جنسية البنك

جنسية البنك	العدد	(التكرارات) درجة الاعتماد على التحليل المالي			المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي للمتوسط	قيمة χ^2	مستوى الدلالة الإحصائية sig
		منخفضة	متوسطة	مرتفعة					
وطني	30	16	6	8	1.73	0.86	57.66%	0.508	0.776
عربي	41	24	9	8	1.61	0.70	53.66%		
أجنبي	0	0	0	0	0	0	0		

حسب مستوى الدلالة الإحصائية عند $\alpha = 0.05$

ومن خلال الجدول السابق يلاحظ عدم وجود علاقة معنوية إحصائية بين درجة الاعتماد على التحليل المالي وجنسية

البنك حيث بلغت قيمة $\chi^2 = 0.508$ وهي غير معنوية إحصائيا عند مستوى الدلالة الإحصائية $\alpha = 0.05$.

على الرغم من أن البنوك الوطنية يفترض أن تتبنى سياسات تراعي فيها المصلحة الوطنية إلا أنه تبين مما سبق عدم

وجود فروق ذات دلالة في درجة الاعتماد على التحليل المالي ، بين البنوك الوطنية والعربية ، حيث أن الوزن النسبي

لكل من البنوك الوطنية والعربية يظهر أن نسبة الاعتماد على التحليل المالي عند اتخاذ قرار منح الائتمان منخفضة ،

وربما يعود ذلك إلى أن المحلل الائتماني هو نفسه في كلا البنكين ، أما بالنسبة للبنوك الأجنبية فليس لها وجود في

قطاع غزة .

2. العلاقة بين درجة الاعتماد على التحليل المالي ومكان عمل المحلل الائتماني.

ولاختبار هذه العلاقة فقد تم استخدام χ^2 للاستقلالية Chi- square لاختبار مدى استقلالية درجة الاعتماد

على التحليل المالي عن مكان عمل محلل الائتمان ، فقد جاءت نتيجة الاختبار كما في الجدول التالي :-

جدول رقم (71)

نتيجة اختبار χ^2 للعلاقة بين درجة الاعتماد على التحليل المالي و مكان عمل محلل الائتمان

مستوى الدلالة الإحصائية sig	قيمة χ^2	الوزن النسبي للمتوسط	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	(التكرارات) درجة الاعتماد على التحليل المالي			العدد	مكان عمل محلل الائتمان
					مرتفعة	متوسطة	منخفضة		
0.97	0.048	56.33%	0.85	1.69	3	3	7	13	إدارة البنك
		55%	0.82	1.65	13	12	33	58	فرع البنك

حسب مستوى الدلالة الإحصائية عند $\alpha = 0.05$

ومن خلال الجدول السابق يلاحظ عدم وجود علاقة معنوية إحصائية بين درجة الاعتماد على التحليل المالي وطبيعة

نشاط البنك حيث بلغت قيمة $\chi^2 = 0.048$ وهي غير معنوية إحصائية عند مستوى الدلالة الإحصائية $\alpha = 0.05$

على الرغم من أن موظف الإدارة يفترض أن يتمتع بدرجة أعلى من الصلاحيات من موظف الفرع ، إلا أننا لا

نلاحظ عدم وجود فروق ذات دلالة بين درجة الاعتماد على التحليل المالي وبين وجود المحلل الائتماني سواء كان في

فرع البنك أو في إدارة البنك ، حيث تبين أن نسبة الاعتماد على التحليل المالي لكل من موظف الإدارة وموظف

الفرع منخفضة عند اتخاذ قرار منح الائتمان .

بناءً على نتائج اختبار العلاقات السابقة بين درجة الاعتماد على التحليل المالي ، وكلاً من جنسية البنك ، ومكان

عمل المحلل الائتماني والتي أظهرت استقلالية درجة الاعتماد على التحليل المالي ، فإنه تبين عدم وجود علاقة بين

درجة الاعتماد على التحليل المالي كأداة من أدوات ترشيد القرار ، وبين هذه المتغيرات .

3. المعلومات المتعلقة بنشاط العميل و ال 5 (Cs) والتي يتم الاعتماد عليها عند إجراء التحليل المالي :- جدول رقم (72)

نتيجة اختبار t لمتوسطات استجابات أفراد العينة على المعلومات التي يتم الاعتماد عليها عند إجراء التحليل المالي .

الرقم	المعلومات المتعلقة بنشاط العميل وال 5 (Cs)	النسب المئوية للتكرارات					الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	الوزن النسبي للمتوسط	ترتيب	قيمة t	قيمة sig t
		بدرجة عالية جداً	بدرجة عالية	بدرجة متوسطة	بدرجة قليلة	لا أعتمد عليها						
1	شخصية العميل وسمعته التجارية	%49.3	%36,3	%12,7	%1,4	-	0,75	4,34	%86,8	4	14,93	0
2	الضمانات التي يقدمها العميل	%71,8	%23,9	%2,8	%1,4	-	0.61	4,66	%93,2	1	23,02	0
3	رأس مال العميل وقدرة على تشغيله	%31	%47,9	%16,9	%4,2	-	0,81	4,06	%81,2	6	11	0
4	الزيادة الميدانية لمنشأة العميل	%25,4	%54,9	%15,5	%1,4	%2,8	0,85	3,98	%79,6	7	9,73	0
5	نوع القطاع الذي يعمل فيه العميل ودرجة المنافسة	%18,3	%46,5	%29,6	%4,2	%1,4	0.85	3,76	%75,2	8	7,51	0
6	تطور حركة وأرصدة حسابات العميل والشيكات المرجعة	%45,1	%43,7	%11,3	-	-	0.67	4,34	%86,80	4 مكرر	16,70	0
7	معلومات عن حسابات وتسهيلات مصرفية للعميل لمدى بنوك أخرى	%46,5	%46,5	%7	-	-	0,62	4,39	%87,80	3	18,93	0
8	المعلومات المتعلقة بتركيز المخاطر حسب ما يرد من سلطة النقد	%62	%29,6	%4,2	%4,2	-	0,77	4,49	%89,8	2	16,29	0

حسب مستوى الدلالة الإحصائية عند $\alpha = 0.05$

من الجدول السابق ومن خلال قيم اختبار t تبين أن جميع متوسطات استجابات أفراد العينة على العبارات المتعلقة بمعلومات **بنشاط العميل وال 5 (Cs)** والتي تشكل المجال الأول في الإستهانة أعلى من الدرجة (3) والتي تمثل متوسط المقياس وبشكل معنوي إحصائياً عند مستوى الدلالة الإحصائية عند $\alpha = 0.05$ ، مما يعني أن محلي الائتمان في البنوك العاملة في فلسطين يعتمدون بدرجة عالية على هذه المعلومات المالية عند إجرائهم لعملية التحليل المالي واتخاذ قرار الائتمان .

ويلاحظ من خلال رتبة العوامل أن الضمانات التي يقدمها العميل احتلت المرتبة الأولى في الأهمية وتليها المعلومات المتعلقة بمركزية المخاطر حسب ما يرد من سلطة النقد ، في حين كان نوع القطاع الذي يعمل فيه العميل ودرجة المنافسة آخر العوامل من حيث اعتماد محلي الائتمان عليها أثناء إجراء التحليل المالي.

وعليه يمكن ترتيب المعلومات المتعلقة **بنشاط العميل وال 5 (Cs)** من حيث درجة تركيز محلل الائتمان عليها عند اتخاذ قرار منح الائتمان كما يلي :-

1. الضمانات التي يقدمها العميل للبنك مقابل حصوله على الائتمان المصرفي .
 2. المعلومات المتعلقة بمركزية المخاطر حسب ما يرد من سلطة النقد .
 3. المعلومات المتعلقة بالحسابات والتسهيلات المصرفية للعميل لدى البنوك الأخرى.
 4. شخصية العميل وسمعته التجارية.
 5. تطور حركة وأرصدة حسابات العميل والشيكات المرجعة.
 6. رأس مال العميل وقدرة على تشغيله.
 7. الزيارة الميدانية لمنشأة العميل.
 8. نوع القطاع الذي يعمل فيه العميل ودرجة المنافسة.
- وهذا يؤكد أهمية المعلومات المتعلقة **بنشاط العميل وال 5 (Cs)** ، ولكن الملاحظ هنا أنه يتم التركيز في الدرجة الأولى على الضمانات التي يقدمها العميل ، مما يدعونا إلى تشجيع البنوك العاملة في فلسطين إلى انتهاز سياسة تعتمد على إيجاد بدائل أخرى غير التركيز على الضمانات في الدرجة الأولى .

أما بالنسبة للتركيز على المعلومات المتعلقة بمركزية المخاطر حسب ما يرد من سلطة النقد ، فهذا يؤكد على أن المصارف العاملة في فلسطين تولي أهمية كبيرة لمركزية المخاطر الائتمانية ، وذلك بالتنسيق مع سلطة النقد الفلسطينية بحيث لا تكون هناك ديون مشكوك في تحصيلها أو ديون معدومة.

4. نسبة استعادة الائتمان الممنوح للشركات

جدول رقم (73)

الانحراف المعياري	المتوسط	البيان
21,27	%70,48	نسبة الشركات التي تسدد الائتمان في الموعد المحدد حسب جدول السداد
12,53	%19,51	نسبة الشركات التي تسدد الائتمان مع التأخير في السداد
18,36	%9,87	نسبة الشركات التي لا تسدد الائتمان (الديون المتعثرة)

وعندما تم استقصاء آراء محللي الائتمان بشأن نسبة استعادة الائتمان الممنوح للشركات لوحظ ومن خلال الجدول التحليلي السابق ما يلي:-

1. ارتفاع نسبة الشركات التي تعيد الائتمان في الموعد المحدد حسب جدول السداد حيث بلغ متوسط النسب %70,48

وهي نسبة جيدة ، مما يشير إلى التزام الشركات غالباً في تسديد مديونيتها .

2. الشركات التي تعيد الائتمان مع التأخير في السداد منخفضة نسبياً حيث بلغ متوسط النسب %19,51 ،

3. الشركات التي لا تسدد الائتمان (الديون المتعثرة) فقد بلغ متوسط النسب %9,87 .

ومن خلال التحليل السابق يمكن إرجاع سبب ارتفاع نسبة الشركات التي تسدد الائتمان في المواعيد المحددة حسب جدول السداد ، إلى سببين رئيسيين هما :-

أ - الضمانات النقدية والعينية التي تركز عليها البنوك قبل منح الائتمان .

ب - مركزية المخاطر حسب ما يرد من سلطة النقد .

أما وجود نسبة من الذين يسددوا الائتمان ولكن ليس في المواعيد المحددة ، فان ذلك قد يرجع إلى الأوضاع الاقتصادية السيئة وعدم انتظام التدفقات النقدية .

بالإضافة إلى ما سبق وزيادة في التحليل سنقوم بتحليل كل عامل من العوامل المتعلقة بسداد الائتمان على حدا وبين درجة الاعتماد على التحليل المالي .

1. اختبار العلاقة بين درجة الاعتماد على التحليل المالي ونسبة الشركات التي تسدد الائتمان في الموعد حسب جدول السداد .

ولاختبار هذه العلاقة فقد تم استخدام اختبار تحليل التباين الأحادي ANOVA كما يلي :-

جدول رقم (74)

المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لنسبة الشركات التي تسدد الائتمان في الموعد اخذت حسب درجة الاعتماد على التحليل المالي

درجة الاعتماد على التحليل المالي	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
منخفضة	40	67.85%	25.12
متوسطة	15	74.33%	16.54
مرتفعة	16	73.44%	13.13
المجموع الكلي بشكل عام	71	40.47%	21.27

ولاختبار التباين بين مدى الاعتماد على التحليل المالي ونسبة الشركات التي تسدد الائتمان في الموعد المحدد فقد تم إجراء

اختبار تحليل التباين الأحادي ANOVA كما هو موضح في الجدول التالي :-

جدول رقم (75)

نتيجة اختبار تحليل التباين الأحادي ANOVA للعلاقة بين درجة الاعتماد على التحليل المالي و نسبة الشركات التي تسدد الائتمان في

الموعد

مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة F	مستوى الدلالة الإحصائية sig
بين المجموعات	639.347	2	319.674	0.700	0.500
داخل المجموعات	31044.371	68	456.535		
المجموع الكلي بشكل عام	31683.78	70			

حسب مستوى الدلالة الإحصائية عند $\alpha = 0.05$.

من خلال الجدول السابق نلاحظ عدم وجود علاقة معنوية إحصائية بين درجة الاعتماد على التحليل المالي ، ونسبة الشركات التي تسدد الائتمان في الموعد المحدد حسب جدول السداد ، حيث بلغت قيمة $F = 0.700$ ، وهي غير معنوية إحصائياً عند مستوى الدلالة الإحصائية عند $\alpha = 0.05$.

مما سبق يتبين أن دوائر الائتمان في البنوك العاملة في فلسطين لا تعتبر أن معيار التزام الشركات بسداد الائتمان ، هو معيار أساسي تركز عليه فيما يتعلق بالاعتماد على التحليل المالي .

2. اختبار العلاقة بين درجة الاعتماد على التحليل المالي ونسبة الشركات التي تسدد الائتمان مع التأخير في السداد

ولاختبار هذه العلاقة فقد تم استخدام اختبار تحليل التباين الأحادي ANOVA وذلك كما يلي :-

جدول رقم (76)

المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لنسبة الشركات التي تسدد الائتمان مع التأخير في السداد ، حسب درجة الاعتماد على

التحليل المالي

درجة الاعتماد على التحليل المالي	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
منخفضة	40	19.56	13.09
متوسطة	15	20.06	14.23
مرتفعة	16	18.84	9.91
المجموع الكلي بشكل عام	71	19.51	12.53

ولاختبار التباين بين مدى الاعتماد على التحليل المالي ونسبة الشركات التي تسدد الائتمان مع التأخير في السداد ، فقد تم

إجراء اختبار تحليل التباين الأحادي ANOVA كما هو موضح في الجدول التالي :-

جدول رقم (77)

نتيجة اختبار تحليل التباين الأحادي ANOVA للعلاقة بين درجة الاعتماد على التحليل المالي و نسبة الشركات التي

تسدّد الائتمان مع التأخير في السداد

مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة F	مستوى الدلالة الإحصائية sig
بين المجموعات	11.86	2	5.93	0.037	0.964
داخل المجموعات	10994.386	68	161.682		
المجموع الكلي بشكل عام	11006.246	70			

حسب مستوى الدلالة الإحصائية عند $\alpha = 0.05$.

يلاحظ من خلال الجدول السابق عدم وجود علاقة معنوية إحصائية بين درجة الاعتماد على التحليل المالي ، ونسبة

الشركات التي تسدّد الائتمان مع التأخير في السداد ، حيث بلغت قيمة $F = 0.037$ ، وهي غير معنوية إحصائية عند

مستوى الدلالة الإحصائية عند $\alpha = 0.05$.

على الرغم من أهمية معيار تأخر الشركات في تسديد الائتمان ، إلا أن المصارف العاملة لا تأخذ ذلك معياراً لاعتماد

التحليل المالي كأساس لاتخاذ القرار ، على اعتبار أنه ليس معيار أساسي تركز عليه دوائر الائتمان في درجة اعتمادها

على التحليل المالي .

3. اختبار العلاقة بين درجة الاعتماد على التحليل المالي ونسبة الشركات التي لا تسدد الائتمان .

ولاختبار هذه العلاقة فقد تم استخدام اختبار تحليل التباين الأحادي ANOVA وذلك كما يلي :-

جدول رقم (78)

المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لنسبة الشركات التي لا تسدد الائتمان .

حسب درجة الاعتماد على التحليل المالي

الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	العدد	درجة الاعتماد على التحليل المالي
23.87	12.33	40	منخفضة
3.67	5.60	15	متوسطة
6.32	7.71	16	مرتفعة
18.36	9.87	71	المجموع الكلي بشكل عام

ولاختبار التباين بين مدى الاعتماد على التحليل المالي ونسبة الشركات التي لا تسدد الائتمان ، فقد تم إجراء اختبار تحليل

التباين الأحادي ANOVA كما هو موضح في الجدول التالي :-

جدول رقم (79)

نتيجة اختبار تحليل التباين الأحادي ANOVA للعلاقة بين درجة الاعتماد على التحليل المالي و نسبة الشركات التي لا تسدد الائتمان

مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة F	مستوى الدلالة الإحصائية sig
بين المجموعات	591.081	2	295.541	0.873	0.422
داخل المجموعات	23010.278	68	338.386		
المجموع الكلي بشكل عام	33601.359	70			

حسب مستوى الدلالة الإحصائية عند $\alpha = 0.05$.

يلاحظ من خلال الجدول السابق عدم وجود علاقة معنوية إحصائية بين درجة الاعتماد على التحليل المالي ، ونسبة

الشركات التي لا تسدد الائتمان، حيث بلغت قيمة $F = 0.873$ ، وهي غير معنوية إحصائية عند مستوى الدلالة

الإحصائية عند $\alpha = 0.05$.

مما سبق يتبين أن غالبية الشركات تلتزم بتسديد الائتمان وان نسبة الشركات التي لا تسدد الائتمان قليلة ، إلا أن المصارف العاملة في فلسطين لا تعتبر مسألة انتظام الشركات في سداد الائتمان أساس للاعتماد على التحليل المالي عند اتخاذ قرار الاعتماد على التحليل المالي لاتخاذ القرار الائتماني ، مما يؤكد على ضرورة التزام تلك البنوك بمراعاة المعلومات المالية الأخرى كاحترام الشركات التزاماتها تجاه البنوك ، لأن من لا يحترم التزاماته ، سوف لن يراعي درجة الدقة في قوائمته المالية التي هي أساس يعتمد عليه في إجراء التحليل المالي لأغراض اتخاذ قرار منح الائتمان .

وهنا لابد من الإشارة إلى أسباب عدم طلب معلومات مالية من الشركة طالبة الائتمان حسب آراء المستبائين - محللي الائتمان - كما هو موضح في الجدول التالي :-

جدول رقم (80)

الترتيب	النسبة المئوية	التكرار	السبب	الرقم
2	14,1%	10	المعلومات المالية غير متاحة	1
1	21,1%	15	المعلومات المالية غير موثوق فيها	2
4	11,3%	8	المعلومات المالية غير كافية	3
3	12,7%	9	المعلومات المالية غير مدققة من مراجع الحسابات	4
5	8,5%	6	عدم قدرة موظف الائتمان على إجراء التحليل المالي	5

وبالنظر إلى آراء محللي الائتمان من خلال الجدول السابق - بشأن عدم طلب معلومات مالية من العملاء - لوحظ أن **عدم الثقة في المعلومات المالية المقدمة من الشركة طالبة الائتمان هو السبب الرئيس وراء عدم طلب معلومات مالية من الشركة أحياناً** حيث بلغ نسبة هذا السبب 21,1% و يليه أن المعلومات المالية أحياناً غير متاحة ، أما بالنسبة لعدم قدرة موظف الائتمان على إجراء التحليل المالي ، فلم تتجاوز نسبتهم الـ 8.5% ، مما يدل على أن الغالبية العظمى من موظفي الائتمان لديهم قدرة ولو محدودة على استخدام التحليل المالي .

5. النسب المثوية التي يتم استخدامها في الغالب أثناء التحليل المالي عند عملية اتخاذ قرار منح الائتمان .

(جدول رقم 81)

التكرارات والنسب المثوية للنسب المالية المستخدمة في التحليل المالي

النسب المالية	أنواع النسب المالية	المحللين الذين يستخدمونها	
		النسبة المثوية	التكرار
نسب السيولة	نسبة التداول	50,7%	36
	نسبة السيولة السريعة	57,7%	41
	نسبة سيولة الذمم المدينة	25,4%	18
	نسبة سيولة المخزون	18,3%	13
نسب النشاط	معدل دوران الذمم المدينة	32,4%	23
	متوسط فترة التحصيل	38%	27
	معدل دوران المخزون	26,8%	19
	معدل دوران الذمم الدائنة	29,6%	21
	متوسط فترة الائتمان	21,1%	15
	معدل دوران صافي رأس المال العامل	23,9%	17
نسب الربحية	هامش إجمالي الربح	23,9%	17
	صافي الربح إلى صافي المبيعات	43,7%	31
	العائد على الاستثمار	31%	22
	العائد على حقوق الملكية	25,4%	18
نسب الديون	نسبة تغطية الفوائد	28,2%	20
	معدل تغطية الأعباء الثابتة	20,8%	19
نسب السوق	معدل ربحية السهم	16,9%	12
	القيمة السوقية للسهم إلى القيمة الدفترية	19,7%	14
	عائد توزيعات السهم	11,3%	8
	القيمة السوقية إلى القيمة الاسمية للسهم	12,7%	9
نسب توازن الهيكل التمويلي	القروض إلى الموجودات	52,1%	37
	القروض على حقوق الملكية	49,3%	35

من خلال الجدول السابق نلاحظ نوعية وعدد النسب التي يستخدمها غالباً محللي الائتمان ، عند إجراء التحليل المالي

للمعلومات المقدمة من الشركات طالبة الائتمان ونلاحظ من خلال الجدول السابق ما يلي :-

أولاً : نسب السيولة : نلاحظ من خلال الجدول السابق أن محلي الائتمان يستخدمون نسب السيولة بنسبة 22.88% من إجمالي استخدامهم للنسب بشكل عام ، وسيتم توضيح ذلك كما يلي :-

1. **نسبة التداول :** بلغت نسبة الذين يستخدمون نسبة التداول 50.7% أي بدرجة متوسطة ، في حين أن الذين لا يستخدمون هذه النسبة بلغ 49.3% وهي نسبة مقارنة إحصائية ، ورغم أن هذه النسبة تمثل حد الأمان الذي يضمن للبنك قدرة العميل على سداد ما عليه من التزامات قصير الأجل ، إلا أن هذه النسبة تستخدم كأداة من أدوات التحليل المالي في دوائر الائتمان لدى المصارف العاملة في فلسطين فقط بنسبة 50% ، وهذه النسبة متوسطة الدرجة ولا يستفاد منها الاستفادة المطلوبة .

2. **نسبة السيولة السريعة :** بلغت نسبة الذين يستخدمون نسبة السيولة السريعة 57.7% ، في حين بلغت نسبة الذين لا يستخدمون هذه النسبة 42.3% مما يدل على أن محلي الائتمان يميلون بدرجة أكبر لاستخدام هذه النسبة في إجراءات التحليل لقوائم العميل ، مما يعني اهتمام محلي الائتمان بهذه النسبة كونها من النسب التي تقيس قدرة العميل على سداد الالتزامات الجارية من الأصول الأكثر سيولة ، إلا أن استخدام هذه النسبة من قبل محلي الائتمان في المصارف العاملة في فلسطين ، لم يصل إلى الدرجة المرجوة ، ولا يستفاد منها بشكل كامل .

3. **نسبة سيولة الذمم المدينة :** يلاحظ من الجدول أن استخدام هذه النسبة من قبل محلي الائتمان في المصارف العاملة في فلسطين ، لم يتعدى الـ 25.4% على الرغم من أن هذه النسبة تعتبر من النسب الضرورية لاتخاذ قرار منح الائتمان في البنوك التجارية ، حيث تعطي مؤشر مقبول لدوائر الائتمان بأن وضع العميل جيد فيما يختص بسياسة البيع الآجل التي يتبناها ، وأن لديه القدرة على توليد النقدية وتغذية السيولة ، إلا أن استخدام هذه النسبة من قبل محلي الائتمان في المصارف العاملة في فلسطين يتم بدرجة منخفضة .

4. **نسبة سيولة المخزون :** يلاحظ من الجدول انخفاض نسبة استخدام هذه النسبة من قبل محلي الائتمان في المصارف العاملة في فلسطين ، على الرغم من أن هذه النسبة من النسب الضرورية لاتخاذ قرار منح الائتمان في البنوك التجارية ، حيث تعكس مدى فعالية سياسة البيع لدى العميل وقدرته على توليد النقدية من خلال

قصر فترة الاستثمار في المخزون السلعي (الريدي ، 2002، ص: 270-272). وحيث أنها تعطي مؤشر مقبول لدوائر

الائتمان بأن وضع العميل جيد ، إلا أن استخدام هذه النسبة من قبل محلي الائتمان في المصارف العاملة في

فلسطين ، لم يتعدى ال 18.3% وهي نسبة منخفضة جداً .

ثانياً : نسب النشاط : نلاحظ من خلال الجدول السابق أن محلي الائتمان يستخدمون نسب النشاط بنسبة

25.84% من إجمالي استخدامهم للنسب بشكل عام ، وهي تزيد قليلاً عن استخدام نسب السيولة وسيتم توضيح

ذلك كما يلي :-

1. **معدل دوران الذمم المدينة :** يلاحظ من الجدول السابق أن استخدام هذه النسبة من قبل محلي الائتمان في

المصارف العاملة في فلسطين ، لم يتعدى ال 32.4% ، وحيث تعتبر هذه النسبة من النسب الضرورية لاتخاذ

قرار منح الائتمان في البنوك التجارية ولقياس القدرة على تحويل المديونية إلى نقدية في شكل عدد من دورات

التحصيل ، وبالتالي تعكس مدى ملائمة سياسات البيع الآجل وسياسة التحصيل ، إلا أن استخدامها من قبل

محلي الائتمان منخفض جداً .

2. **متوسط فترة التحصيل :** نلاحظ من الجدول السابق أن محلي الائتمان يستخدمون هذه النسبة بنسبة

38% ، ورغم أن هذه النسبة تعتبر من النسب الضرورية لاتخاذ قرار منح الائتمان في البنوك التجارية ،

لقياس مدى كفاءة وفعالية سياسة إدارة الائتمان والتحصيل ، من خلال زيادة معدل دوران الذمم المدينة ،

وانخفاض متوسط فترة التحصيل ، إلا أنه يتم استخدامها بدرجة منخفضة على الرغم من ارتفاعها قليلاً نسبة

إلى سابقتها .

3. **معدل دوران المخزون :** يلاحظ من الجدول السابق أن استخدام هذه النسبة من قبل محلي الائتمان في

المصارف العاملة في فلسطين ، لم يتعدى ال 26.8% ، ورغم أن هذه النسبة ضرورية لاتخاذ قرار منح

الائتمان في البنوك التجارية من خلال مساعدة محلي الائتمان في البنوك التجارية على قياس مدى قدرة

العميل على تحويل أكبر قدر من المخزون السلعي إلى نقدية حيث يضمن سداد الالتزامات الائتمانية ، إلا أن

درجة استخدامها منخفضة جداً .

4. **معدل دوران الذمم الدائنة و متوسط فترة الائتمان :** من الملاحظ من خلال الجدول السابق أن استخدام

هاتين النسبتين من قبل محلي الائتمان في المصارف العاملة في فلسطين ، لم يتعدى الـ 29.6% لمعدل دوران الذمم الدائنة والـ 21.1% لمتوسط فترة الائتمان ، بالرغم أهميتهما لاتخاذ قرار منح الائتمان في البنوك التجارية في مساعدة محلي الائتمان للتعرف على سياسة الملائمة بين نظامي البيع والشراء ، من خلال انخفاض معدل دوران الذمم الدائنة وزيادة متوسط فترة الائتمان ، الأمر الذي يساعد في إعطاء مؤشراً على انخفاض ضغوطات السيولة التي تواجهها المنشأة (مطر، 2003، ص37)، إلا أن درجة استخدامهما من قبل محلي الائتمان منخفضاً جداً .

5. **معدل دوران صافي رأس المال العامل :** يلاحظ من الجدول السابق أن استخدام هذه النسبة من قبل محلي

الائتمان في المصارف العاملة في فلسطين ، لم يلقى الاهتمام الكافي ولم تتعدى نسبة استخدامها الـ 23.9% ، وعلى الرغم من أن هذه النسبة من النسب الضرورية لاتخاذ قرار منح الائتمان في البنوك التجارية ، وتساعد محلي الائتمان في البنوك التجارية لقياس كفاءة صافي رأس المال العامل من خلال دراسة وتحليل معدلات دوران الموجودات المتداولة إلا أن درجة استخدام هذه النسبة منخفض جداً .

ثالثاً : نسب الربحية : من خلال الجدول السابق نلاحظ أن محلي الائتمان يستخدمون نسب النشاط بنسبة

18.64% من إجمالي استخدامهم للنسب بشكل عام ، وهي أقل من نسب استخدام نسب السيولة ونسب النشاط وسيتم توضيح ذلك كما يلي :-

1. **هامش إجمالي الربح :** يلاحظ من الجدول السابق أن هذه النسبة لم تلقى الاهتمام الكافي ولم تتعدى نسبة استخدامها

الـ 23.9% رغم أن هذه النسبة ضرورية لاتخاذ قرار منح الائتمان في البنوك التجارية ، حيث تعكس مدى كفاءة الإدارة في تحقيق الأرباح الناتجة عن الإيرادات ، وبالتالي فإنها تعطي مؤشراً و دلالة قوية لإدارة الائتمان على أن العميل المتقدم بطلب الائتمان قادر على تحقيق الأرباح ويتمتع بكفاءة في إدارة موجوداته ، مما يوفر لديه النقد الذي يمكنه من سداد التزاماته المترتبة على الائتمان ، ولكن الملاحظ هنا أن استخدام هذه النسبة من قبل محلي الائتمان في المصارف العاملة في فلسطين منخفضة جداً إذا قورن مع أهمية هذه النسبة .

2. **صافي الربح إلى صافي المبيعات** : على الرغم من أن هذه النسبة من النسب الضرورية لاتخاذ قرار منح الائتمان في

البنوك التجارية ، حيث أن هذه النسبة مقياس أشمل للربحية ، و تتميز باشتغالها على الأرباح الأخرى الناتجة عن عمليات خارج نشاط المؤسسة ، حيث يعكس ذلك مقدرة الشركة على مواجهة مشاكل السيولة وانخفاض المبيعات . إلا أن الملاحظ من الجدول السابق أن محلي الائتمان في المصارف العاملة في فلسطين ، يستخدمون هذه النسبة بنسبة 43.7% وهذه النسبة لم تصل إلى حد المتوسط 50% إلا أنها مرتفعة قليلاً بمقارنتها مع باقي النسب ، مما يعني أن

هناك توجه من قبل محلي الائتمان للاستفادة من هذه النسبة عند اتخاذ قرار منح الائتمان .

3. **العائد على الاستثمار** : يلاحظ من الجدول أن استخدام هذه النسبة من قبل محلي الائتمان في المصارف العاملة في

فلسطين ، لم يتعدى ال 31% على الرغم من أن هذه النسبة ضرورية لاتخاذ قرار منح الائتمان في البنوك التجارية حيث تعتبر من أفضل المؤشرات المالية لقياس كفاءة الإدارة في استخدام إجمالي أصولها في التشغيل ، مما يعني كفاءة السياسات التي تنتهجها الإدارة ، إلا أن درجة استخدامها منخفضة أيضاً .

4. **نسبة العائد على حقوق الملكية** : تعتبر هذه النسبة من النسب الضرورية لاتخاذ قرار منح الائتمان في البنوك التجارية

، وعلى الرغم من أهمية هذه النسبة ، حيث تشير إلى ربحية الاستثمار ، وهذا يعني مدى كفاءة المنشأة في إدارة أموال المستثمرين أو الملاك ، من خلال ربحية السهم الواحد . لذلك من الضروري لإدارة الائتمان في البنوك التجارية الاهتمام بحساب هذه النسبة ومتابعة التغيرات التي تحصل فيها ، لمعرفة قدرة العميل ومدى حاجته للأموال ، ومع هذا فإن استخدام هذه النسبة من قبل محلي الائتمان في المصارف العاملة في فلسطين قليل جداً و لم يتعدى ال 25.4% وهي نسبة منخفضة جداً .

رابعاً : نسب الديون : من خلال الجدول السابق نلاحظ أن استخدام نسب الديون في التحليل المالي من قبل محلي

الائتمان في المصارف العاملة في فلسطين لم يتعدى نسبة 8.72% من إجمالي استخدامهم للنسب بشكل عام ، وهذه نسبة منخفضة جداً بالنسبة إلى باقي النسب المستخدمة في التحليل وفيما يلي سيتم توضيح ذلك كما يلي :-

1. **نسبة تغطية الفوائد** : على الرغم من أن هذه النسبة تعتبر من النسب الضرورية لاتخاذ قرار منح الائتمان في

البنوك التجارية ، لقياس قدرات المنشأة على حماية حقوق مقدمي القروض طويلة الأجل (Garrison

(Noreen,2000,p 962) وأنه من الضروري لإدارة الائتمان في البنوك التجارية الاهتمام بحساب هذه النسبة ومتابعة التغيرات التي تحصل فيها ، لحماية حقوقها ، إلا أن الملاحظ من خلال الجدول السابق أن استخدام هذه النسبة من قبل محلي الائتمان في المصارف العاملة في فلسطين قليل جداً و لا يتعدى ال 28.2% وهي نسبة منخفضة جداً .

2. **معدل تغطية الأعباء الثابتة :** من الملاحظ من خلال الجدول السابق أن استخدام هذه النسبة من قبل محلي الائتمان في المصارف العاملة في فلسطين منخفض جداً و لا يتعدى ال 20.8% ، ورغم أن هذه النسبة ضرورية لاتخاذ قرار منح الائتمان في البنوك التجارية ، حيث أن الفوائد ليست هي العبء المالي الوحيد الذي تتحمله المؤسسة ، وأنه من الضروري اهتمام إدارة الائتمان في البنوك التجارية بهذه النسبة ، إلا أن درجة استخدام هذه النسبة من قبل محلي الائتمان في المصارف العاملة في فلسطين ضعيف جداً .

3. **خامساً : نسب السوق :** نلاحظ من خلال الجدول السابق أن استخدام نسب السوق في التحليل المالي من قبل محلي الائتمان في المصارف العاملة في فلسطين لم يتعدى نسبة 9.11% من إجمالي استخدامهم للنسب بشكل عام ، وهذه نسبة منخفضة جداً بالنسبة إلى باقي النسب المستخدمة في التحليل وفيما يلي سيتم توضيح ذلك :-

1. **معدل ربحية السهم :** على الرغم من أهمية ، حيث إن ربحية السهم الواحد من أهم المؤشرات التي تساعد إدارة الائتمان لدى البنوك التجارية على بلورة دورها بشأن اتخاذ القرار الائتماني المطلوب ، إلا أن الملاحظ من الجدول السابق أن استخدام هذه النسبة من قبل محلي الائتمان في المصارف العاملة في فلسطين منخفض جداً و لا يتعدى ال 16.9% .

2. **نسبة القيمة السوقية للسهم إلى القيمة الدفترية :** يلاحظ من الجدول السابق أن استخدام هذه النسبة من قبل محلي الائتمان في المصارف العاملة في فلسطين منخفض جداً و لا يتعدى ال 19.7% ، على الرغم من أهميتها في اتخاذ قرار الائتمان ، حيث إن هذه النسبة هي مؤشر آخر لإدارة الائتمان لتعزيز النظرة تجاه العميل ، و يعكس هذا المؤشر إضافة سوق المال لقيمة السهم العادي نسبة إلى ما هو مسجل في الدفاتر ، وبالتالي يعكس

ارتفاع هذه النسبة قوة أداء العميل في تعظيم قيمة السهم العادي الذي يمتلكه ، مما يرغب البنوك في اتخاذ قرار المنح . (Brigham ,Ehrhardt,2002,p89) . إلا . وهذا يدل على قصور واضح في لدى محلي الائتمان .

3. **عائد توزيعات السهم** : يلاحظ من خلال الجدول السابق أن استخدام هذه النسبة من قبل محلي الائتمان في

المصارف العاملة في فلسطين منخفض جداً و لا يتعدى الـ 11.3%، على الرغم من أهمية هذه النسبة عند اتخاذ قرار منح الائتمان في البنوك التجارية ، و على الرغم من أهمية هذه النسبة ، حيث تساعد في الحكم على فرص الاستثمار وعلى حجم العوائد المكتسبة ، ويشجع ذلك للاهتمام بهذا العميل ويكون لدى إدارة الائتمان الرغبة القوية في إقراضه دون وجود أي خوف من العسر المالي في المستقبل ، إلا أن استخدام هذه النسبة من قبل محلي الائتمان في المصارف العاملة في فلسطين منخفض للغاية مما يدل على عدم اهتمام لدى محلي الائتمان بهذه النسبة .

4. **القيمة السوقية إلى القيمة الاسمية للسهم** : يلاحظ من الجدول السابق أن استخدام هذه النسبة من قبل محلي

الائتمان في المصارف العاملة في فلسطين منخفض جداً و لا يتعدى الـ 12.7%، على الرغم أن هذه النسبة ضرورية لاتخاذ قرار منح الائتمان في البنوك التجارية ، حيث تعكس التكلفة التاريخية للأسهم ، وبالتالي يسترشد بها المحلل الائتماني لاتخاذ قرار الائتمان ، إلا أن الملاحظ عدم اهتمام لدى محلي الائتمان بهذه النسبة.

سادساً : نسب توازن الهيكل التمويلي : نلاحظ من خلال الجدول السابق أن استخدام نسب توازن الهيكل التمويلي

في التحليل المالي من قبل محلي الائتمان في المصارف العاملة في فلسطين لم يتعدى نسبة 15.25% من إجمالي استخدامهم للنسب بشكل عام ، ولكن على الرغم من انخفاض هذه النسب إلا أن محلي الائتمان يستخدمونها بدرجة متوسطة ، وسيتم توضيح ذلك فيما يلي :-

1. **نسبة القروض إلى الموجودات** : نلاحظ من خلال الجدول السابق أن محلي الائتمان في المصارف العاملة في فلسطين

يستخدمون هذه النسبة بدرجة متوسطة تصل إلى 52.1% ، مما يدل على وجود اهتمام لدى محلي الائتمان . حيث تعتبر هذه النسبة من النسب الضرورية لاتخاذ قرار منح الائتمان في البنوك التجارية ، وتبين مدى اعتماد المشروع على الأموال المقترضة وحجم هذه الديون نسبة إلى مجموع الموجودات ، وبالتالي يسترشد بها المحلل الائتماني لاتخاذ القرار الائتماني .

2. نسبة القروض إلى حقوق الملكية: من خلال الجدول السابق نلاحظ أن محلي الائتمان في المصارف العاملة في فلسطين

يستخدمون هذه النسبة بدرجة متوسطة إحصائياً تصل إلى 49.3% ، مما يدل على وجود اهتمام لدى محلي الائتمان

بهذه النسبة ، حيث تعتبر من النسب الضرورية لاتخاذ قرار منح الائتمان في البنوك التجارية ، و تعكس مدى قوة المركز

المالي للشركة طالبة الائتمان . ومن خلال التفسير السابق والمفصل لنتائج التحليل الإحصائي للنسب المالية حسب آراء

المستبانين ، يمكن ترتيب النسب المالية حسب درجة تركيز محلل الائتمان عليها عند اتخاذ قرار منح الائتمان كما يلي :-

جدول رقم (82)

نسبة التركيز	النسب المالية	مسلسل	نسبة التركيز	النسب المالية	مسلسل
25.4%	نسبة سيولة الذمم المدينة	12	57.7%	نسبة السيولة السريعة	1
25.4%	معدل العائد على حقوق الملكية	12 مكرر	52.1%	القروض إلى الموجودات	2
23.9%	معدل دوران صافي رأس المال العامل	13	50.7%	نسبة التداول	3
23.9%	هامش إجمالي الربح	13 مكرر	49.3%	القروض على حقوق الملكية	4
21.1%	متوسط فترة الائتمان	14	43.7%	صافي الربح إلى صافي المبيعات	5
20.8%	معدل تغطية الأعباء الثابتة	15	38%	متوسط فترة التحصيل	6
19.7%	القيمة السوقية للسهم إلى القيمة الدفترية	16	32.4%	معدل دوران الذمم المدينة	7
18.3%	نسبة سيولة المخزون	17	31%	معدل العائد على الاستثمار	8
16.9%	معدل ربحية السهم	18	29.6%	معدل دوران الذمم الدائنة	9
12.7%	القيمة السوقية إلى القيمة الاسمية للسهم	19	28.2%	نسبة تغطية الفوائد	10
11.3%	عائد توزيعات السهم .	20	26.8%	معدل دوران المخزون	11

1. العوامل المقترحة لزيادة الاعتماد على التحليل المالي كأساس لاتخاذ القرار الائتماني في البنوك العاملة في فلسطين

نتيجة اختبار t لمتوسطات استجابات أفراد العينة على العوامل المقترحة لزيادة الاعتماد على التحليل المالي . جدول رقم (79)

قيمة sig t	قيمة t	ترتيب العوامل	الوزن النسبي للمتوسط	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	النسب المئوية للتكرارات					العوامل المقترحة لزيادة الاعتماد على التحليل المالي كأساس لاتخاذ القرار الائتماني
						غير مهم	قليل الأهمية	متوسط الأهمية	مهم	مهم جداً	
0	8,8	7	%81	1,01	4,05	%2,8	%5,6	%14,1	%38	%39,4	تطبيق نظام محاسبي موحد للشركات
0	10,03	6	%82,2	،93	4,11	%1,4	%5,6	%12,7	%40,8	%39,4	تنظيم مهنة المحاسبة في فلسطين
0	24,15	3مكرر	%90,4	،53	4,52	-	-	%1,4	%45,1	%53,5	تطبيق قانون لأخلاقيات مهنة المحاسبة
0	26	2	%92,2	0,52	4,61	-	-	%1,4	%36,6	%62	تعيين موظفين أكفاء قادرين على استخدام التحليل المالي
0	26,38	1	%92,4	0,51	4,62	-	-	%1,4	%35,2	%63,4	زيادة قدرة موظفي الائتمان الحاليين على التحليل المالي عبر التدريب والتعليم المستمر
0	7,32	8	%77,8	1,02	3,89	%1,4	%9,9	%19,7	%36,6	%32,4	تطبيق القوانين والتشريعات الصادرة عن سلطة النقد
0	24,15	3	%90,4	0,53	4,52	-	-	%1,4	%45,1	%53,5	تشجيع مكاتب المراجعة والتدقيق علي تحمل مسؤولياتهم الأخلاقية
0	14,55	5	%87,6	0,80	4,38	%1,4	%1,4	%7	%38	%52,1	تشجيع الجامعات الفلسطينية على زيادة عدد الساعات المخصصة لمادة التحليل المالي في كليات التجارة.

بالنظر إلى الجدول السابق ، و من خلال قيم اختبار t لمتوسطات استجابات أفراد العينة على العوامل المقترحة لزيادة الاعتماد على التحليل المالي كأساس لاتخاذ القرار الائتماني ، أن جميع المتوسطات كانت أعلى من الدرجة (3) والتي تمثل متوسط المقياس وبشكل معنوي إحصائياً عند مستوى معنوية 0,05 . ويلاحظ أن جميع المتوسطات أعلى من الدرجة (4) مما يعني أن آراء محللي الائتمان على العوامل المقترحة تراوحت من بين المهم و المهم جداً باستثناء متوسط العبارة المتعلقة بتطبيق القوانين والتشريعات الصادرة عن سلطة النقد حيث بلغ المتوسط 3,89 وهو قريب من الدرجة 4 والتي تمثل صفة الرأي (المهم) .

ويستنتج من ذلك ضرورة وأهمية هذه العوامل في تفعيل وتشجيع الاعتماد على التحليل المالي كأساس لاتخاذ القرار الائتماني .

ويلاحظ أن زيادة قدرة موظفي الائتمان الحاليين على التحليل المالي عبر التدريب والتعليم المستمر احتلت المرتبة الأولى في الأهمية ويلبيها ضرورة الأخذ بعين الاعتبار أن يكون الموظفين ذو كفاءة في استخدام التحليل المالي عند التعيين .

ويمكن ترتيب هذه المقترحات من وجهة نظر مسؤولي الائتمان حسب درجة الأهمية كما يلي :-

1. زيادة قدرة موظفي الائتمان الحاليين على التحليل المالي عبر التدريب والتعليم المستمر.
2. تعيين موظفين أكفاء قادرين على استخدام التحليل المالي.
3. تطبيق قانون لأخلاقيات مهنة المحاسبة.
- 3.. تشجيع مكاتب المراجعة والتدقيق علي تحمل مسؤولياتهم الأخلاقية. (مكرر).
4. تشجيع الجامعات الفلسطينية على زيادة عدد الساعات المخصصة لمادة التحليل المالي في كليات التجارة.
5. تنظيم مهنة المحاسبة في فلسطين.
6. تطبيق نظام محاسبي موحد للشركات .

الفصل الخامس

النتائج والتوصيات

أولاً : النتائج
ثانياً : التوصيات

أولاً : النتائج

نتيجة للتطورات التكنولوجية والإجراءات الالكترونية الحديثة المتطورة وانتشار أسواق المال عبر العالم ، وتوظيف ذلك في تقديم الخدمة المصرفية ، أدى إلى تطورات سريعة ومتلاحقة في العمل المصرفي بشكل عام والتسهيلات الائتمانية بشكل خاص .

ولقد أدت هذه التطورات إلى أن أصبح العمل المصرفي صناعة متكاملة لها أساليبها ومعاييرها الخاصة لتقييم الربحية والنمو ، واشتركت العلوم المصرفية مع العلوم الأخرى ، مثل الرياضة والإحصاء من أجل عملية صنع القرار الائتماني الرشيد من خلال دراسة سلوك العملاء ودوافعهم واحتياجاتهم وتقديم الخدمات الائتمانية المصرفية التي تشبع رغباتهم . ولقد قطع الجهاز المصرفي الفلسطيني خلال السنوات القليلة الماضية أشواطاً كبيرة في التحديث والتطوير ومحاولة مواكبة التطورات المصرفية العالمية ، حيث أصبح للعديد من البنوك الفلسطينية سمعة جيدة على المستوى المحلي والعالمي .

وفي هذا المضمار تعاضد دور وأهمية الائتمان في البنوك الفلسطينية باعتباره العمود الفقري للبنك ، وبدونها يفقد البنك دوره كوسيط مالي ، ويفقد مبرر وجوده كون العائد من النشاطات الائتمانية يمثل الجانب الرئيسي لإيرادات أي بنك ، مما يعني الاهتمام بدراسة تكلفة مصادر التمويل لمواجهة الأنشطة الإقراضية والاستثمارية المختلفة من حيث تسعير الائتمان ، وأهمية تحقيق هامش ربحية ونمو مصرفي جيد من خلال دراسة الائتمان ، ومنى يمنح ولمن يمنح ، وكيف يمنح ، والعمل على عدم تعثر الائتمان . والمقومات الواجب توافرها في كل من : المحلل المالي ، ودرجة التفويض الممنوحة لاعتماد القرار الائتماني .

من هنا جاءت أهمية دراسة واقع الائتمان المصرفي في البنوك العاملة في فلسطين للتعرف على مدى اعتمادها على التحليل المالي عند اتخاذ قرار منح الائتمان ، ومن خلال التحليل الإحصائي للبيانات التي تم جمعها لتحقيق أهداف الدراسة ما تضمنته من تحليل واستقراء ، وما أسفرت عنه اختبارات الفرضيات يمكن استخلاص النتائج التالي :-

أولاً : النتائج المتعلقة بخصائص محلي الائتمان :

1. غالبية محلي الائتمان من الموظفين ولسوا من المدراء حيث بلغت نسبتهم 74.6%.
2. غالبية محلي الائتمان من حملة مؤهلات تخصص محاسبة ، وكانت نسبتهم 52.1%.

3. غالبية محللي الائتمان ممن لديهم خبرة عملية منخفضة تراوحت ما بين 1 سنة و 5 سنوات ، مما يشير إلى انخفاض مستوى الخبرة العملية لمحللي الائتمان في المصارف العاملة في قطاع غزة ، وقد يعود ذلك إلى حداثة العمل المصرفي في قطاع غزة ، وفي فلسطين بشكل عام .
4. غالبية محللي الائتمان لم يتلقوا دورات تدريبية في مجال التحليل المالي حيث بلغ نسبتهم 73.2% ، مما يشير إلى انخفاض المستوى المهني ، وقصور واضح لدى إدارات البنوك في العمل على رفع المستوى العلمي لمحللي الائتمان .
5. غالبية محللي الائتمان ليس لديهم تفويض لاتخاذ قرار منح الائتمان حيث بلغت نسبتهم 57.7% ، مما يدل على وجود مركزية واضحة لدى إدارات البنوك العاملة في قطاع غزة .

ثانياً: نتائج دراسة العلاقة بين التحليل المالي وفرضيات الدراسة

- أ- نتيجة اختبار الفرضية الأولى : توصل الباحث إلى وجود علاقة معنوية إحصائية بين الموثوقية في القوائم المالية ، ودرجة الاعتماد على التحليل المالي عند اتخاذ قرار منح الائتمان . وبالتالي كلما زادت الثقة في القوائم المالية زادت درجة الاعتماد على التحليل المالي ، وعليه تم قبول الفرضية الأولى ، ونستخلص من ذلك النتائج التالية :-
- أ. هناك ارتباط وثيق بين درجة الاعتماد على التحليل المالي ، والثقة في القوائم المالية وصلت إلى 75.76% ، بمعنى أنه تزداد درجة الاعتماد على التحليل المالي عند اتخاذ قرار منح الائتمان كلما زادت الثقة في القوائم المالية
- ب. تزداد درجة الاعتماد على التحليل المالي كلما كانت المعلومات المالية مدققة ومرفقة بتقرير مراجع حسابات .
- ت. تزداد درجة الاعتماد على التحليل المالي كلما زادت عدد سنوات المعلومات المالية التي يطلبها المحلل المالي لحسابات الشركة طالبة الائتمان .
- ث. تزداد درجة الاعتماد على التحليل المالي كلما زادت عدد القوائم المالية المطلوبة ، وقد كان اعتماد محللي الائتمان في الدرجة الأولى على قائمة الميزانية العمومية حيث وصلت النسبة إلى 91,5% ويليهما قائمة الأرباح والخسائر (قائمة الدخل) بنسبة 71,8% .

ج. كلما كانت هناك رغبة لدى محلي الائتمان في المصارف العاملة في فلسطين للتحقق من المعلومات الواردة في القوائم المالية تزداد درجة الاعتماد على التحليل المالي عند اتخاذ قرار منح الائتمان .

ح. كلما كان هناك رغبة قوية لمحلي الائتمان في المصارف العاملة في قطاع غزة نحو تعديل التكلفة التاريخية تزداد درجة الاعتماد على التحليل المالي وقد وصلت النسبة إلى 65.33% .

خ. تزداد درجة الاعتماد على التحليل المالي في المصارف العاملة في فلسطين كلما زادت أهمية المعلومات المالية المقدمة من الشركات طالبة الائتمان.

ب - **نتيجة اختبار الفرضية الثانية :** من خلال الفرضيات التابعة توصل الباحث إلى ما يلي :-

أ - لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين محلي الائتمان ، من الموظفين ، أو من المدراء ، في درجة اعتمادهم على التحليل المالي عند اتخاذ قرار منح الائتمان ، حيث كانت نسبتهم على التوالي 54% و 59.33% .

ب - لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين محلي الائتمان من مختلف التخصصات المحاسبة والإدارة أو التخصصات الأخرى في الأمر الذي يعكس ضعف في استخدام أساليب وأدوات التحليل المالي .

ت - محلي الائتمان ممن لديهم سنوات خبرة كبيرة لا يميلون للاعتماد على التحليل المالي عند اتخاذ القرار الائتماني بدرجة أكبر من أولئك الذين لديهم خبرات منخفضة حيث كانت نسبتهم على التوالي 60% و 44.33% .

ث - توجد علاقة طردية ضعيفة بين الحصول على دورات تدريبية لمحلي الائتمان ، ودرجة الاعتماد على التحليل المالي ، حيث تزداد درجة الاعتماد على التحليل المالي مع زيادة الدورات التدريبية .

ج - لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين درجة الاعتماد على التحليل المالي وطبيعة نشاط البنك .

ح - توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين درجة الاعتماد على التحليل المالي ودرجة التفويض الممنوحة لمحلل الائتمان .

ت - **نتيجة اختبار الفرضية الثالثة :** توصل الباحث إلى وجود علاقة ارتباط بين مدى اهتمام المحلل الائتماني وعمق التحليل المالي ، وبين درجة الاعتماد على التحليل المالي لترشيدهم قرار الائتمان المصرفي (، وبناءً على ذلك تم قبول

الفرضية الثالثة ، واستخلصت النتائج التالية :-

- أ - السياسة الائتمانية للبنوك العاملة في فلسطين غالباً ما تشجع علي اعتماد التحليل المالي أساساً لاتخاذ القرار الائتماني حيث وصل الوزن النسبي إلى 71,5%.
- ب - قوانين سلطة النقد تدفع باتجاه الاعتماد علي التحليل المالي كأساس لاتخاذ القرار الائتماني وتراوحت آراء المستبائين ما بين صفة الرأي أحياناً وصفة الرأي غالباً ووصل الوزن النسبي إلى 58%.
- ت - كلما كانت قوانين سلطة النقد تدفع باتجاه الاعتماد على التحليل المالي ، ازداد الرأي قوة عند محللي الائتمان لدى البنوك العاملة في فلسطين باتجاه التعمق في تحليل القوائم المالية للاعتماد على التحليل المالي أساساً لاتخاذ القرار الائتماني .
- ث - الثقة في القوائم المالية للعميل تشجع علي اعتماد التحليل المالي كأساس لاتخاذ القرار الائتماني حيث تراوحت أصوات المستبائين ما بين صفة الرأي أحياناً وصفة الرأي غالباً ووصل الوزن النسبي إلى 64,25% .
- ج - الأوضاع الاقتصادية السائدة أحياناً تشجع علي اعتماد التحليل المالي أساساً لاتخاذ القرار الائتماني حيث الوزن النسبي إلى 56,25%.
- ح - توفر ضمانات عينية ومالية غالباً ما تكفي وتغني عن الاعتماد على التحليل المالي كأساس لاتخاذ القرار الائتماني ، حيث وصل الوزن النسبي إلى 51,25% . وبالتالي كلما توفرت ضمانات عينية ومالية كافية تغطي الحد الأعلى للائتمان ، انخفضت معه نسبة الذين يتعمقون في تحليل القوائم المالية ، وبالتالي انخفضت درجة الاعتماد على التحليل المالي .
- خ - وجود رقابة داخلية فعالة للشركة طالبة الائتمان ليس لها علاقة بالاستغناء عن الاعتماد على التحليل المالي كأساس لاتخاذ القرار الائتماني ، حيث وصل الوزن النسبي إلى 86%.
- د - سياسة الانفتاح والتوسع في منح التسهيلات ليس لها علاقة بالاستغناء عن الاعتماد على التحليل المالي كأساس لاتخاذ القرار الائتماني ، حيث وصل الوزن النسبي إلى 85,75%.

ذ - تبين وجود سياسة واضحة تجاه الاعتماد على التحليل المالي لدى البنوك العاملة في فلسطين بغض النظر عن
كبر أو صغر حجم الشركة .

ر - تقوم البنوك العاملة في فلسطين أحياناً بمنح تسهيلات ائتمانية بدون إجراء التحليل المالي للقوائم المالية
للشركات الضخمة الوحيدة ، أو إذا كانت حصة العميل في السوق كبيرة ، حيث وصل الوزن النسبي
لذلك 70,25%.

ز - من خلال النتائج السابقة نستخلص العوامل التالية :

1. العوامل المشجعة على اعتماد التحليل المالي كأساس لاتخاذ القرار الائتماني هي:-

- السياسة الائتمانية للبنك .

- الثقة في القوائم المالية للعميل .

2. العوامل التي أحياناً ما تشجع على اعتماد التحليل المالي كأساس لاتخاذ القرار الائتماني هي:-

- قوانين سلطة النقد .

- الأوضاع الاقتصادية السائدة .

- كبر حصة العميل في السوق .

- ضخامة الشركات .

3. العوامل التي ليس لها علاقة بالتحليل المالي لاتخاذ القرار الائتماني هي : -

- وجود رقابة داخلية فعالة للشركة طالبة الائتمان .

- سياسة الانفتاح والتوسع في منح التسهيلات .

4. العوامل التي غالباً ما تغني عن التحليل المالي كأساس لاتخاذ القرار الائتماني اقتصرت على توفر ضمانات عينية
ومالية كافية .

ث - نتائج عامة:

أ. طبيعة عمل البنك أو جنسية البنك ، أو مكان عمل مسئول التسهيلات فيها ليس له علاقة بدرجة الاعتماد على

التحليل المالي ، وقد أثبتت نتائج التحليل انخفاض نسبة اعتمادها على التحليل المالي بشكل عام .

ب. كلما انخفضت درجة التفويض الممنوحة لمسئول التسهيلات في البنوك العاملة في فلسطين تنخفض معها درجة

الاعتماد على التحليل المالي عند اتخاذ قرار منح الائتمان ، الأمر الذي يدعونا إلى ضرورة تشجيع المصارف

العاملة في فلسطين لإعادة النظر في سياسة المركزية واللامركزية .

ت. من خلال استقراء آراء محلي الائتمان في البنوك العاملة في قطاع غزة ، فيما يتعلق بدرجة أهمية المعلومات

المتعلقة بنشاط العميل وال 5 (Cs) وحسب درجة تركيز محلي الائتمان عليها عند اتخاذ قرار منح الائتمان ،

تبين أن محلي الائتمان يركزون على تلك المعلومات حسب درجة الأهمية كما يلي :-

1. الضمانات التي يقدمها العميل للبنك مقابل حصوله على الائتمان المصرفي .

2. المعلومات المتعلقة بمركزية المخاطر حسب ما يرد من سلطة النقد .

3. المعلومات المتعلقة بالحسابات والتسهيلات المصرفية للعميل لدى البنوك الأخرى

4. شخصية العميل وسمعته التجارية.

5. تطور حركة وأرصدة حسابات العميل والشيكات المرجعة.

6. رأس مال العميل وقدرته على تشغيله.

7. الزيارة الميدانية لمنشأة العميل.

8. نوع القطاع الذي يعمل فيه العميل ودرجة المنافسة.

ث. تبين من خلال رتبة العوامل السابقة ، أن الضمانات التي يقدمها العميل احتلت المرتبة الأولى في الأهمية وجاء

بعدها المعلومات المتعلقة بمركزية المخاطر حسب ما يرد من سلطة النقد ، في حين كان نوع القطاع الذي يعمل

فيه العميل ودرجة المنافسة آخر العوامل من حيث اعتماد محلي الائتمان عليها أثناء إجراء التحليل المالي. وهذا

يؤكد أهمية المعلومات المتعلقة بنشاط العميل و ال 5 (Cs) ، ولكن الملاحظ هنا أنه يتم التركيز في الدرجة

الأولى على الضمانات التي يقدمها العميل ، مما يدعونا إلى تشجيع البنوك العاملة في فلسطين إلى انتهاج سياسة

أكثر مرونة فيما يتعلق بشروط منح الائتمان .

أما بالنسبة للتركيز على المعلومات المتعلقة بمركزية المخاطر حسب ما يرد من سلطة النقد ، فهذا يؤكد على أن

المصارف العاملة في فلسطين تركز على المخاطر الائتمانية بدرجة كبيرة وذلك بالتنسيق مع سلطة النقد الفلسطينية ،

بحيث لا تكون هناك ديون مشكوك في تحصيلها أو ديون معدومة.

ج - 59,2% من محلي الائتمان في البنوك العاملة في فلسطين يطلبون معلومات مالية من الشركات طالبة الائتمان .

د- غالبية الشركات التي تحصل على ائتمان من البنوك العاملة في فلسطين ، تعيد هذا الائتمان في المواعيد المحددة

حسب جدول السداد ، ولعل ذلك يرجع إلى سببين هما :-

أ - الضمانات النقدية والعينية التي تركز عليها البنوك قبل منح الائتمان .

ب - مركزية المخاطر حسب كشف سلطة النقد .

هـ . المصارف العاملة في فلسطين لا تركز في الدرجة الأولى على مسألة انتظام الشركات بسداد الائتمان عند اتخاذ

قرار الاعتماد على التحليل المالي لاتخاذ قرار ائتماني رشيد ، مما يؤكد على ضرورة التزام تلك البنوك بمراعاة المعلومات

المالية الأخرى كاحترام الشركات التزاماتها تجاه البنوك .

و - يركز محلي الائتمان في البنوك العاملة في فلسطين الذين يعتمدون على التحليل المالي لاتخاذ قرار المنح في الدرجة

على النسب المالية .

1. نسبة السيولة السريعة بنسبة 57.7%.

2. القروض إلى الموجودات بنسبة 52.1% .

3. نسبة التداول بنسبة - - 50.7% .

4. القروض على حقوق الملكية بنسبة 49.3% .

أما باقي النسب فتراوحت درجة التركيز عليها ما بين 11.3% ، و 38% مما يدل على عدم إدراك من قبل محلي الائتمان في المصارف العاملة في فلسطين بدور وأهمية هذه النسب في عملية صنع قرار ائتماني رشيد .

• وإجمالاً لما توصل إليه الباحث من نتائج تبين ما يلي :-

1. لا يوجد محلل ائتماني واحد لا يطلب معلومات مالية من الشركات التي تتقدم بطلب الحصول على ائتمان .
2. الغالبية العظمى من محلي الائتمان في المصارف العاملة في فلسطين ، لا يستخدمون هذه البيانات المالية في التحليل المالي لأغراض اتخاذ قرار منح الائتمان .
3. الذين يعتمدون على التحليل المالي فهم أقلية ولم تتعدى نسبتهم 6% .

ثانياً :التوصيات

في ضوء ما توصلت إليه الدراسة من نتائج ، يتقدم الباحث بالتوصيات التالية :

1. ضرورة زيادة الاهتمام بالتحليل المالي من خلال زيادة قدرة موظفي الائتمان الحاليين عبر التدريب والتأهيل المستمر.
2. ضرورة أن يراعى تعيين موظفين التسهيلات على أساس الكفاءة والجدارة في استخدام أدوات التحليل المالي .
3. ضرورة العمل على زيادة درجة التفويض الممنوحة للفروع ولمسئولي التسهيلات ، وعدم إتباع سياسة المركزية في اتخاذ القرار .
4. ضرورة زيادة اهتمام محليي الائتمان بكافة النسب المالية ذات العلاقة بالتحليل المالي التي من شأنها ترشيد قرار منح الائتمان ، وعدم التركيز على نسبة دون الأخرى .
5. ضرورة الاعتماد على التحليل المالي في الدرجة الأولى وعدم التركيز على الضمانات العينية والنقدية عند اتخاذ قرار منح الائتمان .
6. ضرورة قيام البنوك بإلزام الشركات بإدارة أمورها المالية بشكل جيد والعمل على مسك سجلات محاسبية منتظمة .
7. ضرورة قيام البنوك بإلزام الشركات بتقديم معلومات مالية موثوق فيها ، وعدم إخفاء أي معلومات تتعلق بالوضع المالي للشركة من شأنها التأثير على قرار منح الائتمان .
8. ضرورة قيام البنوك بإلزام الشركات بتقديم معلومات مالية لأكثر من سنة مالية ، مدققة ومرفقة بتقرير مدقق حسابات
9. ضرورة زيادة اهتمام سلطة النقد بمركزية المخاطر من خلال متابعة حسابات العملاء - وخصوصاً الديون المتعثرة - لدى البنوك وتزويد البنوك الأخرى بها بشكل دوري وعند الطلب .

10. ضرورة قيام البنوك بعقد دورات تدريبية مستمرة في التحليل المالي ، وتشجيع موظفي التسهيلات لديها

لتلقي تلك الدورات ، ومنح حوافز تشجيعية للموظفين الذين يثبتون جدارة في التحليل المالي .

11. ضرورة العمل على وجود نظام قضائي متخصص في الأمور المالية لفض المنازعات بين البنوك والشركات

، من شأنه دفع محلي الائتمان للتعامل الجاد مع المعلومات المالية للشركات ، وعدم الاعتماد على

الضمانات النقدية والعينية في الدرجة الأولى لضمان استرداد حقوق البنك .

12. تشجيع الجامعات الفلسطينية على زيادة عدد الساعات المخصصة لمادة التحليل المالي في كليات لتجارة .

13. ضرورة العمل على نشر الوعي المحاسبي والمصرفي بين التجار ورجال الأعمال .

14. متابعة التطورات العالمية المتعلقة في التحليل المالي ، والاستفادة من خبرات الدول والبنوك السابقة في هذا

المجال .

15. ضرورة تنظيم مهنة المحاسبة بما يلزم مدققي الحسابات بأخلاقيات المهنة الأمر الذي يساهم في الحصول

على قوائم مالية حقيقية تعكس الوضع المالي الحقيقي للشركات .

المراجع

- القرآن الكريم .
- أولاً : المراجع باللغة العربية.
- أبو معمر ، فارس محمود ، "الإدارة المالية واتخاذ القرارات "، مطبعة آفاق ، غزة ، الطبعة الرابعة ، 2000م.
- أبو شعبان ، بيان سعيد ، " نحو استخدام أفضل لأساليب التحليل المالي " ، مجلة المحاسب الفلسطيني ، نشرة غير دورية ، جمعية المحاسبين والمراجعين القانونيين العرب ، غزة ، 1992/8 م ، ص 43 .
- أبو عبده ، مصطفى إبراهيم ، "آثار المخاطر الائتمانية على محددات قرار الائتمان " ، دراسة تطبيقية على المصارف التجارية العاملة في قطاع غزة أثناء انتفاضة الأقصى ، رسالة ماجستير ، الجامعة الإسلامية ، غزة 2004 م.
- ارشيد، عبد المعطي رضا ، محفوظ أحمد جودة ، إدارة الائتمان ، دار وائل للنشر ، عمان ، الطبعة الأولى ، 1999 م.
- البنك الإسلامي الفلسطيني ، " دليل الخدمات المصرفية " ، نشرة تعريفية ، دائرة الدراسات والبحوث والتطوير ، 1996 م .
- بسيسو ، سمير شاكر ، محاضرة بعنوان "الاستثمار في البنوك الإسلامية " ، بنك القاهرة عمان ، تموز ، 1997م غزة .
- بنك دبي الإسلامي ، "سلسلة التوعية بأعمال المصارف الإسلامية " ، (2) ، مكتبة بنك دبي الإسلامي .
- بسيسو ، فؤاد حمدي الاقتصاد العربي في فلسطين في عهد الانتداب البريطاني ، ضمن الموسوعة الفلسطينية ، القسم الثاني ، المجلد الأول ، الطبعة الأولى ، بيروت ، 1990م ، ص 688 .
- حداد ، فايز ، " استخدام النسب المالية لقياس المخاطر النظامية للشركات ، دراسة تطبيقية على الشركات المساهمة العامة الصناعية والخدمية الأردنية " ، مجلة دراسات ، العلوم الإدارية ، الجامعة الأردنية ، المجلد 30 ، العدد 2، 2003 ، ص 314 .

- الحسني ، صادق محمد حسين ، " الاتجاهات المعاصرة في التحليل المالي " مؤتة للبحوث والتطوير ، السلسلة أ : العلوم الإنسانية الاجتماعية ، الاقتصاد والعلوم الإدارية ، جامعة مؤتة ، الأردن ، المجلد العاشر ، العدد السادس ، 1995 ، ص 207 .
- ري إتش جاريسون ، إريك نورين ، "الحاسبة الإدارية" ، ترجمة د. محمد عصام الدين زايد ، دار المريخ للنشر ، الرياض ، المملكة العربية السعودية ، 2002م.
- الزبيدي ، حمزة محمود ، "إدارة الائتمان المصرفي والتحليل الائتماني" ، الوراق للنشر والتوزيع ، عمان ، الطبع الأولى ، 2002 م .
- الزبيدي ، حمزة محمود ، " إدارة الائتمان المصرفي والتحليل الائتماني" ، الوراق للنشر والتوزيع ، عمان ، الطبع الأولى ، 2002 م . نقلاً عن هندي ، " الإدارة المالية ، مدخل تحليلي معاصر" ، الإسكندرية ، المكتب العربي الحديث ، 1991.
- سلطة النقد الفلسطينية ، التقرير السنوي التاسع ، 2003.
- شويديح ، أحمد ذباب ، "المعاملات المالية المعاصرة في الشريعة الإسلامية" ، ط1 ، بدون ناشر ، غزة. (2002) م .
- شبير ، صلاح رمضان ، " تحليل القوائم المالية للبنوك " ، مجلة المحاسب الفلسطيني ، ، نشرة غير دورية ، جمعية المحاسبين والمراجعين القانونيين العرب العدد الثالث ، 1992/3 ، ص 28 .
- صيام ، وليد ، ويوسف سعادة "دور البيانات المحاسبية في ترشيد قرارات الإحلال ، دراسة ميدانية" ، دراسات ، مجلة علمية محكمة ، عمادة البحث العلمي ، الجامعة الأردنية ، 1995/9 م.
- الطراونة ، تحسين و سليمان معاينة ، " قدرة متخذي القرارات على الاستفادة من البيانات المالية : دراسة ميدانية " ، مؤتة للبحوث والدراسات ، سلسلة العلوم الإنسانية الاجتماعية ، الاقتصاد والعلوم الإدارية ، تصدر عن جامعة مؤتة ، " الأردن ، 1997م.
- عاشور ، يوسف حسين ، "إدارة المصارف الإسلامية" ، فلسطين ، طبعة 2002م.
- عاشور ، يوسف حسين ، " آفاق النظام المصرفي الفلسطيني " ، فلسطين طبعة 2003م.

- عبد الله ، خالد أمين ، يوسف عاشور ، سالم صباح ، "دورة في التحليل المالي لأغراض اتخاذ القرار الائتماني" ، سلطة النقد الفلسطينية ، بالتعاون مع جمعية المصرفيين الفلسطينيين ، غزة 1998م.
- الغصين ، هلا بسام عبد الله ، "استخدام النسب المالية للتنبؤ بتعثر الشركات" ، دراسة تطبيقية على قطاع المقاولات في قطاع غزة ، رسالة ماجستير ، الجامعة الإسلامية ، 2004 م .
- غرايبة ، فوزي ، ربما يعقوب ، "استخدام النسب المالية في التنبؤ بتعثر الشركات المساهمة العامة الصناعية في الأردن" مجلة دراسات ، العلوم الإدارية والاقتصاد ، الجامعة الأردنية ، عمان ، المجلد الرابع عشر ، العدد الثامن ، 1987 ، ص 23.
- غنيم ، أحمد ، "صناعة قرارات الائتمان والتمويل في إطار الإستراتيجية الشاملة للبنك" ، مطابع المستقبل ، القاهرة ، الطبعة الأولى 1998/97 م .
- الفليت ، خلود عطية ، "أثر التسهيلات المصرفية على قطاعات الاقتصاد المختلفة" ، دراسة تطبيقية على المصارف العاملة في فلسطين ، رسالة ماجستير ، الجامعة الإسلامية ، غزة ، 2004 م .
- قانون المصارف ، رقم (2) لسنة 2002م ، الوقائع الفلسطينية ، الجريدة الرسمية للسلطة الوطنية الفلسطينية ، ديوان الفتوى والتشريع ، وزارة العدل ، العدد الحادي والأربعون ، 6 يونيو 2002.
- كراجه ، ربيعة ، السكران ، مطر ، يوسف ، "الائتمان المصرفي" دار النشر ، عمان 2002 م.
- مطر ، محمد ، "الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي الائتماني" ، الأساليب والأدوات الاستخدامات العامة ، دار وائل للنشر والتوزيع ، عمان ، 2003م.
- المشهراوي ، أحمد حسين ، "تقييم دور المصارف الإسلامية في التنمية الاقتصادية في فلسطين" دراسة تحليلية على المصارف الإسلامية في فلسطين للفترة من 1996م إلى عام 2002م ، رسالة ماجستير ، إدارة الأعمال ، الجامعة الإسلامية ، غزة ، 2004.

- مطر ، محمد ، " الأهمية النسبية للبيانات المالية المدققة الصادرة عن الشركات المساهمة بدولة الكويت ، كمصدر للمعلومات لتخذي قرارات الاستثمار وقرارات الإقراض ، مجلة دراسات ، العلوم الإنسانية : العلوم الإدارية والاقتصاد ، المجلد الخامس عشر ، العدد الثاني ، شباط 1988 م ص 23 .
- مقداد ، سامي محمد ، "السياسة الائتمانية للبنوك العاملة في فلسطين " مجلة رؤية، مجلة شهرية بحثية متخصصة ، الهيئة العامة للاستعلامات ، السلطة الوطنية الفلسطينية ، على موقع ، www.sis.gov.ps بتاريخ 2005/2/20 م، غزة ، 2005.
- مجلة البنوك في فلسطين وبنك القاهرة عمان ، "علاقات قطاع المقاولات في فلسطين مع البنوك " سلسلة ملاحق صادرة عن المجلة ، بالتعاون مع البنوك العاملة في فلسطين (2) ، فلسطين ، 1999 .
- ملوح ، جمال يوسف ، "دليل تنظيم وتدقيق عقود التسهيلات" ، بنك القاهرة عمان ، فلسطين.
- النجار ، فيق جبر حسن ، التحليل الائتماني ، مدخل اتخاذ القرارات ، مطبعة بنك الإسكان ، عمان ، 1997م .
نقلاً (عن ارشيد وجودة ، 1999م ، ص 94).
- ناجي معلا وأحمد ظاهر ، "العوامل المحددة لقرار منح التسهيلات الائتمانية المباشرة في المصارف الأردنية ، دراسة ميدانية "مجلة دراسات ، العلوم الإدارية ، مجلة علمية محكمة ، المجلد 26 ، العدد 2 ، تموز 1999 م .
- الهيئة العامة للاستعلامات ، مركز المعلومات الوطني الفلسطيني ، السلطة الوطنية الفلسطينية ، 2005/2/20
www.pnic.gov.ps/arabic/economybanker1.html
- يحيى ، زياد هاشم ، لقمان أيوب ، شكر مصطفى ، " أهمية المعلومات الحاسبية عن المسؤولية الاجتماعية في عملية التحليل المالي بالتطبيق على شركة الخازار لإنتاج الموارد الإنشائية "مجلة تنمية الرافدين ، جامعة الموصل ، المجلد 24/1، العدد 67 ، 2002 ص 193.

ثانياً : المراجع باللغة الإنجليزية :

- Brigham , Eugene ,F .and Ehrhardt , Michael ,C ,"Financial Management :Theory and Practice " South Western : Thomson Learning , 10th edition , 2002.
- Garrison , R,H. and Eirc W. Noreen , " Managerial Accounting ", Mc. Graw Hill , 10th Edition, USA, 2003.
- UNCTAD : " The Palestinian financial sector under Israeli occupation", 1989,P35. 139 ص نقلا عن: عاشور، 2003،
- Ross, Westefield and Jaffe, (1999) Corporate Finance , Mc Graw-Hill Fifth edition . AND Ross, Westefield and Jordan, (1999) Essentiales of Corporate Finance , Irwin Mc Graw-Hill, second edition 2004 نقلا عن الغصين
- Heth , Banking Institutions in Israel , Table 5, p 11, (1990،نقلاً عن بسيسو،) .

ثانياً : مواقع انترنت .

1. www.pnic.gov.ps/arabic/economy_banker_1.html. مركز المعلومات الوطني الفلسطيني.
2. www.pma.gov.ps . سلطة النقد الفلسطينية .
3. www.justice.gov./official-newspaper/1998/21.1.htm. قانون المصارف
4. www.sis.gov.ps /Arabic/roya/27/page9.html.. مجلة رؤية، الهيئة العامة للاستعلامات،
5. <http://www.industry.gov.ps/gehaz%20arab.htm>. السلطة الوطنية -الصناعة
6. www.arabbank.ps - البنك العربي.
7. www.islamonline.net/arabic/economics/2001/01/article3.shtml. علي عليوه إسلام أون لاين
8. www.albayan.co.ae/emirates/issue-303/8nrup/4.html. مجلة البيان

الملاحق

ملحق رقم (1)

بسم الله الرحمن الرحيم
إستبانه

أخي مسئول التسهيلات الائتمانية المحترم

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته ..

يسعى الباحث في هذه الاستبانه إلى بيان مدى اعتماد المصارف التجارية العاملة في قطاع غزة على التحليل المالي ،
بهدف ترشيد قرار الائتمان المصرفي .

وحيث أننا وجدنا فيكم خير مصدر للوصول إلى المعلومات الدقيقة ، كونكم أهل الخبرة والاختصاص ،
وأنكم خير عون للباحثين ، لذا توجهنا إليكم آمليين من الله أن يوفقكم في الإجابة على أسئلة فقرات الإستبانه المرفقة ،
وأملي أن تكون إجاباتكم دقيقة وموضوعية ، علماً بأن حرصكم على تقديم المعلومات الدقيقة ، سيؤدي إلى تقييم
أفضل لموضوع الدراسة ، الأمر الذي يعود بالنفع على مؤسساتنا ووطننا .

فالرجاء تعبئة هذه الاستبانه بدقة مع العلم أن البيانات الواردة فيها هي لأغراض البحث العلمي ولن يتم
نشرها أو إعلانها لغير هذا الغرض .

شاكرين لكم حسن تعاونكم

الباحث

خالد محمود ديب الكحلوت

أخي الفاضل : أجب عن الأسئلة التالية بوضع علامة (x) في المكان المناسب .

أولاً : معلومات شخصية ومهنية :-

1. ما هي طبيعة نشاط البنك الذي تعمل فيه ☐ ري ☐ مي ☐ متخصص.
2. ما هي جنسية البنك الذي تعمل فيه ☐ طني ☐ ي ☐ ي .
3. مكان عملك في : ☐ لإدارة الرئيسية ☐ البنك
4. المسمى الوظيفي : ☐ مدير الائتمان ☐ ظف الائتمان
5. التخصص العلمي : ☐ حاسبة ☐ رة ☐ ذلك .
6. الخبرة العملية : بالسنوات ☐ 1-5 ☐ 6-10 ☐ من 10.
7. هل تلقيت دورات في التحليل المالي ؟ ☐ نعم ☐ لا
8. ما هي درجة التفويض الممنوح لك كمستول ائتمان في اتخاذ قرار الائتمان ؟
☐ مطلقة ☐ دودة ☐ وجد تفويض

ثانياً : معلومات تتعلق بالمعلومات المالية للعميل طالب الائتمان :

حسب رأيك ما مدى اعتمادك على المعلومات التالية عند اتخاذ القرار الائتماني في البنك الذي تعمل فيه؟

م	الفقره	درجة عالية جداً	بدرجة عالية	بدرجة متوسطة	بدرجة قليلة	لا أعتمد عليها
9.	شخصية العميل وسمعته التجارية .					
10.	الضمانات التي يقدمها العميل .					
11.	رأس مال العميل والقدرة على تشغيله .					
12.	الزيارة الميدانية لمنشأة العميل .					
13.	نوع القطاع الذي يعمل فيه العميل ودرجة المنافسة .					
14.	تطور حركة وأرصدة حسابات العميل والشيكات المرجعة .					
15.	معلومات عن حسابات وتسهيلات مصرفية للعميل لدى بنوك أخرى					
16.	المعلومات المتعلقة بمركزية المخاطر حسب ما يرد من سلطة النقد					

17. هل تطلبون معلومات مالية من الشركة طالبة الائتمان ؟

☐ دائماً ☐ لباً ☐ ياناً ☐ للب

* في حالة كونكم تطلبون معلومات مالية من العميل ، يرجى الإجابة على الأسئلة (من 18 إلى 24) . وفي حالة

كونكم لا تطلبون معلومات مالية يرجى البدء بإجابة على الأسئلة (25 و 26) .

18. هل يشترط أن تكون المعلومات المالية مدققة ومرفقة بتقرير مدقق حسابات ؟

☐ نعم ☐ لا

19. المعلومات المالية التي تطلبونها تتعلق بالفترة .

☐ السنة الحالية ☐ لسنة الماضية ☐ بين سابقتين ☐ سنوات ☐ أكثر من 3 سنوات.

20. ما هي القوائم المالية التي تطلبونها . (يمكن التأشير على أكثر من قائمة حسب ما هو مطبق لديكم).

☐ الميزانية العمومية ☐ قائمة الأرباح والخسائر ☐ فقات النقدية ☐ ☐

21. هل تأخذون المعلومات المالية الواردة في القوائم المالية كما هي أم تقومون بالتحقق من صحتها ؟

☐ نأخذها كما هي ☐ نتحقق من صحتها

22. هل تعتمدون على التكلفة التاريخية أم تقومون بتعديلها للوصول للقيمة السوقية ؟

☐ نستخدم التكلفة التاريخية ☐ نقوم بتعديلها

23. حدد مدى أهمية الاعتماد على المعلومات المالية اللازمة والمقدمة من الشركات لاتخاذ القرار الائتماني .

الاعتماد على المعلومات المالية مهم بنسبة ☐ % ☐ 2% ☐ 5% ☐ % ☐ % .

24. في حالة اعتمادكم على التحليل المالي لاتخاذ القرار الائتماني ،الرجاء تحديد النسب التي تستخدمونها حسب مجموعات النسب التالية ؟

* (نسب السيولة) :----- ☐ نسبة التداول ☐ نسبة السيولة السريعة

. ☐ سيولة الذمم المدينة ☐ ☐ المخزون .

* (نسب النشاط) :----- ☐ معدل دوران الذمم المدينة ☐ ☐ فترة التحصيل .

. ☐ معدل دوران المخزون ☐ ☐ دوران الذمم الدائنة .

☐ متوسط فترة الائتمان ☐ دوران صافي رأس المال العامل.

* (نسب الربحية) :----- ☐ هامش إجمالي الربح ☐ صافي الربح إلى صافي المبيعات

. ☐ العائد على الاستثمار ☐ ☐ على حقوق الملكية .

* (نسب الديون) :----- ☐ نسبة تغطية الفوائد ☐ ☐ تغطية الأعباء الثابتة.

* (نسب السوق) :----- ☐ معدل ربحية السهم ☐ ☐ السوقية للسهم إلى القيمة الدفترية.

☐ عائد توزيعات السهم ☐ ☐ السوقية إلى القيمة الاسمية للسهم .

* (نسب توازن الهيكل التمويلي) :-- ☐ القروض إلى الموجودات ☐ ☐ على حقوق الملكية.

* إذا كنت تستخدم نسب أخرى ،الرجاء تحديدها:-----

25. في حالة كونكم لا تطلبون معلومات مالية من الشركات طالبة الائتمان ،الرجاء تحديد السبب حسب ما هو

مطبق لدى المصرف الذي تعمل فيه ، (يمكن التأشير على أكثر من بند) .

☐ لأن المعلومات المالية غير متاحة . ☐ أن المعلومات المالية غير موثوق فيها .

☐ لأن المعلومات المالية غير كافية . ☐ أن المعلومات المالية غير مدققة من مراجع حسابات .

☐ لعدم قدرة موظف الائتمان على إجراء التحليل المالي.

26.الرجاء تحديد نسبة استعادة الائتمان الممنوح للشركات لدى مصرفكم .

- نسبة الشركات التي تعيد الائتمان في الموعد المحدد حسب جدول السداد . %.....
- نسبة الشركات التي تعيد الائتمان مع التأخير في السداد . %.....
- نسبة الشركات التي لا تعيد الائتمان (الديون المتعثرة) . %.....

ثالثاً : معلومات تتعلق بالتحليل الائتماني وعمق التحليل المالي :

المعلومات	دائماً	غالباً	أحياناً	ليس لها علاقة	لا أدري
27. هل السياسة الائتمانية للبنك الذي تعمل فيه تشجع على اعتماد التحليل المالي أساساً لاتخاذ القرار الائتماني ؟.					
28. هل قوانين سلطة النقد تدفع باتجاه الاعتماد على التحليل المالي أساساً لاتخاذ القرار الائتماني ؟.					
29. هل الثقة في القوائم المالية للعميل تشجع على اعتماد التحليل المالي أساساً لاتخاذ القرار الائتماني ؟.					
30. هل الأوضاع الاقتصادية السائدة تشجع على اعتماد التحليل المالي أساساً لاتخاذ القرار الائتماني ؟.					
31. هل توفر ضمانات عينية ومالية تكفي وتغني عن اعتماد التحليل المالي كأساس لاتخاذ القرار الائتماني ؟.					
32. هل وجود رقابة داخلية فعالة للشركة طالبة الائتمان المصرفي تغني عن الاعتماد على التحليل المالي ؟.					
33. هل تعتقد أن سياسة الانفتاح والتوسع في منح التسهيلات تغني عن التحليل المالي لاتخاذ القرار ؟.					
34. هل يقوم البنك بمنح تسهيلات ائتمانية بدون إجراء التحليل المالي للقوائم المالية إذا كانت حصة العميل في السوق كبيرة ؟					
35. هل يقوم البنك بمنح تسهيلات ائتمانية بدون إجراء التحليل المالي للشركات الضخمة الوحيدة ؟					

36. ما مدى اعتمادك على التحليل المالي عند اتخاذ القرار الائتماني ؟

أعتمد على التحليل المالي بنسبة : ☐ 0% ☐ 25% ☐ 50% ☐ 75% ☐ 100%.

رابعاً : من أجل زيادة الاعتماد على التحليل المالي أساساً لاتخاذ القرار الائتماني في البنوك العاملة في فلسطين ، يرجى

تحديد درجة أهمية المقترحات التالية :

م	المقترحات	مهم جداً	مهم	متوسط الأهمية	قليل الأهمية	غير مهم
37.	تطبيق نظام محاسبي موحد للشركات .					
38.	تنظيم مهنة المحاسبة في فلسطين .					
39.	تطبيق قانون لأخلاقيات مهنة المحاسبة .					
40.	تعين موظفين أكفاء قادرين على استخدام التحليل المالي .					
41.	زيادة قدرة موظفي الائتمان الحاليين على التحليل المالي عبر التدريب والتعليم المستمر .					
42.	تطبيق القوانين والتشريعات الصادرة عن سلطة النقد .					
43.	تشجيع مكاتب المراجعة والتدقيق على تحمل مسؤولياتهم الأخلاقية.					
44.	تشجيع الجامعات الفلسطينية على زيادة عدد الساعات المخصصة لمادة التحليل المالي في كليات التجارة .					

هل لديكم مقترحات أخرى ؟

- 1-----
- 2-----
- 3-----
- 4-----
- 5-----
- 6-----
- 7-----
- 8-----

وشكراً على حسن تعاونكم

الباحث : خالد محمود الكحلوت

ماجستير المحاسبة والتمويل

الجامعة الإسلامية - غزة

ملحق رقم (2)

قائمة المحكمين

1. الدكتور/ على عبد الله شاهين :
دكتور المحاسبة والتمويل ، ومساعد نائب رئيس الجامعة الإسلامية للشؤون الإدارية . مدير دائرة الرقابة على البنوك لدى سلطة النقد الفلسطينية سابقاً .
2. الدكتور/ سالم صباح :
مدير عام البنك الإسلامي الفلسطيني بغزة ، مدير دائرة الرقابة على البنوك لدى سلطة النقد الفلسطينية سابقاً .
3. الأستاذ / عصام أبو العافية :
مدير التسهيلات لدى بنك القاهرة عمان ، الإدارة الإقليمية رام الله .

ملحق رقم (3)

رقم السؤال في الإمتحانة	الخيارات						أقصى درجة
18	البيان	نعم	لا	×	×	×	2
	الدرجة	2	1	×	×	×	
19	البيان	السنة الحالية	السنة الماضية	سنتين سابقتين	3 سنوات	أكثر من 3 سنوات	5
	الدرجة	1	2	3	4	5	
20	البيان	قائمة	قائمتان	3 قوائم	أكثر من 3 قوائم	×	4
	الدرجة	1	2	3	4	×	
21	البيان	نأخذها كما هي	نتحقق من صحتها	×	×	×	2
	الدرجة	1	2	×	×	×	
22	البيان	التكلفة التاريخية	تعديلها بالقيمة السوقية	×	×	×	2
	الدرجة	1	2	×	×	×	
23	البيان	%0	%25	%50	%75	%100	5
	الدرجة	1	2	3	4	5	
20	الدرجة الكلية						

ولتفسير هذا الجدول نبين ما يلي :-

1. في السؤال رقم 18 تم أخذ أعلى درجة حصل عليها المستبان وكانت 2 .
2. في السؤال رقم 19 تم أخذ أعلى درجة حصل عليها المستبان وكانت 5 .
3. في السؤال رقم 20 تم أخذ أعلى درجة حصل عليها المستبان وكانت 4 .
4. في السؤال رقم 21 تم أخذ أعلى درجة حصل عليها المستبان وكانت 2 .
5. في السؤال رقم 22 تم أخذ أعلى درجة حصل عليها المستبان وكانت 2 .
6. في السؤال رقم 23 تم أخذ أعلى درجة حصل عليها المستبان وكانت 5 .